البحرين

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: " تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 : **البحرين**". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

مملكة البحرين
وزارة التربية والتعليم

التقرير الوطني لمملكة البحرين

للتعليم للجميع

2001 - 2014

مملكة البحرين - يوليو ٢٠١٤م

التقرير الوطني لمملكة البحرين
للتعليم للجميع

للفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠١٤م

البحرين

يوليو ٢٠١٤م

الإشراف العام على إعداد التقرير

الأستاذة لطيفة عيسى البونوظة – مدير إدارة التخطيط والمشاريع التربوية

القائم بعمل الوكيل المساعد للتعليم العام والفني

سابقًا :المنسق الوطني للتعليم للجميع

وزارة التربية والتعليم

المنسق الوطني للتعليم للجميع

الدكتور عبدالغني صالح الشويخ

مدير اللجنة التنسيقية لإعداد التقرير الوطني سابقاً

وكيل المساعد للتعليم الخاص والمستمر

وزارة التربية والتعليم

المؤشرات الإحصائية من إعداد

الأستاذ حسن جاسم عبد الله – رئيس قسم الإحصاء التربوي

إدارة التخطيط والمشاريع التربوية

وزارة التربية والتعليم

المحتويات

	الصفحة
المنهجية في إعداد التقرير	
الملخص التنفيذي	١- ٣
القسم الأول: التعليم والتنمية بمملكة البحرين	٤- ١٩
١- ١ السياق العام	٤
١- ١- ١ لمحة عامة عن مملكة البحرين	
١- ١- ٢ الجغرافيا والمساحة	
١- ١- ٣ الدين واللغة	
١- ١- ٤ الخصائص الديموغرافية (السكانية)	
١- ١- ٥ المؤشرات الصحية والاقتصادية	
١- ١- ٥- ١ مؤشرات الصحة للجميع	
١- ١- ٥- ٢ الملامح الإقتصادية	
١- ٢ دور التعليم في سياق التنمية الوطنية	٦
١- ٢- ١ الروابط بين التعليم والأهداف الإنمائية الألفية (MDG)	
١- ٢- ٢ أولويات التنمية واستراتيجياتها الوطنية	
١- ٣ الاتجاهات في تطوير التعليم	٩
١- ٣- ١ بنية نظام التعليم	
١- ٣- ١- ١ التعليم ما قبل المدرسة	
١- ٣- ١- ٢ التعليم الأساسي	
١- ٣- ١- ٣ المرحلة الثانوية	
١- ٣- ١- ٤ التعليم الديني	
١- ٣- ١- ٥ التعليم الخاص والأهلي – غير الحكومي	
١- ٣- ١- ٦ التربية الخاصة	
١- ٣- ١- ٧ التعليم غير النظامي	
١- ٣- ١- ٨ التعليم العالي	
١- ٣- ٢ بنية تمويل التعليم	
١- ٣- ٢- ١ مصادر التمويل للتعليم الحكومي	
١- ٣- ٢- ٢ مصادر دخل المدارس الحكومية	
١- ٣- ٢- ٣ مصروفات وزارة التربية والتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP	

المحتويات **الصفحة**

١- ٣- ٢- ٤ مصروفات وزارة التربية والتعليم كنسبة مئوية من ميزانية الحكومة

١- ٣- ٢- ٥ تفاصيل الإنفاق على التعليم

القسم الثاني: تحليل أهداف التعليم للجميع ٢٠-

تقديم: أهداف التعليم للجميع

٢-١ الهدف الأول: الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ٢٠- ٣٧

٢- ١- ١ مجال التشريعات والقوانين في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ٢٠

٢- ١- ٢ الاستراتيجية الوطنية للطفولة –مملكة البحرين ٢٠١٢- ٢٠١٦ ٢٢

٢- ١- ٣ الشراكات والعلاقات بين الوزارات في عمليتي تخطيط وتنفيذ برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ٢٣

٢- ١- ٤ الإنجازات التي قامت بها مملكة البحرين للطفولة المبكرة والمؤشرات الدالة عليها ٢٦

٢- ١- ٤- ١ الإنجازات في مجال الرعاية الصحية

٢- ١- ٤- ٢ الإنجازات في مجال حماية الطفل

٢- ١- ٤- ٣ الإنجازات في مجال التعليم

٢- ١- ٥ التحديات ٣٥

٢- ١- ٦ الخطة المستقبلية للطفولة المبكرة ٣٦

٢-٢ الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الأساسي ٣٨- ٦٧

٢- ٢- ١ التدابير المتخذة لتحقيق هدف تحقيق تعميم التعليم الأساسي ٣٨

٢- ٢- ١- ١ التشريعات وإطار العمل القانوني

٢- ٢- ١- ٢ الإدارة والإشراف

٢- ٢- ١- ٣ برامج بناء القدرات

٢- ٢- ٢ خطة العمل الوطنية وبرنامج تحقيق تعميم التعليم الأساسي ٤٥

٢- ٢- ٣ الشراكات والعلاقات بين الوزارات في عمليتي تخطيط وتنفيذ برامج التعليم الأساسي ٤٨

٢- ٢- ٤ مؤشرات الأداء في تحقيق هدف تحقيق تعميم التعليم

المحتويات

	الصفحة
الأساسي	٤٩
٢- ٢- ٤- ١ المؤشرات الكمية	
٢- ٢- ٤- ٢ المؤشرات النوعية	
٢- ٢- ٤- ٣ الكفاءة الداخلية	
٢- ٢- ٥ أفضل الممارسات في السياسات والبرامج والأنشطة	٦٢
٢- ٢- ٥- ١ في مجال التشريعات والسياسات	
٢- ٢- ٥- ٢ في مجال البرامج والأنشطة	
٢- ٢- ٦ التحديات المتبقية	٦٦
٢- ٢- ٧ الخطة المستقبلية للتعليم الأساسي	٦٧
٢-٣ الهدف الثالث: مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	٦٩- ٨٦
مجال التشريعات والقوانين في مجال مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	٦٩
٢- ٣- ١ خطة العمل الوطنية لبرامج مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	٧٠
أهداف الاستراتيجية	٧٣
الشراكات والعلاقات بين الوزارات في عمليتي تخطيط وتنفيذ برامج مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	٧٤
٢- ٣- ٢ مؤشرات الأداء في تحقيق هدف مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	٧٥
٢- ٣- ٢- ١ المؤشرات الكمية	
٢- ٣- ٣ أفضل الممارسات في البرامج والأنشطة	٧٨
٢-٤ الهدف الرابع: تحقيق تحسين بنسبة ٥٠% في مستويات القرائية لدى الكبار بحلول ٢٠١٥	٨٧- ٩٩
التشريعات والسياسات الوطنية التي تعنى بمحو الامية وتعليم الكبار	٨٨
مؤشرات الأداء في تحقيق الهدف	٨٩
أفضل الممارسات في السياسات والبرامج والمشاريع للتنمية المستدامة للدارسين	٩٢

المحتويات الصفحة

التدابير المتخذة لتحقيق تحسين في هدف محو الأمية ٩٧

أبرز التحديات التي تواجه برامج محوالامية تعليم الكبار ٩٧

الخطة المستقبلية لتحقيق الهدف الرابع تحسين نسبة مستويات القرائية لدى الكبار بمعدل ٥٠% في عام ٢٠١٥ ٩٨

٢-٥ الهدف الخامس: التفاوت والمساواة بين الجنسين (الجندر) ١٠٠- ١١٣

تكافؤ الفرص في التعليم ١٠٢

الالتحاق في التعليم ١٠٣

مؤشرات التكافؤ بين الجنسين (GPI) التي حققتها مملكة البحرين في مجال التعليم ١٠٣

محو الأمية القرائية

الطفولة المبكرة

الالتحاق في التعليم الابتدائي

القيد في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي

البقاء في التعليم الابتدائي

الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الإعدادي والثانوي

مسارات التعليم الثانوي

التعليم العالي

البعثات والمنح الدراسية

الوظائف الإدارية والفنية والتعليمية بالمدارس

شغل المراكز القيادية في وزارة التربية والتعليم

٢-٦ الهدف السادس: نوعية التعليم ١٢٧- ١٤٩

٢- ٦- ١ خطة العمل الوطنية لنوعية التعليم ١٢٧

٢- ٦- ٢ الشراكات والعلاقات في عمليتي تخطيط نوعية التعليم ١٢٩

٢- ٦- ٣ التدابير المتخذة لتحقيق هدف نوعية التعليم ١٣٠

٢- ٦- ٣- ١ الإدارة والإشراف

٢- ٦- ٣- ٢ برامج بناء القدرات

٢- ٦- ٣- ٣ ضمان الجودة ورصدها وتقويمها

المحتويات

	الصفحة
٢- ٦- ٣- ٤ تقنية المعلومات والاتصال	
٢- ٦- ٣- ٥ البيئة المدرسية	
٢- ٦- ٣- ٦ رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	
٢- ٦- ٣- ٧ رعاية الطلبة الموهوبين والمبدعين	
٢- ٦- ٤ مؤشرات الأداء في تحقيق هدف نوعية التعليم	١٣٥
٢- ٦- ٤- ١ المؤشرات الكمية	
٢- ٦- ٤- ٢ المؤشرات النوعية	
٢- ٦- ٥ أفضل الممارسات في السياسات والبرامج والأنشطة	١٣٩
٢- ٦- ٥- ١ في مجال السياسات	
٢- ٦- ٥- ٢ في مجال البرامج والأنشطة	
٢- ٦- ٦ التحديات المتبقية	١٤٨
٢- ٦- ٧ الخطة المستقبلية لنوعية التعليم	١٤٨
القسم الثالث: استراتيجيات التعليم للجميع: التحديات والمشكلات	١٥٠- ١٥٥
القسم الرابع: إدارة الدعم الدولي	١٥٦- ١٥٧
المراجع	١٥٨- ١٦٤
ملاحق إحصائية	١٦٥- ١٧٢

الجداول

السياق العام:

جدول (١): مساهمة كل مصدر من مصادر التمويل في المصروفات الإجمالية للمدارس في عام ٢٠٠٤م

جدول (٢): المصروفات المتكررة وغير المتكررة لوزارة التربية والتعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للمملكة للأعوام المالية (٢٠٠١- ٢٠٠٥م) بالأسعار الثابتة (بالدينار البحريني)

جدول (٣) المصروفات المتكررة وغير المتكررة لوزارة التربية والتعليم مقارنة بالمصروفات المتكررة وغير المتكررة للحكومة للأعوام المالية (٢٠٠١- ٢٠٠٥م)(بالدينار البحريني)

جدول (٤): مصروفات وزارة التربية والتعليم الفعلية المتكررة تبعاً لأبواب الصرف للأعوام ٢٠٠١ – ٢٠٠٦م (بالدينار البحريني)

جدول (٥): مقارنة الزيادة في مصروفات المشاريع مع الزيادة العامة في ميزانية التربية والتعليم للأعوام المالية (٢٠٠١-٢٠٠٥م) (بالدينار البحريني)

الطفولة المبكرة

جدول (٦): تطور عدد المؤسسات التي توفر مرحلة الحضانة والأطفال المسجلين فيها في العامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٧): تطور عدد المؤسسات التي توفر مرحلة رياض الأطفال والأطفال المسجلين فيها في العامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٨): نسبتا القيد الإجمالي والصافي في برامج تنمية الطفولة المبكرة في العامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٩): النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي الذين اشتركوا في برنامج ما من البرامج المنظمة لتنمية الطفولة المبكرة أثناء ما لا يقل عن سنة واحدة (أو فترة تسجيل واحدة) في العامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (١٠): التوزيع العددي والنسبي للأطفال المسجلين في مؤسسات التربية الخاصة بحسب الجنس وآحاد السن ونوع الإعاقة للعام الدراسي ٢٠٠١م

جدول (١١): نصيب المعلمات من الأطفال في برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة حسب نوع المؤسسة في العامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (١٢): تطور النسبة المئوية لمعلمات برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المدربات حسب نوع المؤسسة خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢م - ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

التعليم الأساسي:

جدول (١٣): عدد المستفيدين من البرامج التدريبية خلال الأعوام الدراسية ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (١٤): تطور أعداد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم (حكومي وخاص) بين عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (١٥): نسبتا الالتحاق الإجمالية والصافية بالتعليم الابتدائي في العامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (١٦): نسبتا القيد الإجمالية والصافية في التعليم الابتدائي للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (١٧): نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الإعدادي للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

الجداول

جدول (١٨): نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الثانوي للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (١٩): النسبة المئوية للمعلمين الحاصلين على المؤهلات الدراسية المطلوبة للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢٠): نسبة الطلبة إلى المعلمين حسب نوع المدرسة للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢١): كثافة الفصول الدراسية (نسبة التلاميذ إلى الفصول) في العامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢٢): نسبة إعادة الصفوف بالتعليم الابتدائي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢٣): نسبة إعادة الصفوف بالتعليم الإعدادي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢٤): نسبة الترفيع بالتعليم الابتدائي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢٥): نسبة الترفيع بالتعليم الإعدادي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢٦): نسبة التسرب بالتعليم الابتدائي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢٧): نسبة التسرب بالتعليم الإعدادي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٢٨): نسبة البقاء في الدراسة بحسب الصف

جدول (٢٩): نسبة الانتقال إلى مرحلتي التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي

جدول (٣٠): تطور نصيب المرشد الاجتماعي من الطلبة بين عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م وعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

مهارات الحياة

جدول (٣١): معدل القرائية لدى السكان في فئة العمر (١٥- ٢٤) سنة حسب الجنسية والجنس لعام ٢٠٠١

جدول (٣٢): تطور عدد طلبة المرحلة الثانوية حسب المسارات في العامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

محو الأمية

جدول (٣٣) التغير في مستوى انتشار الأمية بين البحرينيين (١٩٨١- ٢٠٠١)

جدول (٣٤) معدل القرائية لدى السكان في فئة العمر ١٥ سنة فأكثر حسب الجنسية والجنس لعام ٢٠٠١م

جدول (٣٥) معدل القرائية في فئة العمر (١٠- ٤٤ سنة) حسب الجنسية والجنس لعام ٢٠٠١م

جدول (٣٦) معدل القرائية لدى السكان في فئة العمر (١٥- ٢٤) سنة حسب الجنسية والجنس لعام ٢٠٠١

جدول (٣٧): عدد مراكز محو الأمية وتعليم الكبار وعدد الفصول والمعلمين حسب الجنس للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ م

جدول (٣٨) عدد الدارسين المشاركين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار حسب البرنامج ونسبتهم إلى إجمالي المشاركين حسب الجنس للفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٣٩) عدد الناجحين ونسبة النجاح في برامج محو الأمية وتعليم الكبار حسب الجنس للفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٤٠): عدد المتسربين ونسبة التسرب من برامج محو الأمية وتعليم الكبار حسب الجنس للفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

التفاوت والمساواة

جدول (٤١) مؤشر تعادل الجنسين في القرائية لدى السكان البحرينيين حسب فئات العمر لعام ٢٠٠١م

جدول (٤٢) مؤشر تعادل الجنسين في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٤٣) مؤشر تعادل الجنسين للنسبتين الإجمالية والصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

جدول (٤٤) مؤشر تعادل الجنسين لنسب القيد الإجمالية والصافية بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي للعام الدراسي

الجداول

٢٠٠٦/٢٠٠٥م

جدول (٤٥): مؤشر تعادل الجنسين لمعدل البقاء في الدراسة حتى الصف السادس الابتدائي في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥

جدول (٤٦): مؤشر تعادل الجنسين للنسبة المئوية لإعادة الصفوف في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥

جدول (٤٧) مؤشر تعادل الجنسين لنسب الانتقال إلى التعليم الإعدادي والثانوي للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥م

جدول (٤٨): النسبة المئوية لالتحاق الفتيات في التعليم التقني والمهني (التعليم الحكومي) في العامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠٠٦/٢٠٠٥

جدول (٤٩): النسبة المئوية للمعلمات الإناث في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والتعليم التقني والمهني

جدول (٥٠): نسبة المعلمات الإناث اللاتي شاركن في برامج التدريب أثناء الخدمة

جدول (٥١): النسبة المئوية لمدراء المدارس وإداريات الإناث

جدول (٥٢) النسبة المئوية للموظفات الإناث اللواتي لديهن مناصب رفيعة المستوى في وزارة التربية والتعليم

جدول (٥٣): نسبة الإناث الحاصلات على البعثات والمنح الدراسية

الجداول في الملحق الإحصائي

جدول رقم (١) عدد سكان البحرين حسب الجنسية والجنس لسنوات التعداد ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١م

جدول رقم (٢) معدل النمو السكاني بحسب الجنسية (١٩٨١ – ٢٠٠١)

جدول رقم (٣) إجمالي السكان وتوزيعهم النسبي بحسب فئات السن والجنسية والنوع ٢٠٠١م

جدول رقم (٤) عدد سكان البحرين في فئة السن (٣- ١٧) سنة حسب الجنسية والنوع والمرحلة التعليمية لسنة ٢٠٠١م

جدول رقم (٥) التغير في عدد ونسبة البحرينيين (١٨ سنة فأكثر) حاملي الشهادة الثانوي فأعلى بحسب النوع (١٩٨١ – ٢٠٠١م)

جدول رقم (٦) إجمالي المعوقين البحرينيين وتوزيعهم النسبي بحسب فئات السن ونوع الإعاقة – ٢٠٠١م

جدول رقم (٧) تقدير سكان البحرين حسب الجنسية والجنس للسنوات ٢٠٠٢ – ٢٠١٥م

جدول رقم (٨) مؤشرات الوضع الصحي – الإحصاءات الحيوية للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٥م

جدول رقم (٩) مؤشرات الوضع الصحي – الموارد الصحية للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٥م

جدول رقم (١٠) مؤشرات الوضع الصحي – التغطية بالرعاية الصحية الأولية للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٥م

جدول رقم (١١) إجماليات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٥م

جدول رقم (١٢) إجماليات الحسابات القومية بالأسعار الجارية للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٥م

الأشكال

الطفولة المبكرة

شكل (١): تطور نسبتا القيد الإجمالية والصافية في برامج تنمية الطفولة المبكرة

شكل (٢): النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي الذي اشتركوا في برنامج ما من البرامج المنظمة لتنمية الطفولة المبكرة

شكل (٣): تطور النسبة المئوية لمعلمات برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المدربات

التعليم الأساسي:

شكل (٤): تطور النسبتين الإجمالية والصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي

شكل (٥) تطور نسبتي القيد الإجمالية والصافية بالتعليم الابتدائي

شكل (٦) تطور نسبتي القيد الإجمالية والصافية بالتعليم الإعدادي

شكل (٧) تطور نسبتي القيد الإجمالية والصافية بالتعليم الثانوي

شكل (٨) تطور النسبة المئوية للمعلمين الحاصلين على المؤهلات الدراسية المطلوبة

شكل (٩) تطور النسبة المئوية للمعلمين الحاصلين على مؤهل بكالوريوس فأعلى (تربوي + غير تربوي)

شكل (١٠) تطور نسبة البقاء حتى الصف السادس

محو الأمية

شكل (١١) معدل الأمية في فئة العمر (١٠- ٤٤ سنة) حسب الجنسية والجنس لعام ٢٠٠١

شكل (١٢) معدل القرائية لدى السكان في فئة العمر ١٥- ٢٤ سنة حسب الجنسية والجنس لعام ٢٠٠١

شكل (١٣) تطور نسبة النجاح في برامج محو الأمية وتعليم الكبار

شكل (١٤) تطور نسبة التسرب من برامج محو الأمية وتعليم الكبار

التفاوت والمساواة

شكل (١٥) مؤشر تعادل الجنسين في القرائية لدى السكان البحرينيين لعام ٢٠٠١

شكل (١٦) مؤشر تعادل الجنسين في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦

شكل (١٧) مؤشر تعادل الجنسين للنسبة الإجمالية والصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

شكل (١٨) مؤشر تعادل الجنسين لنسب القيد الإجمالية والصافية بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

شكل (١٩) مؤشر تعادل الجنسين لنسبة الانتقال إلى التعليم الإعدادي والثانوي للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م

نوعية التعليم

شكل (٢٠) نسبة المدارس الحكومية التي تتوفر فيها مختبرات الحاسوب

شكل (٢١) نسبة المدارس الحكومية التي تتوفر فيها مختبرات العلوم

شكل (٢٢) نسبة المدارس الحكومية التي تتوفر فيها مراكز مصادر التعلم

كلمة الوزير

من الكم إلى الكيف

كانت ومازالت مملكة البحرين من بين الدول التي تعتني بالتعليم من حيث توفيره للجميع والحرص على جودته وإلزاميته في مراحله الأساسية ومجانيته حتى نهاية المرحلة الثانية كما نص على ذلك دستور المملكة وكما تكرس في الواقع العملي عبر السنين، تأكيدا للحقوق الأساسية المكتسبة للمواطنين دون تمييز.

وإذا كان التقرير السنوي للتعليم للجميع الصادر عن منظمة اليونسكو يرصد بقدر كبير من الدقة والموضوعية أهم التطورات في طريق التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع في مختلف مناطق العالم ومنها المنطقة العربية باستخدام الإحصاءات الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء بصفة أساسية، فإن صورة مملكة البحرين في التقارير الصادرة في السنوات السابقة كما تبقى مشرقة، من حيث تحقيق تقدم ملموس ومتواصل في جميع المجالات التي شملتها هذه التقارير ضمن تحليلاتها للأهداف الستة للتعليم للجميع والتي أقرها ملتقى داكار في عام ٢٠٠٠. وتم الاتفاق بين الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو للعمل على تحقيقها بحلول العام ٢٠١٥. وهي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الابتدائي، والتعلم لدى النشء والكبار، ومحو أمية الكبار، والتكافؤ والمساواة بين الجنسين، ونوعية التعليم، وقد ظلت البحرين على مدى السنوات الأربع المنصرمة تحرز تقدماً على طريق تحقيق هذه الأهداف جميعها. وقد تبوأت البحرين مرتبة متقدمة بين الدول العربية في تحقيق هذه الأهداف وبقيت مصنفة ضمن الدول ذات الأداء العالي على الصعيد العالمي.

وبما أن الهدف الأكبر والأهم من وراء كل هذه الجهود الدولية هو تعميم نوعية جيدة من التعليم للجميع فإن مملكة البحرين بناء على ذلك لا ما زالت في المرتبة الأولى على جميع الدول العربية لأنها حسب مؤشر تنمية التعليم للجميع قد تفوقت باستمرار في مجالين هما: نسبة القيد الصافية الكلية في التعليم الابتدائي وهذا مؤشر على استيعاب جميع الأطفال ممن هم في سن الدراسة، ونسبة القرائية للكبار (محو أمية الكبار) ويعتبر نجاح مملكة البحرين في هذا المجال أحد نتائج تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية، مما يعني أن البحرين قد نجحت في القضاء على الأمية في واحد من أهم منابعها. ألا وهو استيعاب الأطفال ممن هم في سن الدراسة في المرحلة الابتدائية. إضافة إلى ذلك فإن النجاح في مجال تعليم الكبار ضمان للنجاح في التحاق الأطفال بالتعليم لأن الوالدين المتعلمين يكونان أكثر حرصاً على تعليم أطفالهما.

وإذا كانت البحرين، بفضل ما توفره الدولة من موارد وإمكانيات مادية وبشرية كبيرة لتوفير التعليم للجميع قد حققت نتائج ايجابية في هذا المجال الكمي، فإنها تعمل اليوم، من خلال مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب على الارتقاء بجودة التعليم ونوعية لكافة فئات الطلبة، بمن في ذلك الطلبة من ذوي الاحتياجات والقدرات الخاصة المدمجين في المدارس الحكومية، حيث يتم التركيز منذ العام ٢٠٠٥ على تحسين أداء المدارس والارتقاء بجودة المناهج الدراسية والبيئات المدرسية وتأهيل والمعلمين تدريبهم على النحو الذي يحقق هذه الأهداف،

حيث نطمح حاليا إلى أن يكون أداء المدارس الحكومية ممتازا أو جيدا في مراجعات الهيئة الوطنية لتقويم المؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.

كما أن الطموح يشمل العناية بكافة المراحل التعليمية، بما في ذلك التعليم العالي، حيث تعمل المملكة على مراجعة قطاع التعليم العالي، وإعادة رسم أولياته، من حيث بنيته وتنظيمه وترخيصه وبرامجه ونوعية مخرجاته، بما يتوافق مع الأولويات التنموية، وبما يحقق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، والعمل على تنفيذ خطة وطنية لتطوير التعليم العالي، تستهدف رفع مستوى التحصيل الأكاديمي، وتلبيه احتياجات سوق العمل،، بما يلبي طموحات المملكة التنموية، بالإضافة إلى إحداث تطوير شامل لكافة قطاعات التعليم العالي، وزيادة الاهتمام بالبحث العملي، ونظم الحكومة والتمويل والإدارة، لضمان تكامل مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في مملكة البحرين، ضمن معايير موحدة وشفافة، بحيث يتم توجيه قطاع التعليم العالي إلى تعزيز وتطوير البرامج التي يحتاجها سوق العمل، مع العمل على إيجاد التوازن المطلوب بين البرامج الأكاديمية والبرامج المهنية.

الدكتور ماجد بن علي النعيمي

وزير التربية والتعليم

المنهجية في إعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع للعام ٢٠١٥

١. تم تشكيل المنتدى الوطني للتعليم للجميع بقرار من صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر في عام (٢٠٠٢) برئاسة سعادة وزير التربية والتعليم، ويضم في عضويته عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية (وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، المؤسسة العامة للشباب والرياضة، الجهاز المركزي للمعلومات) ومجلسي الشورى والنواب وبعض الجمعيات (تمثل المجتمع المدني).

٢. تم تشكيل أربعة فرق عمل منبثقة عن المنتدى الوطني للتعليم للجميع، قامت بتشخيص واقع التعليم للجميع بمختلف مجالاته.

٣. تم وضع دليل خاص لإعداد التقرير الوطني لمملكة البحرين معتمداً على إطار التقييم الذي تبناه اجتماع مجموعة الخبراء باليونسكو في (أبريل ٢٠٠٤م)، وذلك لتسهيل مهمة فريق العمل عند إعداد التقرير.

٤. تم الرجوع عند إعداد التقرير إلى التشريعات والوثائق والتقارير والدراسات والبحوث حول محاور التقرير من مختلف الجهات والمصادر.

٥. مشاركة وزارة التربية والتعليم في ورش العمل التي نظمها مكتب اليونسكو الإقليمي للدول العربية حول إعداد التقرير الوطني لمملكة البحرين: التقييم متوسط الأمد للتعليم للجميع (الدوحة، يونيو ٢٠٠٦م) و (بيروت، أبريل ٢٠٠٧م).

٦. شاركت وزارة التربية والتعليم في المنتدى الإقليمي للتعليم للجميع (شرم الشيخ، أكتوبر ٢٠١٢).

٧. شاركت وزارة التربية والتعليم في ورشة العمل - شبه الإقليمية - لإطلاق التقييم الوطني للتعليم للجميع (الشارقة، يونيو ٢٠١٣).

٨. تنظيم ورشة العمل الوطنية لإطلاق عملية التقييم الوطني للتعليم للجميع (المنامة، يوليو ٢٠١٣).

٩. تشكيل اللجنة التوجيهية الوطنية لرصد التقييم الوطني للتعليم للجميع بموجب القرار الوزاري رقم (١٠٥٦/م ع ن/٢٠١٣) الصادر في (٢٦ يونيو ٢٠١٣)، برئاسة سعادة وكيل الوزارة للموارد والخدمات، وتضم في عضويتها ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى ممثلي مؤسسات المجتمع المدني وجميع الشركاء المعنيين.

١٠. تشكيل ثمانية فرق عمل تنبثق عن اللجنة التوجيهية الوطنية لرصد التقييم الوطني للتعليم للجميع، تضم في عضويتها ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى ممثلي مؤسسات المجتمع المدني وجميع الشركاء المعنيين، قامت بتشخيص ودراسة واقع التعليم للجميع بمختلف مجالاته.

١١. شاركت وزارة التربية والتعليم في ورشة العمل الإقليمية الثانية للدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لاستعراض التقرير الوطني للتعليم للجميع (الشارقة، مايو ٢٠١٤).

١٢. تنظيم ورشة العمل للفريق الوطني المكلف بإعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع (المنامة، مايو ٢٠١٤).

١٣. اعتمدت وزارة التربية والتعليم في إعدادها للتقرير الوطني للتعليم للجميع للعام ٢٠١٥ على المعلومات التي وفرتها مختلف الجهات المختصة في الدولة، من خلال تنفيذ سلسلة من الحوارات الوطنية المتعلقة بإعداد التقرير الوطني للتعليم للجميع وتنظيم اجتماعات لفرق العمل المنبثقة عن اللجنة التوجيهية الوطنية لرصد التقييم الوطني للتعليم للجميع.

١٤. قامت لجنة إعداد وصياغة التقرير الوطني للتعليم للجميع، بصياغة التقرير، والتنسيق مع الجهات المعنية لمراجعته كل حسب مجاله.

١٥. تتفق المحاور المحددة في التقرير الوطني للتعليم للجميع للعام ٢٠١٥ مع خطة وإطار العمل والمؤشرات التي حددها "الدليل المرجعي للتقييم متوسط الأمد للتعليم للجميع" الصادر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت في فبراير ٢٠٠٧، مع مراعاة طبيعة التعليم المتطور في مملكة البحرين والمستجدات على الساحة التعليمية منذ عام ٢٠٠١ والتي تركزت على الجانب النوعي بشكل مكثف لتجاوز مملكة البحرين الجانب الكمي.

الملخص التنفيذي

تستمد السياسة التعليمية بمملكة البحرين توجهاتها من روح ونص دستور المملكة الذي يكفل حق التعليم ومجانيته لمن هم في سن التعليم. ونظرًا لكون المجتمع البحرين مجتمعاً فتياً، حيث تصل نسبة السكان ممن هم أقل من ٢٥ سنة إلى٥١ ٪ من مجموع السكان البحرينيين، فقد حمل المملكة نفقات التعليم المجاني الذي يصل إلى ما نسبته من الدخل القومي، وعلى الرغم من ارتفاع نفقات النظام التعليمي إلا إنه قطع شوطاً مهماً من التطور، وحقق إنجازات كبرى على الصعيدين الكمي والنوعي.

ونظراً لأهمية التعليم ووضعه على سلم أولويات المملكة ، فقد استطاع النظام التعليمي من احراز تقدما ملحوظًا على صعيد تحقيق أهداف التعليم للجميع حيث وفر فرص التعليم للجميع باعتباره حقاً إنسانياً وترجمة للديموقراطية. وركزت وزارة التربية والتعليم جهودها على استيعاب جميع الأطفال ممن هم في سن التعليم ، مما مكن من تقليص نسبة الأمية للفئة المستهدفة (١٠- ٤٤ سنة) إلى حدود ٠,٧٪ وتتميز مملكة البحرين بأعلى نسبة لمعرفة القراءة والكتابة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥- ٢٤ سنة حسب تعداد السكان في العام ٢٠٠١م، حيث بلغت نسبة القرائية لدى البحرينيين (٩٩,٦٪) من جملة السكان من نفس الفئة.

كما اهتمت مملكة البحرين برعاية الأطفال ما قبل المدرسة من خلال توفير كافة الخدمات التربوية والتعليمية بالمشاركة مع القطاع الخاص، وارتفعت نسبة القيد الإجمالي في برامج الطفولة المبكرة من ٤٤,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتصبح ٥٦,٢٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م. كما ارتفعت نسبة القيد الصافي في برامج الطفولة المبكرة من ٤١,٦٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م لتصبح ٥٥,٠٪ في العام الدراسي٢٠١٣/٢٠١٢م. كما بلغت النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي الذين اشتركوا في برنامج ما من البرامج المنظمة لتنمية الطفولة المبكرة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م ٨٥,٦٪ مقارنة بالعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م، حيث كانت النسبة ٧٢,٩٪.

ويُعد الإنجاز البحريني في نسبة القيد كبيراً حيث قاربت نسبة القيد الصافية في المرحلة الابتدائية الـ ١٠٠٪ وهو معدل يضع مملكة البحرين في مصاف الدول المتقدمة. وتُعد نسبة النوع في التعليم متوازنة بين البنين والبنات، ويدل ذلك على أن المجتمع البحريني ينظر لأهمية تعليم البنين والبنات بنفس المستوى دون تمييز، ويعتبر تأميناً اجتماعياً للمستقبل للبنين والبنات.

وفيما يتعلق بنسب الاستمرار في المرحلة الابتدائية، يمكن القول أن مشكلة التسرب من المدرسة لا تُعد مشكلة كبيرة يعاني منها النظام التعليمي في المرحلة الابتدائية، حيث لا تتجاوز نسب التسرب ١٪ في التعليم الأساسي بل هي أقل من ٠,٣٪ في المرحلة الابتدائية، وتعتبر من النسب البسيطة جداً.

وتبين المؤشرات الإحصائية انخفاض معدل إعادة الصفوف، وارتفاع نسبة البقاء حتى الصف السادس الابتدائي على لتصل إلى ٩٩٪. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على سعي النظام التعليمي الحكومي لرفع الكفاءة الداخلية، بالإضافة إلى العناية الشاملة بالمعلم وتدريبه لرفع تلك الكفاءة، والاهتمام بالتحصيل الدراسي لدى الطلبة.

وفيما يتعلق بقضية التفاوت بين الجنسين في التعليم، فقد أدركت مملكة البحرين منذ بدايات القرن الماضي أهمية تعليم البنين والبنات على حد سواء، وحرصت على إتاحة الفرص المتكافئة في التعليم للجميع، وحققت بذلك مكتسبات كبيرة قطعت من خلالها شوطاً كبيراً في مجال تعليم الجنسين شملت الجانبين الكمي والنوعي. ولم تعد قضية التفاوت بين الجنسين في التعليم من القضايا التي تقلق المجتمع البحريني الذي عرف بوعيه وإدراكه بأهمية التعليم للجنسين وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. ومع ذلك، استمرت كافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في المحافظة على هذه المكتسبات، مع بذل كل الجهد في التركيز على الجانب النوعي الذي يقدم للبنين والبنات بالتساوي من خلال برامج تتفق مع عادات وتقاليد المجتمع البحريني وهويته.

كما اهتمت مملكة البحرين بإعداد المعلمين وتدريبهم حيث ارتفعت نسبة المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس فما فوق مع مؤهل تربوي إلى ٩٨,٥٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م، حيث كانت النسبة ٨٣,٠٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م. وبلغ نصيب عدد الطلبة لكل معلم (١٠) طالباً في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م

وفيما يتعلق بتوفير البيئة المناسبة للعملية التعليمية، وفرت وزارة التربية والتعليم البنى التحتية المناسبة، وأن متوسط كثافة الفصل في التعليم الحكومي لا يتجاوز ٣٠ طالباً في كل فصل. إلا إن هناك مناطق تفتقر إلى المواقع التعليمية التي تكفل توفير مدارس تواجه الحاجة الآنية والمستقبلية.

وبعد تحقيق نجاحات كبيرة وملموسة في الجانب الكمي في التعليم، مما يجعل مملكة البحرين تتبوأ المركز الأول على الصعيد العربي في مؤشر التعليم للجميع، كان لا بد من مواجهة التحدي النوعي الذي يركز على ضمان جودة التعليم ومخرجاته، ويزيد من الإحساس بأهمية هذه التحديات أن مملكة البحرين كانت قد أولت التربية منذ بداية القرن الماضي اهتماماً خاصاً وعنايةً كبيرة، وأنفقت عليها بسخاء، وجنّدت لذلك طاقات كثيرة.

ومن هذا المنطلق، عملت الوزارة على إعداد الرؤية التطويرية للتربية والتعليم، التي تمتد من عام ٢٠٠٣ إلى العام ٢٠١٤، متضمنة العديد من البرامج التطويرية، وحظيت بموافقة مجلس الوزراء الموقر في ١٣ من أبريل ٢٠٠٣ واشتملت على العناصر الأساسية التي تضطلع بها الوزارة، التي أكدت على النوع من خلال تحسين مستوى أداء المدارس الحكومية و أداء الوزارة . وتحكيم قدرة

المدارس على تحقيق إنجاز نوعي من خلال متابعتها من قبل الهيئة الوطنية لتقويم المؤهلات التي لها دور إيجابي في تصنيف المدارس ورفع تقارير نوعية عنها بهدف رفع مستوى أداء المدارس .
وبفضل الدعم والمساندة من القيادة الحكيمة، تمكنت الوزارة من تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج التطويري للوزارة على ثلاث مراحل، حيث بدأت المرحلة الأولى من العام ٢٠٠٣- ٢٠٠٦ وهي مرحلة التشخيص والإعداد ، ثم جاءت المرحلة الثانية في الأعوام ٢٠٠٧- ٢٠١٠ هي مرحلة تنفيذ مشروع تطوير أداء المدرس، وقد تزامنت المرحلة الثالثة وفترة الخطة الإستراتجية للوزارة في الأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٤ والتي أكدت على عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم والمراجعة لأداء المدارس التي وركزت على تحقيق جودة التعليم و مخرجاته في مختلف الأصعدة ، من خلال معايير المدرسة المتميزة وجائزة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة للتميز وتقارير هيئة ضمان الجودة التي تقيس مستوى الأداء.

وقد تمكنت الوزارة من الانتهاء من **قانون التعليم** وإصداره في العام ٢٠٠٥ الذي نص على **إلزامية التعليم في التعليم الأساسي** (المرحلتين الابتدائية والإعدادية) وإصدار **قانون التعليم العالي في** عام ٢٠٠٥م، وإعادة هيكلة الوزارة، وإصدار كادر المعلمين الجديد، والانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل، وتنفيذ المشروع الطموح لتطوير التعليم الثانوي والمتمثل في مشروع توحيد المسارات الأكاديمية، إضافة إلى افتتاح معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا، ومركز التميز للتعليم والتدريب المهني والفني، وكذلك إنجاز تطوير نوعي في التعليم الصناعي والتطلع إلى الارتقاء به ومخرجاته إلى المستويات العالمية، وافتتاح مركز القياس والتقويم، والانتهاء من إنشاء مركز رعاية الطلبة الموهوبين. هذا، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشروعات التطويرية التي تستهدف تحسين البيئة المدرسية، والارتقاء بتدريس اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية والرياضيات والعلوم بوجه خاص، وإعادة توجيه المناهج الدراسية لاستيعاب المفاهيم الحديثة المتعلقة بالبيئة وخدمة المجتمع وثورة المعلومات والاتصال، وتعزيز مفاهيم الانتماء والمواطنة وحقوق الإنسان. والوزارة ماضية في جهودها لتنفيذ بقية المراحل من الرؤية التطويرية لتشمل الإشراف التربوي، والتعليم الخاص، والإرشاد المهني والأكاديمي للطلبة، وتطوير المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وإعداد خارطة منهجية لتمهين وتدريب العاملين في الوزارة.

القسم الأول: التعليم والتنمية بمملكة البحرين

١-١ السياق العام

١-١-١ لمحة عامة عن مملكة البحرين:

مملكة البحرين دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، ونظام الحكم فيها ملكي وراثي دستوري، على الوجه المبين في الدستور والمرسوم الملكي الخاص بالتوارث. ونظام الحكم فيها ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وللمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح. و يقوم نظام الحكم في مملكة البحرين على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور.

والسلطة التشريعية يتولاها جلالة الملك والمجلس الوطني (المتمثل في مجلسي الشورى والنواب) وفقاً للدستور، ويتولى جلالة الملك السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء.

ويتولى مجلس الوزراء في البلاد وضع السياسة العامة للحكومة والتي تخص الشئون السياسة والاقتصادية والاجتماعية ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الجهاز الحكومي.

وإيماناً من المملكة بمبدأ الشورى أساساً للحكم، فقد تم إنشاء مجلسي الشورى والنواب بموجب المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢، ووفقاً لأحكام ومواد اللائحة الداخلية لكل من المجلسين. وتتمثل مهمة مجلس الشورى في إبداء الرأي والمشورة في ما يحيله إليه مجلس الوزراء من مشروعات القوانين والسياسة العامة والمشروعات الإنشائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأية أمور أخرى يرغب مجلس الوزراء في أخذ رأي مجلس الشورى بشأنها.

أما مجلس النواب فيتولى مسئولية المراقبة ومحاسبة ما يصدر عن السلطة التنفيذية من أعمال وسلوكيات، ويشترك مجلس النواب مع مجلس الشورى في إصدار القوانين التي يصدّق عليها جلالة الملك، فالسلطة التشريعية في مملكة البحرين يتولاها كل من المجلسين وذلك وفقاً لمبادئ ميثاق العمل الوطني الذي صدّق عليه الشعب بأغلبية ساحقة بلغت (٩٨,٤٪) وفقاً لأحكام دستور مملكة البحرين الصادر في ٢٤ فبراير ٢٠٠٢.

١-١-٢ الجغرافيا والمساحة:

مملكة البحرين أرخبيل من الجزر يضم ٤٠ جزيرة، وهي تقع في منتصف الساحل الجنوبي للخليج العربي، بين خطي العرض ٣٢° ٢٥° و ٢٠° ٢٦° شمالاً وخطي الطول ٢٠° ٥٠° و ٥٠° ٥٠° شرقاً، وتبعد عن الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية بحوالي ١٦ كيلو متراً و ٥٤ كيلو متراً من الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر.

وتبلغ مساحة مملكة البحرين الإجمالية (762) كيلومتراً مربعاً في العام ٢٠١٠، وأكبر هذه الجزر جزيرة البحرين، التي تضم العاصمة (المنامة) وتمثل (81٪) تقريباً من إجمالي مساحة جزر المملكة، وتتصل مع المملكة العربية السعودية من خلال جسر الملك فهد الذي افتتح في نوفمبر ١٩٨٦.

١-١-٣ الدين واللغة:

الإسلام هو الدين الرسمي للدولة حسب الدستور وتعتنقه الغالبية العظمى من سكان المملكة، والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، كما يوجد في مملكة البحرين أماكن عبادة لمعتقدي الديانات الأخرى. واللغة العربية هي اللغة الرسمية في مملكة البحرين، وتستخدم الإنجليزية على نطاق واسع في مجال الأعمال، وتدرّس في التعليم كلغة أجنبية.

١-١-٤ الخصائص الديموغرافية (السكانية):

يتم التعداد السكاني في مملكة البحرين كل عشر سنوات، وكان أول تعداد في العام ١٩٤١، وكان آخرها التعداد السكاني العام 2010، وفيما يلي عرض موجز لسمات السكان من حيث عددهم وتوزيعهم الجغرافي وحسب فئات العمر ومستواهم التعليمي وحالات الإعاقة ونشاطهم الاقتصادي:

- بلغ عدد السكان في مملكةالبحرين 234,571,(١) نسمة، منهم (568,399) بحرينياً و (666,172)غير بحريني، أي بنسبتي 46% و 54%على التوالي (وفقاً لتعداد السكان للعام2010 ، حسب ما يبينه الجدول رقم (١) في الملاحق الإحصائية.

- ارتفع عدد السكان من تاريخ آخر تعداد للسكان أجري العام 2001 من (650,604) نسمة إلى (1,234,571) نسمة في العام 2010م. وبلغ المعدل السنوي للنمو السكاني 7.4% خلال (2001-2010) مقابل2.7% خلال (1991-2001) وبلغ هذا المعدل بين البحرينيين(3.8%) و ٢,٥ ٪) خلال هاتين الفترتين على التوالي، كما يبينه الجدول رقم (١) في الملاحق الإحصائية.

- تعد مملكة البحرين من الدول الأكثر كثافة سكانية، حيث وصلت إلى1,620نسمة للكيلو متر المربع في عام 2010.

يعد المجتمع البحريني مجتمعاً فتياً يرتكز على قاعدة عريضة من صغار السن، فالأفراد دون سن العشرين يشكلون نسبة 42.33%(الذكور ٤٢,٨٦ ٪ و الإناث ٤١,٧٨٪)

- من مجموع السكان البحرينيين حسب تعداد العام ٢٠١٠ بينما لا تتجاوز نسبة الذين تزيد أعمارهم عن الخمسين ١٤,٥٢ ٪. وهذا ناتج عن انخفاض معدل الوفيات الخام من3.0 بالألف في العام ٢٠٠١ إلى2.03 بالألف في العام ٢٠٠٩ وانخفاض معدل الوفيات الرضع من8.7 بالألف إلى7.2 بالألف خلال الفترة نفسها. أما بالنسبة للسكان غير البحرينيين فيتبين أن هرم أعمارهم متقلص لدى الفئات العمرية التي هي دون العشرين والتي تجاوز الخمسين سنة بحيث تبلغ نسبتهم تباعاً 11.97% و ٨,٤٤٪.
- وبلغ عدد السكان الذين هم في عمر الدراسة، أي عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (٣- ١٧) سنة 238,419 نسمة حسب تعداد العام 2010، أي ما يعادل 19.3٪ من مجموع السكان.

١- ١- ٥ المؤشرات الصحية والاقتصادية

١- ١- ٥- ١ مؤشرات الصحة للجميع:

تبنت مملكة البحرين سياسة الصحة للجميع منذ لعام ١٩٧٩، وتتمتع المملكة بخدمات صحية متطورة، وتوفر الرعاية الصحية الأولية لجميع المواطنين مجاناً بالإضافة إلى سهولة الوصول إليها في أقل من ساعة، كما تتوافر للجميع المياه النقية ومرافق الصرف الصحي المناسبة التي تربط جميع المنازل.

وتطورّت المؤشرات الصحية في مملكة البحرين بشكل ملحوظ، إذ ارتفع متوسط توقع الحياة في العام ٢٠١٠ إلى (٧٤,٨) سنة مقارنة بـ (٧٣,٨) في العام ٢٠٠١، كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في العام ٢٠١٢ إلى (٩,٠) لكل ١٠٠٠ مولود حي مقابل (١٢,١) في العام ٢٠٠١، وبلغ معدل وفيات الأمومة العام ٢٠١٢ (٠,١٧) (٢٦,٢) لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي.

وجميع مؤشرات الوضع الصحي من إحصاءات حيوية، ومالية، وموارد صحية للفترة من (٢٠٠٦- ٢٠١٠) موضحة في (جدول رقم ٢) في الملاحق الإحصائية.

١- ١- ٥- ٢الملامح الاقتصادية:

يعد الاقتصاد البحريني محدود الموارد من ناحية الموارد الطبيعية ومن حيث الموارد البشرية وحتى من ناحية المساحة الجغرافية الكلية. ولكنه يتمتع بمزايا على الصعيدين الإقليمي والدولي كما تبينه المؤشرات التالية:

- تقع مملكة البحرين في الشريحة العليا من اقتصاديات الدول متوسطة الدخل، وذلك حسب تصنيف البنك الدولي.
- تحتل مملكة البحرين مركزاً متقدماً في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تحتل مملكة البحرين المركز الثالث في دليل اقتصاديات الدول حسب الحرية الاقتصادية وذلك وفقاً لتقارير مؤسسة هيرتج الاقتصادية الأمريكية (American Heritage Foundation).

ووصلت قيمة مساهمة الخدمات التعليمية الحكومية والخاصة في الاقتصاد المحلي إلى ٥٢٢,٩ مليون دينار للعام ٢٠١٠ مقابل ٤٩٧,٧ مليون دينار في السنة السابقة، بزيادة نسبتها ٥,١٪ للعام٢٠١٠ ، حيث ارتفعت الرواتب والأجور بوزارة التربية والتعليم، وعدد المعاهد التعليمية والجامعات الخاصة.

٢-١ دور التعليم في سياق التنمية الوطنية

١- ٢- ١ الروابط بين التعليم والأهداف الإنمائية للألفية (MDG)❖

وقّعت مملكة البحرين على مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر ٢٠٠٠. وكجزء من تلك المبادرة، التزمت المملكة بإعداد تقرير يستخدم الأهداف الإنمائية للألفية كإطار عمل لتحديد الوضع الحالي للتنمية في البلاد وتطوره والذي صدر في أكتوبر ٢٠٠٣.

وتضم أهداف الألفية ثمانية أهداف عامة، وفيما يلي ملخص ما حققته مملكة البحرين على هذا الصعيد:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع:

إن الإنجاز المطلوب بالنسبة للفقر المدقع والجوع إما محقّق أو غير مناسب للبحرين. إن المقياس الدولي لخط الفقر (نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم) غير صالح، وتبلغ النسبة صفر في حالة البحرين، أي أن ظاهرة الفقر المدقع (وفق المعايير السائدة) لا تُعد موجودة في مملكة البحرين.

- **الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:**

إن الهدف الثاني من أهداف الألفية محقق منذ العام ٢٠٠٠، وعليه فإن تكييف الهدف الثاني حسب خصائص البحرين وحسب توجيهات الاستراتيجيات التنموية والتربوية يكون من خلال الحفاظ على المستوى المرتفع من المؤشرات وكذلك التركيز على الأبعاد النوعية في عملية التعليم.

- **الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** التكافؤ في التعليم هو المؤشر الوحيد في هذا الهدف الذي تحقق منذ العام ١٩٩٦. إذ تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي 1.00، وفي الثانوي1.04 ، ولكن مستوى المؤشرات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية ١٧٪ والسياسية ٢٥٪ للمرأة ما يزال دون المطلوب .

- **الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال:** بذلت مملكة البحرين جهوداً خاصة في هذا المجال، باعتماد سياسات صحية تتعلق بصحة الطفل والأم، فمعدل وفيات الأطفال منخفضاً مقارنة بالدول الأخرى، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل ألف طفل أقل من ٥ سنوات ١,٧٨ . ونتيجة للمستوى الصحي العالي والتزام الحكومة بتقديم رعاية صحية مجانية ذات نوعية عالية للمواطنين، فمملكة البحرين قريبة جداً من تحقيق الهدف قبل حلول العام ٢٠١٥.

- **الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية:** بيّن التقرير أن معدل وفيات الأمومة لكل100,000 مولود حي منخفض جداً، إذ بلغ 16.9 فقط للعام ٢٠٠٩. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التحسن في المستوى المعيشي والاجتماعي والاقتصادي والمستوى الرفيع لرعاية الأم وصحتها.

إن مستويات الإنجاز المطلوبة بالنسبة لمؤشرات أهداف الألفية العالمية في المجال الصحي في مسارها الصحيح إلى التحقّق بالنسبة لوفيات الأطفال والتحصين وكذلك بالنسبة لوفيات الأمهات وتوفير الرعاية الصحية لهن.

- **الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض:** يبين التقرير أن العدد الاجمالي لحاملي فيروس الإيدز من البحرينين منذ العام ١٩٨٦ حيث تم اكتشاف أول إصابة في العام ٢٠٠٨ قد بلغ ٣٤٣ حالة، وعلى الرغم من مستوى الإصابة المحدود في البحرين إلا أن مسألة الايدز تبقى موضوع اهتمام ومتابعة من الحكومة البحرينية. أما بالنسبة للملاريا فلم تُسجل أي

حالة وفاة منذ العام ١٩٩٥، والحكومة تراقب بشكل جدي الأماكن المحتملة لتكاثر البعوض وبشكل منتظم.

- انخفض معدل الوفيات بسبب مرض السل لأكثر من الثلثين بين العامين ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ من ١,٥ إصابة لكل ألف من السكان إلى ٠,٣ حالة. وكل الحالات المكتشفة تخضع للعلاج المناسب بنسبة ١٠٠٪ اعتبارا من العام ١٩٩٩.

- **الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية:** يبين التقرير أن نسبة السكان الذي يعيشون في مساكن متصلة بشبكات المياه والصرف الصحي ١٠٠٪ من السكان. إلا أن التحديات البيئية كبيرة بالنسبة للبحرين بحكم صغر مساحتها وهشاشة البيئة الطبيعية إزاء التغيّر المناخي، وما من شك أن تحقيق الاستدامة البيئية هو من الأولويات الأكثر إلحاحاً بالنسبة للمملكة.

- **الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:**

تعد مملكة البحرين من الدول الطليعة في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد العالمي وهو ما انعكس في ترتيبها المتقدم بين الدول العربية والعالم في عدد من الأدلة الاقتصادية المستخدمة في التصنيف الدولي. كما أنها حققت نجاحاً متميزاً في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة التنمية وتفعيل الحكومة الإلكترونية.

وتُعد **مملكة البحرين من الدول التي اقتربت إلى حد كبير من إنجاز أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية حيث تم** تعميم التعليم الأساسي وخفض نسبة الأمية إلى ما يزيد عن النصف وحققت مبدأ التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم .

١- ٢- ٢ أولويات التنمية وإستراتيجياتها الوطنية:

انطلقت برامج ومشروعات وزارة التربية والتعليم من الرؤية التطويرية المستقبلية للتربية والتعليم في مملكة البحرين التي أقرها مجلس الوزراء الموقر في ١٣ أبريل ٢٠٠٣، التي تحددت ملامحها في ضوء:

- التوجهات العامة لمملكة البحرين مُعبَّراً عنها بدستور مملكة البحرين والمشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، مترجماً في برنامج العمل الحكومي الذي تفضل به صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه.
- مرتكزات وثوابت الفلسفة التربوية الواردة في هذه الرؤية.
- مؤشرات التطوير والنماء المنشودة والتطلعات والطموحات المرغوب في تحقيقها.

والأهداف التربوية التي سعت الوزارة لتحقيقها كترجمة لوضوح الرؤية المستقبلية للتربية والتعليم، غلب على فحواها الطابع النوعي، تلك الأهداف التي تؤكد تعزيز القيم والثوابت والأخلاق الإسلامية وتعزيز روح الانتماء والمواطنة البحرينية والمفاهيم الديموقراطية وتهتم بالقيم المدنية وتدمجها بالمفاهيم التعليمية فضلاً عن تطوير شخصية المتعلم البحريني وإعداده لمتطلبات الحياة والعمل والإنتاج وتنمية الفكر الناقد والتعبير الحر لمواكبة التسارع الكبير في التقدم العلمي والتقني، إضافة إلى العناية بأصحاب

القدرات المتميزة من الموهوبين والمبدعين والمتفوقين، وأيضاً العناية بذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات الجسدية والنفسية والسلوكية.

وبالنسبة للمنهج والعملية التعليمية التعلمية، فقد أكدت أهداف البرامج والمشروعات على تبني مفهوم التعلم مدى الحياة، والتوجه نحو التكامل بين التعلم والعمل، ودمج عمليتي التدريس والتدريب في مواقع العمل ودمج المعرفة العلمية بالمهارات المهنية الحياتية وتكيف البرامج المدرسية وفقاً للاحتياجات المتنوعة للطلبة، وتحويل المدرسة إلى مجتمع تعلم ومعرفة، إضافة إلى الإعداد والتدريب المستمرين لكل المعلمين.

أما مشاركة المجتمع فقد أكدت الأهداف على استقطاب المنظمات والهيئات الاجتماعية والتطوعية وحثها على المشاركة في العملية التعليمية وفق خطط وبرامج الوزارة ومنظورها المستقبلي.

١-٣ الاتجاهات في تطوير التعليم:

١- ٣- ١ بنية نظام التعليم:

يتبع النظام التعليمي في مملكة البحرين السلم التعليمي ٩ سنوات للتعليم الأساسي والذي يشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية، و ٣ سنوات للتعليم الثانوي بمساراته المختلفة كما هو مبين في الشكل التالي:

الصفوف	السن			
١٢	١٧	التعليم الثانوي	توحيد المسارات ❖	النظام المطور للتعليم الفني والمهني
١١	١٦			
١٠	١٥			
٩	١٤	التعليم الأساسي	الحلقة الثالثة (التعليم الإعدادي)	
٨	١٣			
٧	١٢			
٦	١١		الحلقة الثانية (التعليم الابتدائي)	
٥	١٠			
٤	٩			
٣	٨		الحلقة الأولى (التعليم الابتدائي)	
٢	٧			
١	٦			

التعليم الديني (الابتدائي والإعدادي والثانوي)

التعليم الأساسي في مملكة البحرين إلزامي، لمدة تسع سنوات دراسية وجميع الأطفال ممن هم في سن التعليم (٦- ١٤) سنة يلتحقون به سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة كما يلتحق الأطفال ذوو الإعاقات الشديدة بمؤسسات التربية الخاصة.

ويتم التعليم في جميع المراحل التعليمية بالمدارس الحكومية منفصلاً بين الجنسين، فهناك مدارس للبنين وأخرى للبنات تضم الطلبة والهيئة التعليمية والإدارية من الجنس نفسه، إلا أن هناك بعض المدارس الابتدائية للبنين تتولى إداراتها والتدريس فيها هيئة إدارية وتعليمية من الإناث. أما بالنسبة للمدارس الخاصة فالتعليم فيها مختلط، ما عدا القليل منها يكون التعليم فيها منفصلاً بين الجنسين والتعليم مختلط في المستوى الجامعي في مملكة البحرين.

وفيما يلي وصف موجز لمختلف مستويات ومراحل التعليم في مملكة البحرين:

١- ٣- ١- ١ التعليم ما قبل المدرسة: ١

تسبق هذه المرحلة مرحلة التعليم الابتدائي ويلتحق بها الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن القبول في المرحلة الابتدائية وتنقسم إلى فترتين هما:

- **فترة الحضانة** : وهي للأطفال من سن الرضاعة إلى ما قبل الثالثة من العمر.
- **فترة رياض الأطفال** : وهي للأطفال من سن الثالثة إلى الخامسة من العمر.

ويخرج التعليم في هذه المرحلة عن نطاق السلّم التعليمي النظامي، حيث تتم إدارته من قبل القطاع الخاص الذي يشمل القطاع الأهلي ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، ومع ذلك تشرف وزارة التربية والتعليم على رياض الأطفال التي تتبع في عملها النظم والتعليمات الصادرة من الوزارة، ومن خلال إدارة رياض الأطفال التي تم استحداثها ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة الصادر العام ٢٠٠٦. أما دور الحضانة فهي من مسئولية وزارة التنمية الاجتماعية.

١- ٣- ١- ٢ التعليم الأساسي: ٢

ينقسم التعليم الأساسي إلى مرحلتين هما:

- **المرحلة الابتدائية:**

تمثل هذه المرحلة أولى درجات السلم التعليمي النظامي في المملكة وتشمل الفئات العمرية من (٦- ١١) سنة ، وتمتد الدراسة بها لمدة ست سنوات. وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى حلقتين، تضم **الحلقة الأولى** الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائي ، ويطبق بها نظام معلم الفصل ، ويقوم في ظل هذا النظام معلم واحد بتدريس معظم المواد ماعدا اللغة الإنجليزية، مادة التصميم والتقانة ، التربية الموسيقية ، والتربية الرياضية.

أما الحلقة الثانية فتضم الصفوف الثلاثة العليا ، ويطبق في مدارسها نظام معلم المادة ، حيث يدرس كل مادة دراسية معلم متخصص في تلك المادة ومؤهل تأهيلاً تربوياً.

وتشتمل مناهج الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي على مواد إلزامية مشتركة تضم : التربية الإسلامية ، واللغة العربية ، واللغة الإنجليزية ، واللغة الفرنسية ، والعلوم والتكنولوجيا ، والرياضيات ، والمواد الاجتماعية ، والتربية الرياضية ، والتربية الأسرية ، والتربية الفنية ، والأناشيد والموسيقى.

أما بشأن نظام التقويم، فيطبق نظام التقويم التكويني الذي يهدف إلى توصيل المتعلم إلى درجة إتقان كفايات محددة للمواد الدراسية المختلفة من خلال عملية تعليم وتشخيص وتصحيح مستمرة ومتواصلة بحيث تكون نتيجتها وصول التلميذ إلى تعلم كل المطلوب في الكفاية. ويعتمد المعلم في تقويمه على أدوات وأساليب متنوعة، كالملاحظة المنظمة، والتدريبات اليومية، والأنشطة المخططة، والمشروعات الفردية والجماعية، والاختبارات التشخيصية والتجميعية.

- **المرحلة الإعدادية:**

تعد المرحلة الإعدادية الحلقة الثالثة والأخيرة من التعليم الأساسي، وتضم الفئة العمرية من ١٢- ١٤ سنة، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات. ويشترط للالتحاق بهذه المرحلة النجاح في الصف السادس الابتدائي أو ما يعادله من صفوف محو الأمية. ويطبق في هذه المرحلة نظام معلم المادة، حيث يدرس كل مادة دراسية معلم متخصص ومؤهل تأهيلاً أكاديمياً وتربوياً.

وتشتمل مناهج الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي على مواد إلزامية مشتركة تضم: التربية الإسلامية، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والعلوم والتكنولوجيا، والرياضيات، والمواد الاجتماعية، والمجالات العملية، والتربية الرياضية.

ويتم تقويم التلاميذ في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي من خلال الملاحظة المنظمة، والتدريبات اليومية، والتطبيقات، والأنشطة المخططة، والمشروعات الفردية والجماعية، واختبار منتصف الفصل الدراسي وامتحان نهاية الفصل.

وقد قامت الوزارة بالعمل على تطوير المرحلة الإعدادية تطويرا شاملا لتحسين مخرجاتها، حيث تم إعداد خطة متكاملة بهدف رفع مستويات أداء طلبتها على نحو أفضل سعيا من الوزارة إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع بالتعليم الأساسي.

٣ ١- ٣- ١- ٣ المرحلة الثانوية:

تعد هذه المرحلة مكملة لمرحلة التعليم الأساسي، ومرحلة جديدة للطالب إذ تعدّه لدخول الجامعات والمعاهد العليا أو الانخراط المباشر في سوق العمل. وتضم الفئة العمرية (١٥- ١٧) سنة، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات دراسية مقسمة إلى ستة فصول دراسية (ثلاثة مستويات). ويشترط فيمن يُقبل بالفصل الدراسي الأول من التعليم الثانوي أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها.

وبدأت وزارة التربية التعليم منذ العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بتطبيق نظام توحيد المسارات الأكاديمية (العلمي والأدبي والتجاري) بالتعليم الثانوي العام، بشكل تدريجي، واستمر التوسع فيه حيث تم تعميمه على كافة المدارس الثانوية بحلول العام ٢٠٠٩ .

ويعتمد نظام التقويم في التعليم الثانوي على التقويم الداخلي التكويني التشخيصي المستمر .وتنتهي الدراسة في التعليم الثانوي بحصول الطالب على "شهادة الدراسة الثانوية العامة" في المسار الذي التحق به، وذلك بعد نجاحه في الامتحانات التي تعقد على مستوى المملكة.

١- ٣- ١- ٤ التعليم الديني: ٤

يتم التعليم الديني في معاهد للبنين فقط تتبع وزارة التربية والتعليم، وهذا النوع من التعليم التخصصي يأخذ نفس اتجاه التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في التعليم العام الحكومي من حيث عدد سنوات الدراسة وسن القبول، ويقدم نفس المواد الأساسية التي يقدمها التعليم الأساسي والثانوي، إلا أنه يعطي مساحة أوسع للدراسات الدينية الإسلامية بفروعها المختلفة وذلك بهدف تهيئة الخريج لاستكمال دراسته الجامعية في العلوم الدينية.

١- ٣- ١- ٥ التعليم الخاص والأهلي – غير الحكومي - :

تختص وزارة التربية والتعليم بالإشراف على المؤسسات التعليمية الخاصة من خلال إدارة التعليم الخاص وإدارة رياض الاطفال وتقوم هذه الإدارة بالتنسيق مع إدارات الوزارة الأخرى بتقديم الدعم والمساعدات الفنية إلى جميع المؤسسات التعليمية الخاصة مثل المساعدة في إيجاد العاملين من معلمين ومعلمات، وتقديم الكتب المقررة لمواد اللغة العربية والتربية الإسلامية وتاريخ وجغرافية البحرين، وتخصيص اختصاصين من الوزارة لتوجيه معلمي المواد المذكورة أعلاه.

وتضم المؤسسات التعليمية الخاصة أنواعاً مختلفة هي كالتالي: دور الحضانة، ورياض الأطفال، والمدارس الخاصة، والمعاهد والمراكز التعليمية.

تختلف المدارس الخاصة باختلاف النظم التعليمية التي تنتهجها والجهات التي تتبعها الهيئات الاستشارية التربوية. ولهذه الهيئات دورها الواضح في تحديد المسار التربوي الخاص لكل مؤسسة تعليمية. وتقسّم المدارس الخاصة في البحرين إلى ثلاثة أنواع هي:

- **المدارس الخاصة الوطنية** : وهي المدارس التي يتم إنشاؤها وإداراتها من قبل المواطنين البحرينيين أو بالاشتراك مع غير البحرينيين بقصد التعليم والتثقيف وفقاً للمناهج الوطنية أو استناداً إلى المناهج التي تجيزها الوزارة تحت إشرافها وتخدم الطلبة البحرينيين بالدرجة الأولى. وتضم هذه المدارس المراحل التعليمية المختلفة بدءاً من مرحلة الروضة فالابتدائية فالإعدادية فالثانوية. وتطبق هذه المدارس نظاماً ثنائي اللغة، حيث يُعنى فبتدريس المواد الدراسية باللغتين العربية والإنجليزية.

- **المدارس الخاصة الأجنبية** : وهي المدارس التي يتم إنشاؤها وإدارتها وتمويلها من قبل أشخاص أو مؤسسات أجنبية موجودة بمملكة البحرين أو بالاشتراك مع أشخاص بحرينيين بقصد التعليم والتثقيف وفقاً لمناهج وإشراف تربوي أجنبي وتمنح شهادات بلد المنشأ التي هي امتداد له وتخدم بالدرجة الأولى أبناء المقيمين الأجانب. وتضم هذه المدارس المراحل التعليمية المختلفة بدءاً من مرحلة الروضة فالابتدائية فالإعدادية فالثانوية. وتدرّس اللغة العربية في جميع المدارس الخاصة الأجنبية التي تقبل الطلبة العرب إلى جانب دروس التربية الإسلامية لجميع الطلبة المسلمين.

- **مدارس الجاليات الأجنبية** : وهي المدارس التي يتم إنشاؤها وتمويلها من قبل الجاليات الأجنبية في مملكة البحرين بقصد تعليم أبنائها فقط.

ولكل مؤسسة تعليمية خاصة مناهجها وخططها الدراسية ومقرراتها وكتبها المدرسية الخاصة بها، التي تقوم بإعدادها وموافاة وزارة التربية والتعليم بها لاعتمادها. وللوزارة الحق في تعديل أو إيقاف أية مناهج أو كتب تتعارض مع القيم الدينية والقومية والوطنية للبلاد. وتشرف إدارة التعليم الخاص على مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية والمواد الاجتماعية والتربية للمواطنة في المدارس الخاصة حيث تقوم الوزارة بتخصيص اختصاصين من الوزارة لتوجيه معلمي هذه المواد، وتدريبهم.

وتسهم الوزارة في تدريب معلمي التربية الوطنية واللغة العربية من خلال أجهزتها، كما يُتاح لهذه المدارس المشاركة في أنشطة الوزارة وفعالياتها.

وتلتزم المؤسسة التعليمية الخاصة بالمناهج والكتب التي توافق عليها الوزارة فيما يتعلق بمقررات اللغة العربية للطلبة العرب، والتربية الإسلامية للطلبة المسلمين، وتاريخ وجغرافية البحرين لجميع الطلبة.

أما بالنسبة للمعاهد والمراكز التعليمية فتتنوع في برامجها وتبعيتها، حيث تتبع بعضها مؤسسات تجارية والبعض الآخر يتبع أفراداً من المواطنين البحرينيين. وتقدم هذه المعاهد والمراكز برامج تدريبية في اللغات الأجنبية، وعلوم الحاسب الآلي، والطباعة الإلكترونية، والمهارات المتنوعة في الاتصالات والإدارة والتجارة... وغيرها.

١- ٣- ١- ٦ التربية الخاصة:

تتولى إدارة التربية الخاصة التابعة لوزارة التربية والتعليم مهمة تحديد حالات الإعاقة بالمدارس والإشراف على الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية والطلبة الدارسين بالمعاهد الخاصة خارج المملكة.

وتتوفر لدى بعض المدارس الحكومية فصول علاجية للطلبة بطيئي التعلّم وحالات التأخر الدراسي حسب احتياجات المدرسة، كما تطبق الوزارة في مجموعة من المدارس تجربة دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول العادية مع أقرانهم من الطلبة العاديين بهدف عدم عزلهم عن محيطهم ومجتمعهم الأساسي وهو المدرسة والفصل العادي.

وتعمل إدارة التربية الخاصة على اكتشاف حالات التخلف العقلي واضطراب الكلام وضعف السمع والبصر في المدارس الحكومية، وتحويلها إلى المعاهد أو المراكز المتخصصة، والتي تقوم الوزارة بدعمها بالمعلمين المختصين على سبيل الإعارة حسب احتياجاتها.

ويوجد في مملكة البحرين عدد من المؤسسات للتربية الخاصة تتبع وزارة التنمية الاجتماعية وتقدم العديد من البرامج التأهيلية والمهنية والتربوية الخاصة إلى فئات الأطفال والشباب ذوي الإعاقة المختلفة.

١- ٣- ١- ٧ التعليم غير النظامي:

يتضمن التعليم غير النظامي برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر وذلك على النحو التالي:

أ- **برامج محو الأمية:** تمتد الدراسة ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار إلى ست سنوات دراسية مقسمة على المراحل التالية:

- **مرحلة محو الأمية:**

تعد هذه المرحلة الأساس للذين لا يعرفون القراءة والكتابة، ومدة الدراسة بها سنتان دراسيتان، تُدرّس فيها مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والرياضيات وتعادل الصف الرابع الابتدائي من التعليم النظامي.

- **مرحلة المتابعة:**

تعادل هذه المرحلة الصف السادس الابتدائي من التعليم النظامي، ومدة الدراسة بها سنتان دراسيتان أيضاً، ويلتحق بها من حصل على شهادة إتمام مرحلة محو الأمية وتهدف هذه المرحلة إلى تعزيز المهارات الأساسية التي تعلمها الدارس في مرحلة محو الأمية وذلك ضماناً لعدم ارتداده إلى الأمية ثانية ويحصل الدارس بعدها على شهادة إتمام الدراسة التي تعادل إتمام الصف السادس من المرحلة الابتدائية النظامية وتُدرّس في مرحلة المتابعة مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية والاجتماعيات، وهي نفس المواد المقررة على الصفين الخامس والسادس من المرحلة الابتدائية بالتعليم النظامي، وذلك بعد تقنينها لتتناسب واحتياجات الدارسين الكبار.

- **مرحلة التقوية:**

تلي مرحلة المتابعة، وتعادل المرحلة الإعدادية من التعليم النظامي، ويلتحق بها الدارسون الذين أنهوا مرحلة المتابعة ويرغبون في مواصلة الدراسة أو الذين انقطعوا عن الدراسة النظامية لسبب أو لآخر ويطبق في هذه المرحلة محتوى منهج الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي النظامي المرحلة الإعدادية - نفسه بعد تقنين- هذا المحتوى ليتضمن أساسيات مفرداته لتُعطى في سنتين بدلاً من ثلاث بحيث يوازي التعليم الأساسي. وتُدرّس في هذه المرحلة ست مواد هي: التربية الإسلامية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، العلوم، الاجتماعيات /التاريخ والجغرافيا.

ب- **برامج التعليم المستمر:** تنظم إدارة التعليم المستمر العديد من البرامج والتي تدخل ضمن برامج التعليم المستمر للكبار وتشمل: اللغات الحية، والدورات المتخصصة لرفع الكفاءة المهنية والفنية والتثقيفية التربوية، والدورات المتخصصة لرفع الكفاءة المهنية لمعلمات رياض الأطفال.

١- ٣- ١- ٨ التعليم العالي:

وتشجع الدولة الاستثمار في هذا المجال وتقدم مختلف أشكال التسهيلات التي تساعد على تحويل مملكة البحرين إلى مركز إقليمي للتعليم الجامعي.

١- ٣- ٢- بنية تمويل التعليم: ١

يحظى قطاع التعليم في مملكة البحرين برعاية واهتمام خاصين من قبل الحكومة حيث تسعى المملكة إلى الالتزام بتمويل كافة الخدمات التعليمية في المدارس الحكومية ضمن الميزانية العامة للدولة. ويكفل الدستور مجانية التعليم الحكومي في مملكة البحرين بكافة مراحله الدراسية (التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بمساراته).

وبالنسبة للتعليم الخاص تمول المدارس نفسها من تحصيل الرسوم الدراسية على تسجيل الطلبة، ويتحمل ولي الأمر تكاليف الكتب التي توفرها المدرسة، كما يتحمل مصاريف القرطاسية والمواصلات ومتطلبات حفلات التخرج. وتساهم حكومة مملكة البحرين مساهمة واضحة في تشجيع الاستثمار في التعليم الخاص من حيث تقديم التسهيلات للمدارس الخاصة وتقديم المواقع المدرسية المجانية لإنشاء المدارس عليها. كما توفر وزارة التربية والتعليم الكتب بالمجان لطلبة المدارس الخاصة التي تدرس منهج وزارة التربية والتعليم، وتساهم في توفير بعض المعلمين كإعارة لتلك المدارس وعلى وجه الخصوص في مواد اللغة العربية والتربية الإسلامية، وتقدم خدمة الإشراف المجاني والمتابعة لتلك المدارس، بالإضافة إلى إشراك الهيئات الإدارية والتعليمية بالمدارس الخاصة في البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات التي تنظمها الوزارة بدون مقابل.

١- ٣- ٢- ١ مصادر التمويل للتعليم الحكومي:

تعتبر الحكومة المصدر الرئيسي لتمويل التعليم وتشتمل الخدمات التعليمية التي تمولها على إنشاء المباني المدرسية وصيانتها وتأثيثها وتجهيزها وتوفير المعلمين والكتب المدرسية والمواد التعليمية والمواصلات...الخ.

أما بالنسبة للتعليم العالي توفر حكومة مملكة البحرين الحجم الأكبر من ميزانية الجامعة الوطنية ،بما يتيح جعل الرسوم بسيطة بالقياس إلى التكلفة الحقيقية للتعليم الجامعي، وتشكّل مساهمة الطلبة في الرسوم الجامعية جزءاً محدوداً من ميزانية الجامعة.

وبناءً على السياسة التي تهدف إلى زيادة استقلالية المدارس في إدارة بعض المهمات تقوم الحكومة بتزويد كل مدرسة بتسهيلات ائتمانية التي من خلالها تستطيع المدارس إنفاقها حسب الميزانية المعتمدة.حيث أن كل مدير مدرسة مسئول عن استخدام الميزانيات المخصصة، التي هي جزء من ميزانية الحكومة، من خلال الإطار المعد من قبل وزارة التربية والتعليم أو حسب القوانين والأنظمة المالية.

وتأتي مصادر التمويل الأخرى للتعليم الحكومي من خلال التبرعات الخارجية وبخاصة التمويل المستخدم للاستثمار الرأسمالي في التعليم وتتمثل في المساهمة في إنشاء بعض المدارس الجديدة، أو من خلال القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في تمويل بعض المشاريع التربوية. بالإضافة إلى أنشطة التمويل الذاتي للمدارس.

وتُعد مساهمات أولياء أمور الطلبة للمدارس الحكومية في البحرين مشاركات هامشية وتشمل على مساعدات للأطفال المحتاجين إلى جانب رسوم زهيدة تدفع لتكاليف الدروس المسائية الخاصة للطلبة خارج الدوام المدرسي الرسمي وأنشطة المدرسة الخيرية التي من خلالها يتم توفير الدعم المالي. كما تسهم في تغطية بعض التكاليف التشغيلية.

١- ٣- ٢- ٢ مصادر دخل المدارس الحكومية:

إلى جانب الدعم الحكومي للتعليم في المدارس، يمكن تحديد ثلاثة مصادر ثانوية من مصادر الدعم للمدارس: المصدر الأول يتكون من القطاع الخاص الذي يتضمن المؤسسات التجارية مثل البنوك والشركات الخاصة التي تمنح التبرعات الموجهة للطلبة المحتاجين في المدارس في المناسبات وفي إطار التضامن الاجتماعي. وتكون هذه التبرعات على هيئة كوبونات أو مستندات قيد لهذه الفئة. ويمكن أن تكون على هيئة مبالغ نقدية. ولا توجد مشاركة مجتمعية منظمة في تمويل التعليم.

والمصدر الثاني هو الإيجار المستلم للمدارس لاستخدام المرافق المزودة للمقاصف التي تبيع الأطعمة للطلبة، ويعتبر هذا العنصر الأهم في هذه المجموعة. والمصدر الثالث للإيراد يأتي من دخل الأنشطة العامة للمدارس. ويمكن أن تتضمن هذه الأنشطة الحفل الختامي للمدرسة ، وإدارة مراكز مصادر التعلم من خلال جمع رسوم زهيدة والمشاركة في المعارض.

١- ٣- ٢- ٣ مصروفات وزارة التربية والتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP:

تمثل مصروفات وزارة التربية والتعليم ٢,٦٨% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٢. ولقد ارتفعت نسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدربقيمة٢,٤١% من السنة المالية للعام ٢٠٠٦. وترجمت هذه الزيادة بالارتفاع الحقيقي للمصروفات على التعليم بنسبة ٣,٧٣% و ٢٢,٢٤% في العام ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ على التوالي. والجدول التالي يسلط الضوء على مصروفات وزارة التربية والتعليم المتكررة وغير المتكررة ونسبتها مقارنة بالناتج المحلي للمملكة.

جدول ( ): المصروفات المتكررة وغير المتكررة لوزارة التربية والتعليم◆ مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للمملكة للأعوام المالية (٢٠٠٦- ٢٠١٢م) بالأسعار الثابتة (بآلاف الدنانير البحريني)◆◆

العام المالي	المصرفات المتكررة وغير المتكررة لوزارة التربية والتعليم	الناتج المحلي الإجمالي □□□	نسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي □□□
□□□□□	167,645	6,958,000	2.41
□□□□□	178,103	8,170,000	2.18
□□□□□	200,494	9,667,000	2.07
□□□□□	216,464	8,625,000	2.51
□□□□□	227,314	9,668,000	2.35
□□□□□	250,197	10,963,000	2.28
□□□□□	305,844	11,414,000	2.68

المصدر: وزارة المالية، مملكة البحرين

❖ لا تشمل مصروفات التعليم العالي ❖❖ الدينار البحريني يساوي ٢,٦٦ دولار أمريكي

٣ - ١- ٣- ٢- ٤ مصروفات وزارة التربية والتعليم كنسبة مئوية من ميزانية الحكومة:

بلغت نسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى مصروفات الحكومة ٩,٣٨٪ في السنة المالية ٢٠١٢م. وما تخصصه مملكة البحرين للإنفاق على التعليم يتزايد سنوياً بحسب احتياجات التعليم والزيادة في أعداد الطلبة، والميزانية المخصصة لمصروفات التعليم تستولي على نسبة مهمة من الميزانية العامة للمملكة. ونلاحظ في الجدول المبين أدناه حجم الزيادة التي تطرأ سنوياً على مصروفات وزارة التربية والتعليم المتكررة وغير المتكررة خلال الأعوام المالية (٢٠٠٦- ٢٠١٢م) زيادة غير ثابتة تتفاوت سنوياً بحسب الحاجة، وتغيرات الأسعار. كما نجد أن أكبر نسبة في الزيادة الطارئة على المصروفات هي في العام ٢٠١٢م وقد بلغت ٢٢,٢٤٪ ، وذلك بسبب الزيادة في عدد الموظفين في سلك التعليم.

جدول ( ) المصروفات المتكررة وغير المتكررة لوزارة التربية والتعليم❖ مقارنة بالمصروفات المتكررة وغير المتكررة للحكومة للأعوام المالية (٢٠٠٦- ٢٠١٢م)(بآلاف الدنانير البحريني)❖❖

العام المالي	المصروفات الحكومية المتكررة وغير المتكررة	المصرفات المتكررة وغير المتكررة لوزارة التربية والتعليم	نسبة الزيادة في مصروفات وزارة التربية والتعليم	نسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى مصروفات الحكومة
٢٠٠٦	1,558,436	167,645	٣,٧٣	١٠,٧٦
٢٠٠٧	1,818,064	178,103	٦,٢٤	٩,٨
٢٠٠٨	2,060,261	200,494	١٢,٥٧	٩,٧٣
٢٠٠٩	2,082,211	216,464	٦,٤٧	١٠,٤
٢٠١٠	2,635,361	227,314	٥,٠١	٨,٦٣
٢٠١١	2,852,982	250,197	١٠,٠٧	٨,٧٧
٢٠١٢	3,260,897	305,844	٢٢,٢٤	٩,٣٨

المصدر: إدارة الموارد المالية، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

❖ لا تشمل مصروفات التعليم العالي

❖❖ الدينار البحريني يساوي ٢.٦٦ دولار أمريكي

١- ٣- ٢- ٥ تفاصيل الإنفاق على التعليم:

بناء ميزانية وزارة التربية والتعليم قائم على أساس ميزانية البنود. وتشمل أبواب الميزانية المتكررة ستة أبواب هي: نفقات القوى العاملة (يشمل الأجور)، نفقات الخدمات (يشمل الكهرباء والماء والتنظيفات.....الخ)، نفقات السلع المستهلكة، السلع الرأسمالية، نفقات الصيانة، نفقات منح وتسديد فوائد القروض.

وقد استحوذ باب القوى العاملة على القسم الأكبر من ميزانية وزارة التربية والتعليم، فقد بلغ في العام ٢٠١٢ ما نسبته ٨٥.٦٢٪ من المصروفات المتكررة لوزارة التربية والتعليم. ويأتي باب الخدمات (الكهرباء والماء والهاتف) في المرتبة الثانية بعد باب القوى العاملة مستحوذاً على نسبة ١١.٤٨٪ من المصروفات المتكررة لنفس العام.

أما بقية أبواب الصرف فقد تأثرت بالزيادة في الميزانية ولكن بشكل متفاوت بين عام وآخر.

والجدول الآتي يلقي الضوء على بنود الميزانية وواقع الصرف للأعوام المالية (٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢م).

جدول ( ): مصروفات وزارة التربية والتعليم❖ الفعلية المتكررة تبعاً لأبواب الصرف للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٢م (بالدينار البحريني)❖❖

الأبواب								
القوى العاملة	المصروفات	133,577,834	145,816,258	168,387,405	179,298,397	183,637,306	206,181,591	251,772,370
	٪	84.04	85.13	85.04	83.98	82.44	83.89	85.62
الخدمات	المصروفات	20,279,589	17,873,929	22,215,554	25,207,545	29,152,861	30,616,902	33,749,008
	٪	12.76	10.43	11.22	11.81	13.09	12.46	11.48
السلع المستهلكة	المصروفات	2,140,945	3,642,685	3,299,166	3,944,842	4,171,361	3,683,567	4,233,096
	٪	1.35	2.13	1.67	1.85	1.87	1.5	1.44
السلع الرأسمالية	المصروفات	2,519,605	2,428,753	2,478,172	3,563,344	3,354,281	2,204,097	2,519,605
	٪	1.22	1.47	1.23	1.16	1.6	1.36	0.75
الصيانة	المصروفات	1,423,878	1,636,100	2,468,263	2,139,992	1,859,817	2,026,817	1,423,878
	٪	0.62	0.83	0.83	1.16	0.96	0.76	0.69
منح وفوائد قروض	المصروفات	17,600	40,600	91,753	75,000	75,000	86,632	17,600
	٪	0.01	0.01	0.02	0.04	0.03	0.03	0.03
المجموع		158,942,305	171,293,955	198,007,579	213,488,973	222,739,865	245,771,157	294,072,020

– المصدر: إدارة الموارد المالية، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

❖ لا تشمل مصروفات التعليم العالي

❖❖ الدينار البحريني يساوي ٢.٦٦ دولار أمريكي

أما بالنسبة للمصروفات غير المتكررة، فنلاحظ مع زيادة أعباء وزارة التربية والتعليم عاماً بعد آخر، هناك زيادة في الإنفاق على المشاريع. وبمقارنة المصروفات غير المتكررة بين عامين ٢٠٠٦ و٢٠١٠نجد أن مصروفات عام ٢٠١٢زادت بنسبة ٣٥٪ عن مصروفات العام ٢٠٠٦. ومن الواضح أن أسباب هذه الزيادة هي سياسة الوزارة في التوسع في بناء المدارس والمراكز التربوية، واستحداث مشاريع تربوية تطويرية جديدة لدفع عملية التعلم وتحسين جودة مخرجات التعليم، مثل مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل، ومشروع توحيد المسارات بالتعليم الثانوي، ومشروع تطوير التعليم الابتدائي، ومشروع تطوير التعليم الإعدادي وغيرها من مشروعات سيأتي على ذكرها في الفصل الخاص بنوعية التعليم.

ومن الجدول الآتي نلاحظ التطور الحاصل في بند المصروفات غير المتكررة من الميزانية المقررة لوزارة التربية والتعليم خلال الأعوام المالية (٢٠٠٦- ٢٠١٢).

جدول (٥): مقارنة الزيادة في مصروفات المشاريع مع الزيادة العامة في ميزانية التربية والتعليم◆ للأعوام المالية (٢٠٠٦- ٢٠١٢م) (بالألف دينار البحريني)◆◆

المصروفات / العام المالي	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المصروفات غير المتكررة	8,703	6,809	2,486	2,975	4,574	4,426	11,772
المصروفات المتكررة	158,942	171,294	198,008	213,489	222,740	245,771	294,072
إجمالي مصروفات الوزارة	167,645	178,103	200,494	216,464	227,314	250,197	305,844
نسبة المصروفات المتكررة من إجمالي مصروفات الوزارة	98.4	96.2	98.8	98.6	98	98.2	96.2
نسبة المصروفات غير المتكررة من إجمالي مصروفات الوزارة	1.6	3.8	1.2	1.4	2	1.8	3.8

المصدر: إدارة الموارد المالية، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

❖ لا تشمل مصروفات التعليم العالي

❖❖ الدينار البحريني يساوي ٢.٦٦ دولار أمريكي

القسم الثاني :

تحليل أهداف التعليم للجميع

أقر المنتدى العالمي للتربية الذي عقد العام ٢٠٠٠م في داكار أهداف التعليم للجميع الستة على النحو الآتي:

أهداف التعليم للجميع :

أهداف التعليم للجميع

١- **توسيع وتحسين** الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة **الطفولة المبكرة**، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.

٢- العمل على أن يتم بحلول عام 2015 **تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي**، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

٣- **ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين** من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

٤- **تحقيق تحسين بنسبة 50 % في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015**، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

٥- **إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين** في ميدان التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام **2005**، **وتحقيق المساواة بين الجنسين** في ميدان التعليم بحلول عام **2015**، مع التركيز على **تأمين فرص كاملة ومتكافئة** للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

٦- **تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز** بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

المصدر: إطار عمل داكار، التعليم للجميع، الوفاء بالتزاماتنا الجماعية، النص الذى اعتمده المنتدى العالمى للتعليم للجميع (داكار، السنغال،

٢-١: الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

تولي مملكة البحرين اهتماماً بالغاً بالطفولة المبكرة، وتحرص على توفير متطلبات رعايتها؛ وذلك من أجل تنميتها تنمية متكاملة. وتقدم كافة أنواع الدعم لبرامج الطفولة المبكرة التزامًا باتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها البحرين في شهر سبتمبر عام ١٩٩١م وصدور المرسوم الأميري رقم (٦) لعام ١٩٩٢م بشأن انضمام البحرين لاتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحماية وبقاء تنمية الطفل.

٢-١-١مجال التشريعات والقوانين في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:

يكفل دستور مملكة البحرين توفير الرعاية والاهتمام وحماية الطفولة ورعاية النشء

في ظل الأجواء الديمقراطية والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المملكة في العهد الزاهر لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة؛ فإن الطفولة في مملكة البحرين حظيت بالرعاية والاهتمام، فحماية الطفولة ورعاية النشء في ظل الأسرة حق يكفله دستور مملكة البحرين، الذي ينص في المادة(٥) أن: " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي، ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء، ويحميه من الاستغلال، و يقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي".

ومن الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التشريع صدور قانون الطفل رقم (٣٧) لعام ٢٠١٢م والذي جاء في (٦٩) مادة صنفت في سبعة أبواب، ففي الباب الأول كفلت الدولة حماية الطفولة والأمومة لتهيئة الظروف المناسبة لتنشئة الأطفال تنشئة صحيحة من كافة النواحي وكفلت تمتع الأطفال بحقوقهم دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو الإعاقة أو اللغة أو الدين أو العقيدة. أما في الباب الثاني فقد كفل القانون الرعاية الصحية للطفل بالخدمات المكفولة للأم الحامل والفحص الدوري للطفل والتطعيمات الواقية من الأمراض وكفل القانون الحق لوزارة الصحة التدخل لحماية الطفل وتوفير العلاج اللازم عند رفض الوالدان أو المتولي رعاية الطفل علاجه، كما وضع مواد قانونية تختص بسلامة غذاء الطفل. وركزت مواد الباب الثالث على الرعاية الاجتماعية للطفل وأكدت بأن وزارة التنمية الاجتماعية " الجهة المسؤولة عن متابعة دور الحضانة والرقابة والإشراف وإصدار القوانين والقرارات التنفيذية الخاصة بذلك، وحددت اشتراطات التراخيص ومجالات الرقابة على دور الحضانة وكفلت الحق للوزارة المعنية غلق أي دار للحضانة عند وجود مخاطر تهدد سلامة الأطفال وصحتهم، كما كفلت الرعاية البديلة للأطفال الذين حالت ظروفهم دون استمرارهم في أسرهم الطبيعية. واختصت مواد الباب الخامس برعاية الطفل المعاق وتعليمه وتأهيله حيث تلتزم الدولة بأن تقدم للطفل المعاق الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية وأن توفر له السبل للاعتماد على نفسه وتيسير اندماجه ومشاركته في المجتمع. واختص الباب السادس بتعليم

الطفل وتثقيفه وأكدت مواده بأن تقوم الدولة بجعل التعليم في رياض الأطفال متاحاً للأطفال في الفئة العمرية من (ثلاث إلى خمس سنوات) وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية، وأن تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم ولإشرافها الإداري والفني. أما الباب السابع فقد كفلت مواده حماية الطفل من سوء المعاملة أو الإهمال ووجهت إلى إنشاء "مركز حماية الطفل" يكون الجهة المركزية التي تتولى تقييم ومتابعة الطفل الذي تعرض لسوء المعاملة.

وقد حرصت مملكة البحرين على استقرار بيئة الطفل ممثلة في الأسرة المباشرة والبيئة المحيطة به، وذلك بتوفير الخدمات الصحية المجانية التي تعني بالأمومة والطفولة في جميع مناطق المملكة عبر إدماجها في برامج الرعاية الصحية الأولية من خلال أقسام رعاية الأمومة والطفولة المتواجدة في جميع المراكز الصحية المنتشرة في مناطق المملكة. وليس أدل على ذلك من توافر الإرادة السياسية من خلال النص الدستوري متمثلا في المادة الثامنة من الدستور البحريني والتي تنص على "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية".

الاهتمام بالمرآه العاملة وحقوقها في إجازات الوضع ورعاية الطفل

كما تعترف مملكة البحرين بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة وتكفل إلى أقصى حد ممكن بقائه ونموه وهذا ما تؤكده المادة(٢) من الدستور، إضافة إلى ذلك فقد انضمت المملكة بقانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦ إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كما صدر مرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ بشأن الرقابة على استعمال وتسويق وترويج بدائل لبن الأم، بهدف تقديم الضمانات الكافية لصلاحية بدائل لبن الأم، والعقوبات الصارمة في حالة عدم إتباعها، حفاظا على الصحة العامة للأطفال الرضع.

وصدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والذي نصت المادة الثالثة منه على أن " تقدم الوزارات والجهات الأخرى المعنية بالتنسيق مع الوزارة الخدمات المنظمة والمتكاملة والمستمرة لذوي الإعاقة، وعلى وجه الخصوص في المجالات الطبية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والرياضية والتأهيلية والتشغيل والمواصلات والإسكان والمجالات الأخرى".

وصدور قانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية الصادر بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٦: حيث اهتم هذا القانون بالمرأة العاملة وحقوقها في إجازات الوضع ورعاية الطفل ومنحت العديد من الامتيازات ومنها إجازة وضع للموظفة في القطاع الحكومي لمدة (٦٠) يوماً، كما نصت عليه المادة (٥١) من القانون. وساعتي رعاية يومياً لإرضاع مولودها حتى يبلغ من العمر عامين، كما نصت عليه المادة (٥٢) من القانون ومنحت حق الإجازة الخاصة بدون راتب لرعاية طفلها الذي لم يتجاوز عمره ست سنوات، بحد أقصى عامين في المرة الواحدة، ولثلاث مرات طوال مدة خدمتها، كما نصت عليه المادة (٥٣) من القانون.

كما صدر القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الفحص الطبي للمقبلين على الزواج من الجنسين، ويشمل فحص بعض الأمراض الوراثية والمعدية والأمراض الأخرى ويلزم هذا القانون المقبلان على الزواج إذا كان كلاهما بحرينيان أو أحدهما إلى هذا الفحص إذا تم العقد في البحرين.

وفي المجال التعليمي فإن مرحلة الرياض تضم الأطفال في الفئة العمرية من (٣-٥) سنوات. وتقدم الخدمات التربوية والتعليمية في رياض الأطفال في مملكة البحرين خارج النظام التربوي والتعليمي الرسمي، فمعظم رياض الأطفال إن لم يكن جميعها تم إنشاؤها من قبل أفراد أو مؤسسات أهلية، وفق القوانين والتشريعات الصادرة بهذا الشأن والمتمثلة فيما يأتي:

- نص دستور مملكة البحرين في البند (جـ) من المادة السابعة (الباب الثاني) على الآتي: يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة، ووفقاً للقانون.
- مواد المرسوم الأميري رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٨ وبنوده بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة والذي يتم بموجبه تنظيم قطاع رياض الأطفال والإشراف عليه في مملكة البحرين حالياً. ويتضمن المرسوم مواد تتعلق بالتعريف بالمؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة وأهدافها. وإنشائها وإدارتها، والنظام المالي لها ونظام الدراسة فيها والإشراف الفني والرقابة الإدارية عليها.

أما بشأن ضم التعليم قبل المدرسي إلى التعليم الأساسي فإن المادة الخامسة من القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم تنص على أن توجه إمكانيات الوزارة البشرية ومواردها المالية لتحقيق أهداف السياسة التعليمية والتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم، وتباشر مسؤولياتها، فتعمل الوزارة على دعم وتشجيع القطاع الخاص في إنشاء رياض الأطفال مع العمل على رقابتها من الناحيتين التربوية والإدارية.

٢-١- ٢ الاستراتيجية الوطنية للطفولة –مملكة البحرين ٢٠١٢-٢٠١٦

تعد الاستراتيجية الوطنية للطفولة ٢٠١٢-٢٠١٦ أول استراتيجية تصاغ للطفل في مملكة البحرين للمساهمة في تحقيق أهداف المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه. وتأتي هذه الاستراتيجية استكمالا لجهود الحكومة البحرينية في العمل على ضمان حقوق الطفل والنهوض بأوضاع الأطفال وخلق بيئة آمنة تمكنهم من ممارسة حقوقهم .كما تأتي لاستكمال الجهود البحرينية في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة خصوصا بعدما احتلت المملكة المرتبة الثانية والأربعون عالميا والثالثة عربيا وخليجيا في مؤشر التنمية البشرية للعام٢٠١١.

وهي إطار عام لمنظومة عمل متكامل قامت بها اللجنة الوطنية في مملكة البحرين لتلبية مختلف احتياجات الطفل، حيث ركز إطار العمل على أربعة محاور رئيسة تمثلت في الحق في الصحة والبقاء، والحق في التعلم وتنمية القدرات، والحق في الحماية، والحق في المشاركة وعدم التمييز.

ترتكز الاستراتيجية على ثلاثة أسس محورية هي احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وادماج ذوي الإعاقة .وقد وقعت اللجنة الوطنية للطفولة على اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) في شهر يونيو2010 ، لوضع هذه الاستراتيجية وفق الأطر والمنطلقات التي تنبع من المرجعية الشرعية والقانونية للمملكة، والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مملكة البحرين.

وشارك في إعداد هذه الاستراتيجية ممثلين عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والأطفال أنفسهم حيث شملت مشاورات مع أطفال ويافعين من جميع الفئات منهم مواطنين ووافدين، ومن ذوي الإعاقات أحداث، ومحرومين من الرعاية الأسرية.وقد تم إعداد ها اعتمادا على نتائج دراسة تحليل وضع الأطفال في المملكة ٢٠١٠-٢٠١١ إضافة إلى الاستعانة بالدراسات والمعلومات والبيانات المتوافرة ذات العلاقة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات المعتمدة في مملكة البحرين. ومن أهداف الاستراتيجية الوطنية للطفولة ٢٠١٢-٢٠١٦:

١. تحديد الاحتياجات الأساسية لقطاع الطفولة في المجالات الاجتماعية والتربوية والصحية والنفسية والجسدية المختلفة التي تعنى بالنواحي الجسدية والإدراكية العقلية والاجتماعية والانفعالية للطفل للمساهمة في حشد الجهود في المؤسسات المعنية المختلفة.
٢. توفير البيئة المناسبة من سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات تضمن بقاء الأطفال ونمائهم، وتلبية احتياجاتهم وحمايتهم، ومشاركتهم الفاعلة، لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة للأطفال في الفئة العمرية المستهدفة.
٣. تقديم إطار عمل إجرائي لجميع المنظمات والمؤسسات العاملة والملتزمة بمجالات صحة وبقاء الأطفال، ونمائهم وتعليمهم وحمايتهم، واشراكهم في شتى المناحي.

٢-١-٣الشراكات والعلاقات بين الوزارات في عمليتي تخطيط وتنفيذ برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة:

تتقاسم جهات حكومية عدة، مسئولية تخطيط وتنفيذ وتقديم برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية للأطفال من سن ٠-٥ سنوات، كما تسهم مؤسسات القطاع الخاص بالنصيب الأكبر من الخدمات الرعائية لأطفال مرحلة الحضانة (ما دون الثالثة) والخدمات التعليمية والتربوية لأطفال الروضة (٣-٥) سنوات.

وتعد **إدارة رياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم** والتي تم إنشاؤها في العام ٢٠٠٦ ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة، الجهة المخولة بالإشراف على الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم الخاص من خلال رياض الأطفال للأطفال من سن (٣-٥) سنوات، وتضع هذه المؤسسات خططها وبرامجها لاستيعاب

الأطفال وفق الضوابط المحددة في المرسوم الصادر بقانون (٢٥) لسنة ١٩٩٨بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، والذي يتم بموجبها الترخيص لإنشاء رياض أطفال والإشراف الإداري والفني عليها، وتنفيذ برامج تدريبية لمعلمات رياض الأطفال.

وتقوم **وزارة التنمية الاجتماعية** بدور بارز في إطار مسئوليتها نحو الطفولة بعامة ورعاية الطفولة المبكرة بخاصة، والعمل من أجل تنميتها، حيث تعد خططها وبرامجها الوطنية للطفولة بالتنسيق مع الجهات المعنية ومناقشة هذه الخطة الوطنية وتحديثها عن طريق مراجعتها سنوياً، ومتابعة تنفيذها، وتفعيل المراكز الاجتماعية من خلال التوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى الأطفال، وزيادة عدد دور الحضانة وإنشاء روضة أطفال بكل مركز اجتماعي. كما تشمل الفئة المستهدفة من برامج الوزارة الأطفال في سن (٤-٦) سنوات، وتقدم خدماتها من خلال مراكز للصغار أنشئت في مملكة البحرين لتوفير خدمات تعليمية وتربوية مجانية للأطفال الأقل حظّاً وهم أطفال الأسر المحتاجة ومحدودة الدخل. كما تنفذ مجموعة من البرامج الموجهة لرعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والأيتام، ومجهولي الأبوين، وأطفال الأسر المتصدعة.

وتسهم **المؤسسة الوطنية لخدمات المعاقين** -وهي لجنة وطنية عليا – باعتبارها الجهة المسئولة في هذا المجال بوضع الخطط والبرامج لتنظيم الجهود الرسمية والأهلية المبذولة لرعاية المعاقين على اختلاف فئاتهم وتوحيدها، ورسم سياسة تأهيلهم، ومنع الازدواجية في تقديم الخدمات اللازمة لهم.

وتقدم **وزارة الصحة** في إطار استراتيجياتها وخطة عملها المنبثقة من أهدافها وأهداف منظمة الصحة العالمية – خدمات وقائية وصحية متطورة لرعاية الطفولة المبكرة وفقاً للمعايير الصحية التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لحماية الطفل، وبقاءه وتنميته التي انضمت إليها البحرين بإصدار مرسوم أميري في العام ١٩٩٢.

كما تسعى **هيئة شئون الإعلام** إلى تقديم برامج إذاعية وتلفزيونية موجهة إلى الأسرة تتناول قضايا الطفل وتربيته، بالإضافة إلى ما ينشر في الصحف والمجلات من موضوعات مختلفة ترتبط بهذه الموضوعات، فضلاً عن وجود صفحات متخصصة في الصحف المحلية موجهة إلى الأسرة.

وتساهم **جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي** وغيرهما من المعاهد والمراكز الخاصة في إعداد العاملين في المؤسسات التي تعنى بالطفولة المبكرة وتأهيلهم، وذلك من خلال ما تطرحه من برامج أكاديمية وتربوية و تدريبية تتعلق بأساليب تعلم الأطفال وتعليمهم وتقويمهم، وكيفية التعامل معهم، وتنميتهم جسمياً

وعقلياً واجتماعياً ونفسياً ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير مهاراتهم، والوفاء بمتطلباتهم التأهيلية.

وتتولى **المؤسسة الخيرية الملكية** القيام بكفالة الأيتام والأرامل وتقديم المساعدات الاجتماعية والصحية والتعليمية ومنها توفير مقاعد مجانية للأيتام في رياض الأطفال كلٌ حسب منطقة سكنه.
كما استحدثت المؤسسة مركزاً للإرشاد النفسي والصحي يقدم الرعاية النفسية بهدف الوصول لحياة أفضل للمسترشدين ممن تعرضوا للفقد، والمحافظة على الاستقرار الأسري. كما يقدم الرعاية الصحية لفئة الأيتام والأرامل المكفولين من المؤسسة الخيرية الملكية من خلال العيادات والمستشفيات والمراكز الخاصة التي تم التعاقد معها لتقديم الخدمات المجانية للأيتام والأرامل.

أما **الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب** والتي تأسست في العام ٢٠٠٨، لتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، وعلى وجه التحديد المشروع الوطني لإصلاح التعليم والتدريب فإنها تعمل ككيان مستقل لضمان جودة التعليم والتدريب في البحرين وفق المعايير الدولية، وبأفضل الممارسات الممكنة، لتعزيز الجودة المستدامة والارتقاء بالقطاع التعليمي والتدريبي في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي.
وتعتبر إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال هي الإدارة المسئولة عن مراجعة ومتابعة وإصدار التقارير بشأن جودة التعليم في رياض الأطفال التي تزاول نشاطها في مملكة البحرين؛ طبقًا للمعايير الواردة في الإطار العام للمراجعة. وتعتبر عملية المراجعة جزءاً تكاملياً من البرنامج الكبير للتقييم الذاتي للرياض واستمرارية التحسن لأدائهم من خلال إصدار توصيات لدعم التحسن في جودة ما يقدم، وكذلك المخرجات لجميع المتعلمين، وتوفر المراجعات معلومات هامة لرياض الأطفال ولوزارة التربية والتعليم وجميع الشركاء المعنيين عن نواحي القوة والنواحي التي بحاجة لتطوير كجزء من رؤية المملكة لتحسين التعليم والارتقاء بمستوياته.

الجمعيات الاجتماعية والمراكز الأهلية: على صعيد العمل الأهلي، شهدت مملكة البحرين تقدما ملحوظا في تنمية القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني. وقد ازداد عدد الجمعيات الاجتماعية والمراكز الأهلية منذ الخمسينيات من القرن الماضي وخصوصا الجمعيات والمؤسسات المعنية بحماية قطاع الطفولة، مما جعل مملكة البحرين تتميز بوجود جهود أهلية كبيرة تكمل الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي من أجل رفاه الطفل.

٢-١-٤ الإنجازات التي قامت بها مملكة البحرين للطفولة المبكرة والمؤشرات الدالة عليها:

٢-١-٤-١ الإنجازات في مجال الرعاية الصحية:

انعكس حرص مملكة البحرين على تقديم خدمات صحية متميزة، وخصوصا للأطفال من خلال ما تشهده المملكة من تقدم ملحوظ في مجال تقديم الخدمات الصحية، ويعكس ذلك زيادة مخصصات الإنفاق على الخدمات الصحية فقد ازدادت هذه المخصصات من نحو ١٠٣,١مليون دينار بحريني بما يمثل ٨٪ من إجمالي الميزانية الحكومية في العام٢٠٠٥ إلى نحو ١٩٣,٤ مليون دينار بحريني بما يمثل ١٠,٤ من إجمالي الميزانية الحكومية في العام ٢٠٠٩ (الإحصاءات الصحية-وزارة الصحة، ٢٠٠٩).

وتعد مراكز الرعاية الصحية الأولية في مملكة البحرين حجر الأساس للخدمات الصحية، حيث تقدم العديد من الخدمات العلاجية والوقائية في مجال رعاية الأمومة والطفولة والخدمات الصحية المساندة من خلال شبكة المراكز الصحية المنتشرة في جميع أنحاء المملكة وعددها ٢٤ مركزاً صحيا.

وشهدت مملكة البحرين تقدماً ملحوظاً في مجال الصحة العامة وهذا ما تعكسه المؤشرات الصحية الحيوية فقد حققت مملكة البحرين إنجازات صحية في مجال بقاء الأطفال تتمثل في الحد من وفيات الأطفال الرضع (دون سنة) كما انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي من ٨,٩ في العام ٢٠٠٥ إلى ٧,٢ في العام ٢٠٠٩.

وانخفض معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات لكل ١٠٠٠ مولود حي من ١٠,٩ في العام ٢٠٠٥ إلى ٨,٦ في العام ٢٠٠٩. أما بالنسبة لمعدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود فقد انخفض من ١٨,٨ في العام ٢٠٠٧ إلى ١٦,٩ في العام ٢٠٠٩.

ومن أهم الخدمات المقدمة:

خدمات التطعيم ضد الأمراض المعدية: يسجل البرنامج الوطني للتطعيم في مملكة البحرين نجاحا واضحا حيث يغطي برنامج التحصين الموسع العادي والممول من الحكومة جميع أطفال البحرين . وتكللت الجهود الصحية في المملكة من استئصال شلل الأطفال في العام ١٩٩٣ والدفتيريا عام ١٩٨١، وتشير الأرقام الواردة في التقرير السنوي لوزارة الصحة (٢٠٠٩) أن نسبة التطعيم للجرعة الثانية من اللقاح الثلاثي للأطفال ممن أعمارهم ٦ سنوات وصلت إلى١٠٠٪ العام ٢٠٠٩. كما يتم تطبيق برنامج التطعيم ضد التهاب الكبد الفيروسي للأطفال وكذلك برنامج التمنيع ضد الالتهاب السحائي، والتيتانوس، الدفتيريا والخناق وذلك بهدف استئصال هذه الأمراض، واضافة تطعيم التهاب الكبد الوبائي (أ) لبرنامج التطعيمات الإلزامية

الفحص الدوري للأطفال: يتم فحص جميع المواليد عن أمراض الدم الوراثية، كما يتم عمل فحص دوري للأطفال.

الفحص الطبي قبل الزواج بينت الإحصاءات والدراسات الوطنية انخفاض نسبة الإصابة بمرض فقر الدم المنجلي بين المواليد بنسبة ٧٥٪ من 2.1 في الألف إلى 0.4 في الألف .وذلك بفضل تنفيذ خطة اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض الوراثية التي قامت بها وزارة الصحة منذ العام ١٩٨٤حتى الآن والتي تشمل تطبيق إلزامية الفحص قبل الزواج، والعناية بالصحة الإنجابية والرعاية الصحية التي تقدم للأم خلال فترة الحمل وفترة ما بعد الولادة

رعاية المعوقين: كشفت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن للعام (٢٠٠١) بأن نسبة الإعاقة بين السكان تقل عن ١٪ ويعود سبب انخفاض النسبة إلى التعريف التقليدي الذي تبناه التعداد في تعريف الإعاقة، كما أظهرت نتائج التعداد نفسه بأن النسبة الأكبر من الإعاقات في المملكة تنتشر في فئة الأطفال (٠-١٩) وتصل نسبة الإعاقة في الفئة العمرية (٠-٤) سنوات إلى ١١٪، وتوجد العديد من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على رعاية المعاقين مثل الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم، ومركز الرحمة لرعاية المعوقين، ومركز خدمات المعوقين والمؤسسة الوطنية للمعاقين. وتعتمد أنواع الرعاية المقدمة إليهم على حالة الإعاقة التي يعانون منها ودرجتها، فهناك من يشمل بالرعاية الإيوائية الدائمة، وهناك من تتم رعايته رعاية نهارية، وهناك من يخضعون لرعاية مؤقتة. وتقدم إليهم برامج تأهيلية وتعليمية تتضمن خدمات العلاج النفسي والخدمات الترفيهية، وتوفر لهم الأجهزة والأدوات التي تلبي جوانب من احتياجاتهم كما تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بصرف إعانة شهرية لذوي الإعاقة لجميع الأعمار.

٢-١-٤-٢ الإنجازات في مجال حماية الطفل:

يشكل اصدار قانون الطفل رقم (٣٧) للعام ٢٠١٢ انجازاً هاماً لحماية الطفل، كما قامت مملكة البحرين بإنشاء وتخصيص عدد من المراكز لحماية الطفل والعناية به، ومن أبرز مبادرات وبرامج توفير الحماية للأطفال في مملكة البحرين ما يأتي:

اللجنة الوطنية للطفولة فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 15 لسنة 1999بتاريخ 11 يوليو 1999 بتشكيل اللجنة الوطنية للطفولة من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الرسمية والجمعيات الأهلية المعنية بالطفولة، كما تم إعادة تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الوزراء رقم "٤٦" لسنة ٢٠٠٧. وتتلخص مهامها واختصاصاتها في وضع استراتيجية وطنية للطفولة تساعد الجهات المعنية بالطفولة على تطوير وتعزيز مشروعاتها وبرامجها التي تخدم وتضمن حقوق الطفل، والسعي لتوفير الحماية التشريعية للطفولة في مختلف المجالات، ورصد ودراسة المشاكل والاحتياجات الأساسية للطفولة واقتراح الحلول المناسبة لها بما في ذلك رفع التوصيات بشأنها إلى الجهات الرسمية المختصة في مملكة البحرين، والتعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية المختصة العاملة في مجال الطفولة والاستفادة من خبراتها وبرامجها لتحقيق أهدافها وأخيراً العمل على إنشاء قاعدة معلومات تفصيلية لكلما يتعلق بالطفولة في مملكة البحرين والسعي إلى متابعة تحديثها بالتنسيق مع كافة الأجهزة المعنية الحكومية والأهلية.

انشاء مركز البحرين لحماية الطفل: وهو مؤسسة رعاية اجتماعية تتبع وزارة التنمية الاجتماعية تهدف الى حماية الأطفال حتى سن(١٨) سنة من كافة أشكال سوء المعاملة والإهمال حيث يتم تحويل الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة والإيذاء الجسدي والنفسي والإهمال والاعتداءات الجنسية إلى المركز.

دار رعاية الطفولة: تأسست دار رعاية الطفولة العام ١٩٨٤لرعاية الأطفال الأيتام ومجهولي الأبوين، وتتولى رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية رعاية معظم الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية وأطفال الأسر المتصدعة حتى ١٨ سنة، وترعى الدولة الأيتام في المملكة من خلال ثلاث مؤسسات (مؤسستين حكوميتين وواحدة غير حكومية. وأبرز هذه المؤسسات دار رعاية الفتيان لرعاية الأبناء مجهولي الوالدين من الذكور.

خط النجدة ومساندة الطفل: أطلقت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية خط هاتفي لنجدة ومساندة الطفل(٩٩٨) تحت شعار (من أجل طفولة آمنة) والخط مجاني ويهدف إلى ارشاد الأطفال وتوفير الخيارات المناسبة لحل مشكلاتهم عبر الحد من تعرضه للإيذاء أو الإهمال مع إعادة تأهيله للاندماج في المجتمع مرة أخرى.

الحضانة الأسرية: تم افتتاح جناح خاص للإيواء المؤقت للأطفال بدار الأمان للأطفال المتعرضين لسوء معاملة وعنف أسرى وتقوم مشرفة اجتماعية متخصصة بالإشراف على مدار الساعة لتقديم الخدمات التعليمية والترفيهية والرعائية لهؤلاء الأطفال.

٢-١-٤-٣ الإنجازات في مجال التعليم:

استحداث إدارة رياض الأطفال: وفقاً للمرسوم رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ بشأن الهيكل التنظيمي للوزارة، والمرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ الصادر بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٦ بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم تم استحداث إدارة جديدة هي إدارة رياض الأطفال بعد أن كانت وحدة ضمن إدارة التعليم الخاص، حيث تحرص وزارة التربية والتعليم من منطلق اهتمامها بتنمية الطفولة المبكرة على دعم رياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص، وتقديم خدمات متميزة سعياً لتطوير أدائها والارتقاء بمستواها، وذلك من خلال الإشراف عليها بموجب التشريعات والقوانين الصادرة وتتمثل هذه الخدمات في التوجيه الفني، إذ تهتم وزارة التربية والتعليم بإعداد كوادر متخصصة في مجال الإشراف والتوجيه الفني في رياض الأطفال، وذلك من خلال القيام بالزيارات الميدانية، التي تهدف إلى الاطلاع على الخطة العامة للروضة والتأكد من توافر متطلبات الأمن والسلامة في مبنى الروضة والتأكد من مطابقة مبنى الروضة ومرافقها للمواصفات المطلوبة، والالتزام بالطاقة الاستيعابية لكل غرفة من غرف التعلم، والاطلاع على منجزات الروضة، وتعرف المشكلات التي تواجهها، واقتراح الحلول المناسبة التي تساهم في حلها، وتقديم التوجيه الفني وتنمية كفايات المعلمات المهنية وتطويرها بعد تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمة الروضة ومتابعة مستوى أداء ها بعد إنهاء البرامج التدريبية التي تلحق بها.

مركز دراسات الطفولة بجامعة البحرين: تم تأسيس المركز بتاريخ ١٢/٢٧/ ٢٠١١ ويختص بإجراء الدراسات والبحوث، وتنظيم الدورات والبرامج التدريبية، وتقديم الاستشارات المتخصصة في مجال الطفولة، مما يساهم في حل مشكلاتها وتنميتها تنمية شاملة ومتوازنة في جميع مراحلها. ومن إنجازات المركز فيما يتعلق بالطفولة المبكرة إعداد وتنفيذ برنامج دبلوم تأهيلي في رياض الأطفال بتمويل من "صندوق العمل تمكين" حيث تم تدريب ٤٢٧ معلمة من معلمات رياض الاطفال في الفترة من سبتمبر ٢٠١١ الى مايو ٢٠١٤ يتم تدريبهن على ١٠ وحدات تعليمية، تتوزع على ١٢٠ ساعة تدريبية بالإضافة إلى التربية العملية، وقد قام بعملية التدريب واحد وثلاثون أستاذا وأخصائيا من مركز دراسات الطفولة بالجامعة، وقسم علم النفس، وكلية التربية الرياضية والعلاج الطبيعي، وكلية الآداب، ووزارة التربية والتعليم. كما قام المركز بإعداد دبلوم مهني في مكتبات الأطفال يزمع المركز طرحه في عام ٢٠١٥ بالإضافة إلى مساهمة المركز في وضع الاستراتيجية الوطنية للطفولة التي أطلقت من قبل اللجنة الوطنية للطفولة في شهر سبتمبر ٢٠١٣.

التطور في أعداد دور الحضانة:

ارتبط الاهتمام بافتتاح دور الحضانة في مملكة البحرين بدخول المرأة مجال العمل، وذلك نتيجة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وما صاحبه من ازدياد عدد النساء العاملات في القطاعات المختلفة.

ويتولى القطاع الخاص مسئولية إنشاء دور الحضانة للأطفال دون الثالثة وتقديم الخدمات الرعائية والإنمائية لهم، وقد قامت كثير من الجمعيات النسائية والخيرية بإنشاء دور للحضانة في مختلف مناطق البحرين. وتشرف وزارة التنمية الاجتماعية على الجانب المتعلق بشروط إنشاء دور الحضانة وإجراءات الترخيص لها وتنظيم العمل فيها، وفقاً للقرار رقم (١٢) الصادر سنة ١٩٩٩.

ومنذ بداية التسعينيات اتسع نطاق رعاية الطفولة المبكرة والسعي إلى تنميتها، وفق سياسة تشجيع الاستثمار الخاص في هذا المجال وبخاصة توفير خدمات الرعاية النهارية لأطفال الأمهات العاملات. ومن هنا ازداد عدد دور الحضانة حتى بلغ عددها في العام ٢٠١٣/٢٠١٢ (٤٠) مؤسسة توفر الحضانة، تضم (١٥٦٧) طفلاً وطفلة، مقارنة بالعام ٢٠٠٢/٢٠٠١حيث كان العدد (٣٣) مؤسسة، تضم (٨٧٢) طفلاً وطفلة في سن ما دون الثالثة، كما يبينه الجدول التالي:

جدول (٥) تطور عدد المؤسسات التي توفر مرحلة الحضانة والأطفال المسجلين فيها في الفترة من العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى العام الدراسي ٢٠١٣/٠١٢

العام الدراسي	عدد المؤسسات التي توفر مرحلة الحضانة				عدد الأطفال		
	حضانات مستقلة	حضانات مشتركة مع رياض أطفال	حضانات ملحقة بالمدارس الخاصة	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2002 / 2001	14	16	3	**33**	483	389	**872**
2013 / 2012	11	18	11	**40**	803	764	**1567**
نسبة التغير (٪)	-21	13	267	**21**	66	96	**80**

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

التطور في أعداد رياض الأطفال:

تتبع رياض الأطفال الخاصة في مملكة البحرين جهات مختلفة فهناك رياض مستقلة قائمة بحد ذاتها، وهناك رياض ملحقة بالمدارس الخاصة متعددة المراحل، كما أنها تختلف في ملكيتها، فهي أما أن تكون مملوكة لأفراد أو تابعة لمؤسسات خاصة كالجمعيات النسائية، أو الأندية الرياضية، أو الصناديق الخيرية.

تم التوسع في افتتاح رياض الأطفال خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢، وبتشجيع من حكومة مملكة البحرين لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الأطفال في هذه الفئة العمرية (٣-٥ سنوات). فقد ازداد عدد المؤسسات التعليمية التي توفر مرحلة رياض الأطفال في العام الدراسي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ ليصل إلى (١٨٨) مؤسسة، تضم (٢٩٩٣٧) طفلاً وطفلة، مقارنة بعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث كان العدد (١٥٦) مؤسسة، تضم (١٥٥٠٦) طفلاً وطفلة، كما يبينه الجدول التالي:

جدول (٦) تطور عدد المؤسسات التي توفر مرحلة رياض الأطفال والأطفال المسجلين فيه فيها في الفترة من العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى العام الدراسي ٢٠١٣/٠١٢م

العام الدراسي	عدد المؤسسات التي توفر مرحلة الروضة				عدد الأطفال		
	رياض الأطفال المستقلة	رياض الأطفال المشتركة مع الحضانات	رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الخاصة	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2002 / 2001	103	16	37	**156**	8073	7433	**15506**
2013 / 2012	112	18	58	**188**	15307	14630	**29937**
نسبة التغير (٪)	9	13	57	**21**	90	97	**93**

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

وحرصًا من وزارة التربية والتعليم على تقديم خدمات تعليمية لمواكبة النمو في أعداد الأطفال في مملكة البحرين، أخذت على عاتقها تشجيع الاستثمار في التعليم بفتح المؤسسات التعليمية الخاصة ودور رياض

الأطفال، وإحداث تطوير نوعي في هذا المجال ودعم العمل فيه، وقد شهدت السنوات الأخيرة نموًا واضحًا في عدد الأطفال الملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة حيث ارتفعت نسبة القيد الإجمالي في برامج الطفولة المبكرة من ٤٤,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتصبح ٥٦,٢٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢. كما ارتفعت نسبة القيد الصافي في برامج الطفولة المبكرة من ٤١,٦٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتصبح ٥٥,٠٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ كما يتبين في الجدول والشكل التاليين:

جدول (٧) نسبتا القيد الإجمالي والصافي في برامج تنمية الطفولة المبكرة

العام الدراسي	البيانات	مجموع القيد (جميع الأعمار) *	القيد في فئة العمر الرسمية (3 - 5 سنوات) *	السكان في فئة العمر الرسمية (3 - 5 سنوات) **	نسبة القيد الإجمالي (%)	نسبة القيد الصافي (%)
2002 / 2001	المجموع	16,482	15,345	36,907	44.7	41.6
	الذكور	8,612	7,968	18,924	45.5	42.1
	الإناث	7,870	7,377	17,983	43.8	41
2013 / 2012	المجموع	30,276	29,621	53,886	56.2	55
	الذكور	15,539	15,180	27,333	56.9	55.5
	الإناث	14,737	14,441	26,553	55.5	54.4

(١) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

(٢) المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين

شكل (١)

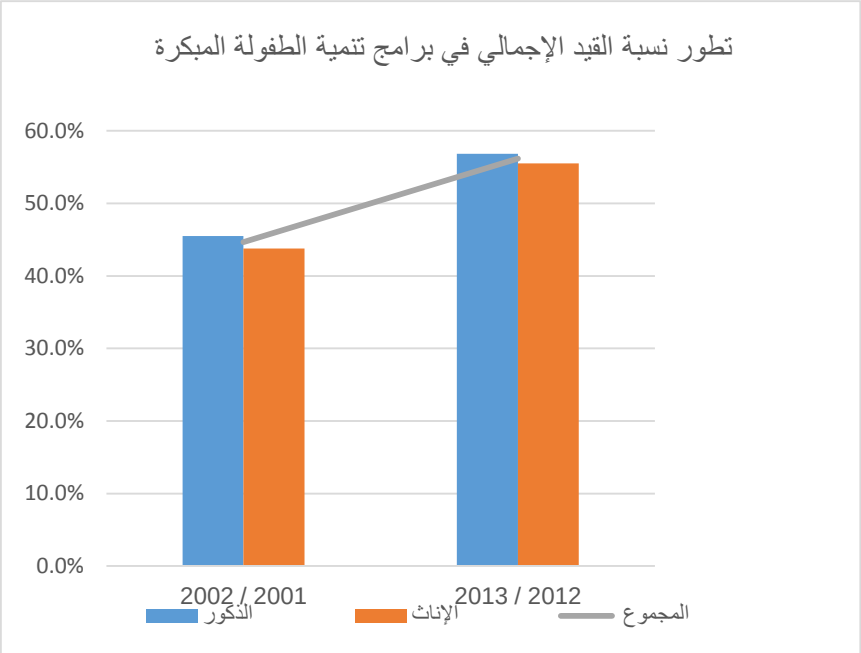

شكل (٢)

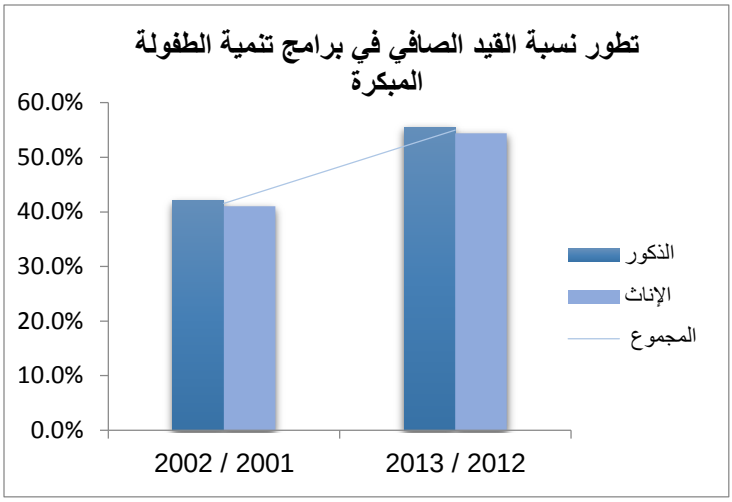

وتبين المؤشرات أعلاه، أن مؤشر تعادل الجنسين بالنسبة للالتحاق الإجمالي أو الصافي أنها لصالح الذكور. وبطبيعة الحال يلتحق جميع الأطفال الذين اشتركوا في برنامج رياض الأطفال والذين وصلوا لسن التعليم الابتدائي (٦ سنوات) إما بالمدارس الحكومية أو الخاصة. وقد حدث خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٢ تطوراً ملحوظاً في عدد الأطفال بالمرحلة الابتدائية ممن لهم خبرة ببرامج الطفولة المبكرة، فيبين الجدول التالي هذا التطور حيث بلغت النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي الذين اشتركوا في برنامج ما من البرامج المنظمة لتنمية الطفولة المبكرة ٨٥,٦٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بالعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، حيث كانت النسبة ٧٢,٩٪.

جدول (٨) النسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي الذين اشتركوا في برنامج ما من البرامج المنظمة لتنمية الطفولة المبكرة أثناء ما لا يقل عن سنة واحدة حسب الجنس

العام الدراسي	البيانات	مجموع الملتحقون الجدد بالصف الأول الابتدائي	مجموع عدد الملتحقين ممن لهم خبرة ببرامج تنمية الطفولة المبكرة	نسبتهم المئوية الى مجموع الملتحقين الجدد	مؤشر تعادل الجنسين
2002 / 2001	المجموع	12955	9439	72.90%	0.96
	الذكور	6689	4958	74.10%	
	الإناث	6266	4481	71.50%	
2013 / 2012	المجموع	16800	14388	85.60%	0.97
	الذكور	8437	7335	86.90%	
	الإناث	8363	7053	84.30%	

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

وقد دلت مشاركة الأطفال السابقة في برامج رياض الأطفال إلى تكوين مواقف إيجابية تجاه التعلم، وتنمية معارفهم مما يساعد على سرعة إتقان الكفايات الأساسية المحددة للمرحلة الابتدائية.

شكل (٣)

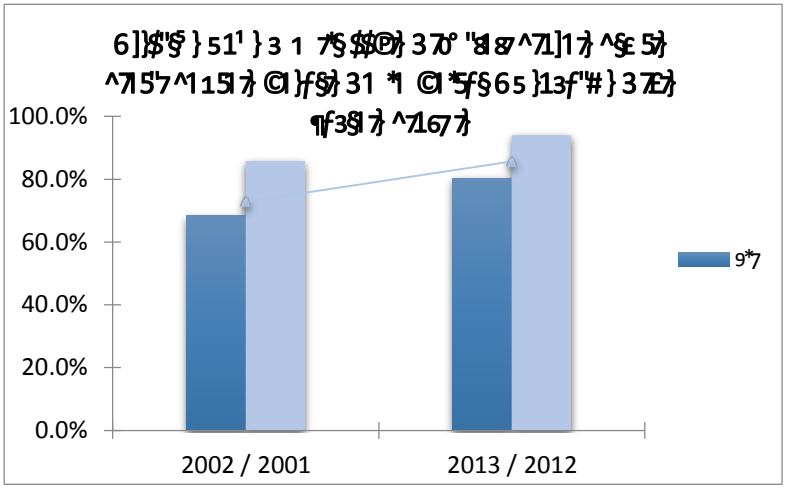

وقد عمدت الوزارة إلى ترجمة وتوظيف ما جاء في مواد المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٩٨بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة بتشكيل لجنة لدراسة المؤهلات العلمية لمديرة ومعلمة الروضة. وقد انعكس ذلك إلى جانب التطور الكمي في عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال على عدد المعلمات في هذه المرحلة، فقد بلغ عددهن في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ (٢٢١٣) معلمة، وبلغ معدل الأطفال للمعلمة الواحدة ١٤: ١ كما يبينه الجدول التالي:

جدول (٩) نصيب المعلم من الطلبة في رياض الأطفال

العام الدراسي	الحضانات			الحضانات المشتركة مع الرياض			رياض الأطفال			رياض الأطفال في المدارس			المجموع		
	عدد الأطفال	عدد المعلمين	النسبة	عدد الأطفال	عدد المعلمين	النسبة	عدد الأطفال	عدد المعلمين	النسبة	عدد الأطفال	عدد المعلمين	النسبة	عدد الأطفال	عدد المعلمين	النسبة
2002 / 2001															
2013 / 2012															

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

وقد صاحب هذا التطور الكمي ارتفاعاً في نسبة المؤهلات تربوياً من معلمات رياض الأطفال في البرامج التدريبية القصيرة (مدتها ٣ أشهر أو أقل)، فبعد أن كانت في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ (٣٦,٦٪) أصبحت (٤٤,١٪) في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (١٠) نسبة المعلمون المتدربون

العام الدراسي	عدد المعلمين	المدربون منهم	النسبة (٪)
٢٠٠١ / ٢٠٠٢	١٠٧٥	٣٩٣	٣٦,٦
٢٠١٢ / ٢٠١٣	٢٢١٣	٩٧٥	٤٤,١

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

بناء منهج رياض الأطفال وقف مبادئ وقيم المجتمع البحريني

وضع منهج مناسب لرياض الأطفال في مملكة البحرين: المنهج المعتمد في رياض الأطفال هو المنهج المعد من قبل إدارة المناهج في العام ٢٠٠٤، والذي يتضمن مجموعة من الخبرات التعليمية التي حددت أهدافها وكفاياتها ومحتواها، كما تضمن العديد من استراتيجيات التدريس المقترحة، وأساليب التقويم.

وقد تم بناء هذا المنهج وفق الأسس التي تعكس مبادئ وقيم المجتمع البحريني وتعزز حب الوطن والانتماء، لإعداد مواطنين صالحين يحرصون على العمل من أجل خدمة أمتهم ومجتمعهم، كما روعي في هذا المنهج أن يكون منطلقاً من طبيعة الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة وخصائص نموه، وما يتميز به من حب الاستطلاع والرغبة في البحث والاكتشاف؛ لذلك تم بناؤه وفق الأهداف والكفايات التي تحقق للطفل المزيد من فرص التعلم وإشباع حاجاته، وتوفر له الظروف الملائمة للتعبير عن نفسه بحرية، وتنمية مواهبه وتحفيزه إلى العمل الخلاق، وإطلاق قدراته نحو الإبداع. كما روعي فيه تزويد الطفل بالخبرات التي تؤهله لممارسة الأنشطة المجتمعية والتفاعل معها، والتكيف مع معطيات العصر الذي يعيش فيه ويستجيب لمتطلباته، كما أكد المنهج ضرورة توعية الطفل بالأخطار التي تهدد أمنه وسلامته، وتوجيهه نحو حماية نفسه من الأذى؛ وذلك من خلال إكسابه الكفايات التي تتيح له تعرف مصادر الأخطار التي قد يتعرض لها، والأساليب التي تساعده على تجنبها.

معايير تأسيس وترخيص رياض الأطفال ودور الحضانة

تطوير معايير تأسيس وترخيص رياض الأطفال ودور الحضانة: انسجاماً مع رؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه وتوجيهاته السامية بتحقيق الجودة في المؤسسات

التعليمية؛ وانطلاقا من المادة الخامسة من قانون التعليم رقم (٢٧) والتي تؤكد على تشجيع التعليم الخاص للمساهمة في نشر التعليم في إطار السياسة العامة للمملكة" ودعم وتشجيع القطاع الخاص في إنشاء رياض الأطفال مع العمل على رقابتها من الناحيتين التربوية والإدارية " ، فقد تم تشكيل لجنة لدراسة معايير ترخيص المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة ورياض الأطفال بموجب القرار الوزاري رقم (٣٣٤٧ م ع ن /٢٠١١م) الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١١ حيث أعدت اللجنة "معايير ترخيص المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة ورياض الأطفال "؛ وذلك بما يضمن الارتقاء بالمؤسسات التعليمية من ناحية المباني الأكاديمية والبيئة التعليمية، لتتوافق مع المعايير العالمية، ولضمان جودتها من حيث توفير بنى تحتية متطورة تساعد على أداء مهامها على أكمل وجه، لما لذلك من أثر على تطوير التعليم والتعلم؛ وعلى تحصيل الطلبة وتطوير قدراتهم.

تطوير نظام اعتماد مستقل يتبع الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم:

مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال من أجل نظام أفضل

بهدف تطوير رياض الأطفال في مملكة البحرين والارتقاء بجودتها فقد برزت الحاجة إلى تشخيص الواقع في رياض الأطفال تشخيصاً دقيقاً لذا قامت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بالهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بصفتها هيئة مستقلة تعني بتقييم أداء المؤسسات التعليمية بإعداد مسودة إطار لمراجعة أداء رياض الأطفال ودربت المراجعين البحرينيين على عمليات المراجعة بالتعاون مع بيوت الخبرة العالمية. وقد بادرت مجموعة من الرياض للمشاركة في المرحلة التجريبية لمراجعة أداء رياض الأطفال، وتم اختيار ٨ من الرياض المستقلة وخمس من الرياض التابعة للمدارس الخاصة لضمان التنوع في الموقع والمنهج ولغة التدريس والرسوم. كما دربت مديرات الرياض على منهجية التقييم الذاتي في يونيو ٢٠١٠، ونفذت زيارات تجريبية في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٠ وقدمت التغذية الراجعة والتوصيات للرياض، ومن ثم عُقد لقاء تشاوري مع إدارات الرياض ومسؤولي الوزارة للتباحث في أبرز النقاط لتطوير آلية العمل ومناقشة أبرز التحديات التي واجهتها الإدارات، وتم رفع النتائج والتحديات التي تواجهها الرياض واحتياجاتها إلى هيئة تنظيم سوق العمل "تمكين" بصفتها جهة داعمة للقطاع الخاص والتي بدورها بدأت بالتخطيط لدعم وتوفير احتياجات الرياض والتطوير من أدائها. وفي فبراير ٢٠١٢ أجرت الهيئة منتدى حول (تأصيل ثقافة التقييم الذاتي في المدارس ورياض الأطفال) شاركت فيه ٩٧ روضة.

٢-١-٥ التحديات:

الخطة المستقبلية لتطوير الطفولة المبكرة

بالرغم من الإنجازات التي تحققت خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٣م والتي تؤكد اهتمام مملكة البحرين بمجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة الا أنه مازال هناك تحدي رئيسي يتمثل في أهمية الارتقاء بنوعية الخدمة التعليمية والرعاية التي تقدم في الحضانات ورياض الأطفال.

كما يبرز تحد ثان يتمثل في الوصول إلى نسبة أعلى في القيد الإجمالي والصافي في برامج تنمية الطفولة المبكرة وخاصة لسن الأربع والخمس سنوات.

٢-١-٦ الخطة المستقبلية لمرحلة الطفولة المبكرة:

١- تسعى مملكة البحرين إلى الارتقاء بجودة الخدمة التعليمية في رياض الأطفال وذلك من خلال:

عملية تقييم شاملة لرياض الأطفال في مملكة البحرين ستنفذها إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال بهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في فبراير ٢٠١٥، وستشمل عملية التقييم أربعة مجالات رئيسة وهي: نمو الأطفال وتطورهم. وفاعلية التعليم والتعلم. وكيفية تحقيق رفاهية الأطفال وفاعلية القيادة والإدارة والحكومة في تحقيق نمو الأطفال وتطورهم وفي نشر التحسن في الروضة كما ستشمل مراجعة لإجراءات الأمن والسلامة الجسمية والنفسية لضمان أمن وسلامة الأطفال وجميع منتسبي الروضة.

تأهيل كوادر إدارية في الوزارة بإدارة رياض الأطفال وتخريج معلمين مؤهلين لرياض الاطفال:

تبين عند دراسة المستوى التعليمي لمعلمات رياض الأطفال في مملكة البحرين أن ٧٧٪ من معلمات رياض الأطفال ممن يحملن مؤهل الشهادة الثانوية فقط أو مؤهل أقل منه، وبناءً عليه فقد قامت وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع كلية البحرين للمعلمين لإعداد برنامج دبلوم عال لتأهيل الخريجات الجامعيات الحاصلات على تخصصات أخرى لتمكينهن من الالتحاق برياض الأطفال، وقد أعدت كلية المعلمين مقترحا بدبلوم ينفذ من خلال ٣٣ ساعة دراسية معتمدة لحملة البكالوريوس، وأبدت وزارة التربية والتعليم موافقتها على البرنامج، كما طلبت الوزارة أيضا إعداد برنامج رياض أطفال يمكن خريجات المرحلة الثانوية من الحصول على دبلوم في رياض الأطفال بعد اجتياز ٦٦ ساعة دراسية معتمدة، وهو طور الإعداد وسيتم إرساله للوزارة واعتماده من قبل مجلس الجامعة. تشتمل المواد الدراسية بالبرنامج الجار إعداده على العديد من المكونات أبرزها مواد تركز على الرياضيات والعلوم والرعاية والموسيقى والحركة والتمثيل وطرق التدريس واساليب التقييم والتكنولوجيا والصف الجامع وتربية الموهوبين والتربية الخاصة وتشتمل كذلك على الجوانب الاجتماعية في العلاقة بين الاسرة والمجتمع. وسيتم عند الانتهاء من تصميم هذه البرامج تأهيل الكوادر العاملة بإدارة رياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم لتزويدها بالمهارات العالية التي تمكنها من الإشراف والمتابعة لأداء رياض الأطفال، كما سيتم إعداد معلمين مؤهلين من الخريجين الجامعيين في مجال رياض الأطفال لتمكينهم من الالتحاق برياض الأطفال.

تطوير منهج لرياض الأطفال ضمن مشروع المنهج الوطني لإعداد إطار توجيهي للرعاية والتربية الموجهتين إلى الطفولة المبكرة برياض الأطفال، والذي يتضمن دراسة للمتغيرات الكونية والوطنية في السياقين الكوني والوطني، كما يتضمن علاقة الرعاية والتربية الموجهتين إلى الطفولة المبكرة بفلسفة المنهج الوطني، وخصائص الطفل في هذه المرحلة واحتياجاته النمائية، والمبادئ والتوجهات العامة ورسائل مؤسسة رياض

الأطفال، والملامح النهائية لخريج رياض الأطفال، والكفايات المفتاحية العامة لطفل رياض الأطفال، كما يتضمن رصداً لنمو الطفل وتقويمه، ومعايير لجودة أدوات التربية المبكرة ووسائلها وطرائقها.

٢- كما تسعى وزارة التربية والتعليم في خطتها المستقبلية إلى رفع نسبة القيد الإجمالية لعدد الأطفال في رياض الاطفال من خلال:

إيجاد شراكات بين مختلف قطاعات المجتمع ومؤسساته لإنشاء مؤسسات تربوية غير ربحية تخدم الشرائح المحرومة اقتصادياً أو ثقافياً في المجتمع، وتدرس وزارة التربية والتعليم حالياً خيارات وبدائل أخرى تمكن هذه الفئة من الالتحاق بالتعليم في هذه المرحلة العمرية. وتواصل الوزارة تشجيعها للقطاع الخاص في الاستثمار في مجال رياض الأطفال.

إنشاء رياض أطفال حكومية نموذجية وقدتم وضع مخطط لروضة نموذجية تتحقق فيها معايير ومواصفات عالية الجودة من حيث مساحة الفصول وتوفر الساحات للعب والتصميم الجذاب وستقوم الوزارة بتنفيذ هذا المشروع ضمن مشروع إنشاء مدرسة شاملة للبنات في العام ٢٠١٥.

٢- ٢ الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الأساسي:

عملت مملكة البحرين منذ الإعلان العالمي حول التعليم للجميع (جوميتين، تايلاند ١٩٩٠) على تحقيق هدف التوسع في تعميم التعليم الابتدائي وإتمامه بحلول العام ٢٠٠٠، والتزمت بتحقيق هذا الهدف بالفعل قبل العام ٢٠٠٠ لتصل نسبة القيد الصافي ٩٩٪ في العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧، واعتبر مكسباً من المكاسب التي حققتها المملكة في مجال التعليم، وقد حافظت المملكة على هذا الإنجاز خلال الأعوام التالية حيث بلغت نسبة القيد الصافي المعدل ٩٩,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ وفي العام ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغت ٩٨٪ وبالرغم من الانخفاض المحدود في السنة الأخيرة إلا أنها تعتبر مرتفعة، ووفقاً لإطار العمل العالمي الصادر عن المنتدى العالمي للتعليم للجميع (داكار/ السنغال ٢٠٠٠)، والهدف الذي حدد والمتمثل في:

" العمل على أن يتم بحلول العام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية."

القوانين والقرارات الضامنة لحق التعليم وأهمها قانون التعليم رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٥

وعلى الرغم من تحقيق مملكة البحرين هدف تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي، إلا أنها استمرت في المحافظة على هذا المستوى مع التركيز على تحسين جودة التعليم ونوعيته.
وسيتم التركيز في هذا الفصل على السياسات والتشريعات التي تضمن تحقيق الهدف والتدابير التي اتخذتها مملكة البحرين للمحافظة على المستوى الذي حققته من الجانب الكمي منذ العام ٢٠٠١، إلى جانب فرص التعليم والرعاية المقدمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت لتحسين جودة التعليم الأساسي.

٢- ٢- ١- التدابير المتخذة لتحقيق هدف تحقيق تعميم التعليم الأساسي:

٢- ٢- ١- ١: التشريعات وإطار العمل القانوني:

- صدر قانون التعليم رقم (٢٧) لسنة ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ ، حيث أكدت المادة السادسة من هذا القانون على الحق في التعليم وإلزاميته والتزام المملكة بتوفيره حسب ما ورد في دستور المملكة، ونصت على أن: "التعليم الأساسي حق للأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم في بداية العام الدراسي، وتلتزم المملكة بتوفيره لهم، ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى تسع سنوات دراسية على الأقل، ويصدر الوزير القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور".

كما نصت المادة السابعة من القانون على أن: "يكون التعليم الأساسي والثانوي مجانياً بمدارس المملكة".

وفي ضوء ذلك صدرت عدة قرارات لتنظيم وتنفيذ الإلزام أبرزها:

- قرار رقم (٥٣٥) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة لمتولي أمور الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام. (٨ يوليو ٢٠٠٦) الذي يوضح ما يلي:
  - إجراءات التسجيل بالصف الأول بمدارس التعليم الأساسي التابعة لوزارة التربية والتعليم
  - الإجراءات السابقة على طلب رفع الدعوى الجنائية في حالة عدم التحاق الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام بالمدارس.
  - الإجراءات السابقة على طلب رفع الدعوى الجنائية في حالة انقطاع الطلبة عن الدراسة مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة خلال السنة الدراسية.

- قرار رقم (٥٣٦) لسنة ٢٠٠٦ بشأن القواعد والضوابط الخاصة بقبول الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الإلزام بمدارس التعليم الأساسي. (٨ يوليو ٢٠٠٦).
- وفي مجال رعاية الأيتام، صدر أمر ملكي رقم (٢٥) لعام ٢٠٠٥ بإنشاء المؤسسة الخيرية الملكية وهي مؤسسة أسسها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠١م لكفالة الأيتام البحرينيين من الأسر المستحقة.
- القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٩م والذي نصت المادة الأولى منه على معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحريني في كل ما يخص الرسوم المقررة على الخدمات الإلكترونية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة شريطة الإقامة الدائمة في مملكة البحرين.

٢- ٢- ١- ٢ الإدارة والإشراف:

شهد الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم تطويرا مستمرا بدءا من العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٣

وذلك وفقاً للمرسوم رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ بشأن الهيكل التنظيمي للوزارة، والمرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ الصادر بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٦م بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم، والمرسوم رقم (٢٤) لسنة ٢٠١١ بتعديل المرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم، وكذلك المرسوم رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم ليستجيب لمتطلبات التطوير ويحقق قدراً أكبراً من الكفاءة في العمل الإداري وبما يتوافق مع الرؤى والأهداف والبرامج المستقبلية للتطوير التربوي.

تطور الهيكل التنظيمي للوزارة

في ضوء هذه التعديلات التي شهدها هيكل الوزارة ، تم تطوير بعض الإدارات مثل إدارة التعليم الابتدائي بالإضافة إلى استحداث إدارات جديدة مثل إدارة التربية الخاصة بعد أن كانت وحدة تحت مظلة إدارة التعليم الابتدائي، إدارة التعليم الإعدادي وإدارة التعليم الثانوي وإدارة التعليم الفني والمهني وإدارة الإشراف التربوي وإدارة الامتحانات بعد أن كانت أقساما تحت مظلة إدارة واحدة هي إدارة التعليم الإعدادي والثانوي، كما تم استحداث إدارة رياض الأطفال وإدارة شؤون المنظمات واللجان، بالإضافة إلى

استحداث الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لتشجيع الاستثمار في التعليم العالي حيث تشرف الأمانة على تنظيم ومتابعة شؤون الجامعات الخاصة.

وقد تضمن الهيكل الجديد توصيفاً متقدماً للأدوار والوظائف وتوجيه انسياب الصلاحيات والمسؤوليات بتوزيع متناسق يسير وفق مبدأ مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ. وقد باشرت وزارة التربية والتعليم في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق نظام المناطق التعليمية (للمرحلة الابتدائية) منذ العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م التي تضم كل منطقة منها (٢٠) مدرسة ابتدائية، بواقع ثلاث مناطق لمدارس البنين ومنطقتين لمدارس البنات، وذلك في إطار توجهات الوزارة نحو اللامركزية الإدارية، لتحقيق المزيد من الجدوى والفاعلية في عمل المدارس، ومتابعتها بشكل أفضل، والقدرة على المتابعة اليومية، وتسهيل عمل المدارس بما يحقق التنسيق والتكامل بين الإدارة المركزية والمناطق التعليمية، كما طبقت الوزارة في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م هذا النظام في المرحلتين الإعدادية والثانوية.

تم في العام ٢٠٠٦ إنشاء قسم خاص لمتابعة تنفيذ إلزامية التعليم

وسعياً من الوزارة لتطوير وتحسين الأداء تم تطوير نظام المناطق التعليمية وتغيير مسمى رئيس المن التعليمية بحيث يكون رئيس مدارس، ويشرف كل رئيس مدارس على (٨) مدارس من مختلف المر التعليمية ويتابع الجوانب التعليمية والفنية بالمدارس ويعمل على تطوير أدائها في تلك الجوانب. كما تم ضم معهد البحرين للتدريب تحت مظلة وزارة التربية والتعليم. وفي مجال تطبيق إلزامية التعليم، فإنه تنفيذًا للمادتين السادسة والثامنة لقانون التعليم رقم (٢٧)لسنة ٢٠٠٥ الصادر بمملكة البحرين و اللتين تنصان على أن التعليم الأساسي حق للأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم في بداية العام الدراسي تلتزم المملكة بتوفيره لهم، و يعاقب ولي الأمر إذا تسبب في تخلف الطفل عن الالتحاق بالتعليم, ومن أجل تحقيق هدف عملية التعليم للجميع التي تقودها اليونسكو، و توفير الحصول على التعليم المجاني و الإلزامي بحلول عام ٢٠١٥ ، تم في العام ٢٠٠٦ إنشاء قسم خاص لمتابعة تنفيذ إلزامية التعليم، الذي يتولى مع كافة الجهات المختصة داخل وزارة التربية والتعليم والجهات الخارجية مثل الجهاز المركزي للمعلومات ووزارة الصحة متابعة ممن هم في سن الإلزام (٦- ١٥ سنة) والتأكد من تسجيلهم في المدارس، بالإضافة إلى متابعة المنقطعين عن الدراسة من نفس الفئة العمرية، والعمل على إعادة إلحاقهم بالتعليم، حيث تهدف إلى إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة في مرحلة التعليم الأساسي وتأمين التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، ومجهولي الأبوين، واليتامى، والأحداث ممن هم في سن الإلزام إلى جانب مكافحة أشكال التمييز في مجال التعليم ومكافحة أشكال عمل الأطفال، ونتيجة لجهود المتابعة، تم إعادة مجموعة من الطلبة إلى المقاعد الدراسية بعد عقد زيارات ومقابلات مع أولياء أمورهم، والتنسيق مع المدارس من أجل إتاحة فرصة التعليم لكل طالب تنفيذا للمادتين السادسة والثامنة من قانون التعليم. وتتم متابعة الطلبة وفق عدد **من الإجراءات نوجزها فيما يأتي:**

- طلبة يتم متابعتهم وإعادتهم إلى المقاعد الدراسية.

- طلبة يتم متابعتهم وتحويلهم الى إدارة التعليم المستمر.
- طلبة يتم متابعتهم وتحويلهم الى إدارة الخدمات الطلابية لتقديم الدعم والارشاد النفسي والسلوكي.
- طلبة يتم متابعتهم وتحويلهم الى مركز حماية الطفل.
- طلبة يتم متابعتهم ويتضح أنهم قد تعدوا سن الالزام أو انتقلوا إلى خارج المملكة ويدرسون بالمدارس في الخارج أو وافتهم المنية.

كما سعت وزارة التربية والتعليم بالإضافة الى تنفيذ إجراءات إلزام التعليم، إلى ضمان حصول الطالبة المتزوجة على حقها في التعليم من خلال إصدار قرار يضمن حق الطالبة المتزوجة في التعليم المستمر وفق ضوابط وشروط محددة، إضافة إلى توفير كل التسهيلات لإلحاقها بالتعليم المستمر حسب رغبتها وظروفها الاجتماعية والنفسية والصحية.

كما عمل قسم إلزام التعليم على دراسة أوضاع الطلبة المنقطعين عن التعليم (ذكورا وإناثا) والتعرف على أسباب الانقطاع، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة من الجهات المعنية بمملكة البحرين لتوفير متطلبات الأسر المنقطع أبناؤها عن التعليم سواء كانت المتطلبات إسكانية، أو صحية، أو إعانات اجتماعية، أو أخرى تساعد وتدعم هذه الأسر من أجل إعادة أبنائها إلى المقاعد الدراسية.

ولدى القسم خطة إعلامية لنشر ثقافة الإلزام ينفذها في بداية كل عام دراسي تستهدف المدارس الابتدائية والإعدادية والخاصة بهدف تعريفها بالنظام وآلياته وأدواته.

وفي مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، تم في العام ٢٠٠٦ استحداث إدارة للتربية الخاصة تعني بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين، وتتولى وضع الخطط والبرامج المناسبة لهذه الفئة في المدارس الحكومية، وتعمل على تطوير البرامج التي كانت مطبقة قبل ذلك من خلال عمل وحدة التربية الخاصة التي كانت تحت مظلة إدارة التعليم الابتدائي، وذلك حسب التفصيل الآتي:

وفي مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، تم في عام ٢٠٠٦م استحداث

- **تطوير بعض المشاريع التي كانت مطبقة:**

١. برنامج صعوبات التعلم الذي بدأ العام ١٩٨٦.
٢. برنامج رعاية الطلبة الموهوبين والمتفوقين الذي بدأ في العام ١٩٩٦.
٣. برنامج دمج طلبة متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط الذي بدأ في العام ٢٠٠١.

- **تنفيذ مشاريع جديدة:**

١. مشروع العلاج الوظيفي في عام ٢٠١٠- ٢٠١١م.
٢. مشروع دمج طلبة التوحد في المدارس الحكومية في العام ٢٠١٠- ٢٠١١.
٣. مشروع المعلم المساند للطلبة المكفوفين في العام ٢٠١١- ٢٠١٢.
٤. تعيين مجموعة من المرشدين الاجتماعيين لمتابعة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية في العام ٢٠١٢- ٢٠١٣.
٥. تعيين اختصاصيين سلوكيين لمتابعة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية في

عام ٢٠١٢- ٢٠١٣م.

٦. تعيين معالجي نطق وتخاطب لمتابعة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في العام ٢٠١٠- ٢٠١١.

٧. مشروع تأهيل الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية في التعليم الفني في العام ٢٠١٣- ٢٠١٤

كما أن هناك مراكز متخصصة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وهي:

١- مركز رعاية الطلبة الموهوبين.

٢- مركز الارشاد النفسي والصحة المدرسية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عددا من المراكز والمعاهد الأهلية التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة ممن هم في سن التعليم وتتلقى إشرافا ومتابعة من وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية.

كما تقوم الوزارة بتهيئة البيئة المدرسية لتتلاءم مع متطلبات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة حيث تم اتخاذ عدد من الإجراءات التي تتمثل فيما يأتي:

١. توفير مقننات لصفوف برامج التربية الخاصة بمختلف فئاتها (التوحد، الإعاقة الذهنية ومتلازمة داون، صعوبات التعلم، التفوق).

٢. تركيب لوحات إرشادية للطلبة المكفوفين في جميع المدارس التي تم دمج هؤلاء الطلبة فيها والتي بلغ عددها في العام الدراسي ٢٠١٣- ٢٠١٤ (٢٨) مدرسة.

٣. إنشاء منحدرات في جميع المدارس التي تم دمج الطلبة ذوي الإعاقة الجسدية فيها.

٤. توفير أجهزة الحاسب الآلي والسبورات الذكية في مجموعة من المدارس المطبقة لمختلف برامج التربية الخاصة.

كما تم توفير الأجهزة والمعينات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تذليل الصعاب التي تواجه دمجهم في المدارس الحكومية وذلك من خلال توفير ما يأتي:

- بدأت إدارة التربية الخاصة بتوفير الأجهزة والمعينات للطلبة ذوي الحاجات الخاصة منذ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م، وقد بلغ عددها في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ (١٧٤) جهازاً للطلبة ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية واضطراب التوحد على أربع دفعات مثل: الكراسي المتحركة الكهربائية واليدوية والسمعيات ونظارات ومكبرات وحواسيب آلية وأجهزة برنتو وغيرها.

- توفير خدمة المواصلات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم توفير (١١) باصاً خاصاً بهؤلاء الطلبة، يقوم بخدمة هذه الفئة.

إن رسالة وزارة التربية والتعليم تأتي تجسيداً لما جاء في دستور مملكة البرحين من أن التعليم حق للجميع، تكلفة الدولة للجميع، بمن في ذلك ذوو الاحتياجات الخاصة، وتوفير الرعاية الواجبة لهم، والتي تؤهلهم للتغلب على إعاقاتهم والاعتماد على أنفسهم، والاندماج في المجتمع لتأدية أدوارهم في الحياة، كمواطنين منتجين، دون أن يشكلوا عبئا على ذويهم.

لقد قامت الوزارة بجهود عديدة لتحسين وتعزيز الخدمات المقدمة لهذه الفئة من الأبناء، منها على سبيل المثال: نجاح تجربة دمج الطلبة فئة متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط القابلين للتعلم في المدارس الحكومية، وكان لهذه التجربة مردوداً إيجابياً كبيراً في تعلمهم وتكيفهم مع من حولهم في اتجاه الدمج الاجتماعي الإيجابي.

وعملت الوزارة على استيعاب الطلبة من ذوي الإعاقة الحركية في المدارس، من خلال تهيئة البيئة المدرسية وتطويرها بشكل مستمر وتزويدها بالمرافق الخاصة والأدوات المعينة، بما يساعد هذه الفئة على التنقل والحركة داخل الفضاء المدرسي بكل يسر، بهدف توفير بيئة تعليمية والمجتمعية ومختلف المناسبات والفعاليات التي تقام في المملكة.

وقد قامت الوزارة بتنفيذ عدد من الخطوات التي تضمن نجاح هذه التجربة الطموحة من خلال توفير كوادر بشرية متخصصة، وتأهيلها عن طريق الابتعاث لدراسة دبلوم الدراسات العليا في التربية الخاصة بجامعة الخليج العربي سنويا، والإشراف على تطبيق برنامج تدريس هؤلاء الطلبة من قبل المسؤولين والاختصاصيين في الوزارة، وكذلك تطوير أداء المعلمين القائمين على تدريسهم ومتابعتهم عن طريق ورش العمل والدورات التدريبية.

كما سعت الوزارة في هذا الإطار إلى تحسين وضع المربين الذين يتعاملون مع ذوي الاحتياجات الخاصة، مادياً ومعنوياً، تقديراً للدور الذي يضلعون به، هذا فضلا عن جهود الوزارة الحثيثة للابتعاث.

دور المؤسسة الخيرية الملكية في تقديم الرعاية الشاملة للأيتام البحرينيين حيث تقدم عددا من الخدمات ضمن إطار دعم ورعاية

وعلى صعيد التواصل مع أولياء الأمور ومع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بهذه الفئة، قامت الوزارة بتشكيل لجنة مشتركة بين المختصين من الوزارة وأولياء الأمور وممثلي الجمعيات الأهلية ذات الصلة، إطارا للتباحث والتعاون بين كافة الأطراف لتقديم أفضل الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي مجال رعاية الأيتام تقوم المؤسسة الخيرية الملكية بالديوان الملكي بمملكة البحرين التي تأسست في العام ٢٠٠١، برعاية الأيتام البحرينيين وتوفير الرعاية الشاملة لهم ومتابعة تنشئة الأجيال التنشئة الصحيحة ليكونوا مواطنين صالحين ومنتجين وليساهموا بشكل فعال في خدمة وبناء المجتمع، حيث تقدم عددا من الخدمات ضمن إطار دعم ورعاية البرامج التعليمية التي تصب في مصلحة الفئات المستفيدة من خدمات المؤسسة، سعياً منها لتوفير البيئة التعليمية الخصبة للأيتام والأرامل ليكونوا لبنات صالحة في المجتمع، ويساهموا في دفع عجلة الحضارة والتنمية والازدهار بمملكة البحرين.

ومن أمثلة تلك الخدمات ما يأتي:

١- مشروع الدراسة الجامعية للطلبة الايتام (المكفولين من قبل المؤسسة الخيرية الملكية.)

٢- مشروع أصدقاء اليتيم لتدريس الأبناء في المدارس الخاصة ليحصلوا على التعليم المتميز حتى التخرج من المرحلة الثانوية.

٣- تقديم دروس التقوية لضعاف التحصيل.

٤- جوانب الرعاية التعليمية: والمتمثلة فيما يأتي:

- رياض الأطفال.
- المدارس الخاصة.
- البعثات الدراسية.
- دروس التقوية.
- الحقيبة المدرسية.
- حفل تكريم الطلبة المتفوقين.

كما تعمل وزارة التنمية الاجتماعية من خلال المراكز التابعة لها بإدارة شئون ذوي الاحتياجات الخاصة ووضع الخطط والبرامج المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختلفة مثل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم.

تقدم وزارة التربية والتعليم برامجاً تدريبية مستمرة لجميع العاملين من موظفين بديوان الوزارة وهيئات إدارية وتعليمية بالمدارس

٢- ٢- ١- ٣ برامج بناء القدرات:

تقدم وزارة التربية والتعليم برامجاً تدريبية مستمرة لجميع العاملين بوزارة التربية والتعليم من موظفين بديوان الوزارة وهيئات إدارية وتعليمية بالمدارس الحكومية، بهدف التطوير المهني ورفع الكفاءة العلمية وبناء القدرات لعمليتي تخطيط وتنفيذ برامج وخطط الوزارة الساعية لتجويد نوعية التعليم. وتقدم إدارة التدريب والتطوير المهني بالوزارة العديد من البرامج التدريبية في أثناء الخدمة في مختلف المجالات.

واستفاد خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى ٢٠١٣/٢٠١٢ أعضاء الهيئات الإدارية والفنية والتعليمية بالمدارس من هذه البرامج، وازداد العدد من (٤٠٨٧) مستفيد في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م إلى (٤٤٩٤) مستفيد في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ كما يبينه الجدول الآتي:

جدول (١١) عدد المستفيدين من البرامج التدريبية التي تقدمها الوزارة بين الاعوام ٢٠٠٢/٢٠٠١م و ٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	البيانات	الهيئة الإدارية والفنية	الهيئة التعليمية	المجموع
2002 / 2001	المجموع	484	3603	4087
	الذكور	209	1250	1459
	الإناث	275	2353	2628
2013 / 2012	المجموع	475	4019	4494
	الذكور	188	1701	1889
	الإناث	287	2318	2605

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

خطط العمل الوطنية خلال الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠١٤

ولتعزيز هذا الدور فقد قامت وزارة التربية والتعليم في العام ٢٠٠٨ بإنشاء كلية لتدريب المعلمين والإداريين بالمدارس وهي إحدى مبادرات مشروع تطوير التعليم والتدريب بمملكة البحرين التي تم إقراراها من قبل مجلس الوزراء في العام ٢٠٠٦م. وتهدف هذه الكلية إلى المساهمة في تمهين العاملين في القطاع التربوي ضمن إطار السياسة العامة لوزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين، والارتقاء بمستوى المعلمين والإداريين في مختلف المراحل التعليمية من خلال إعدادهم وتأهيلهم وتدريبهم للعمل في المدارس الحكومية.

وكثفت وزارة التربية والتعليم جهودها منذ العام ٢٠٠٠ لإعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والمتخصصة القادرة على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم تخصيص ميزانية لتدريب المعلمين من خلال ابتعاثهم إلى جامعة الخليج العربي لإعدادهم في مجال التربية الخاصة.

٢-٢-٢- خطة العمل الوطنية وبرنامج تحقيق تعميم التعليم الأساسي:

تبنت الخطة الوطنية لمملكة البحرين مفهوماً أشمل من التعليم الابتدائي، والتعليم الأساسي (الذي يشمل التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي) ووضعت وزارة التربية والتعليم في العام ٢٠٠٣ الرؤية التطويرية المستقبلية للتربية والتعليم في مملكة البحرين التي تمت الإشارة إليها في القسم الأول من هذا التقرير والتي بنيت عليها خطط الوزارة للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦، وتلتها الخطة **الاستراتيجية للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠. وركزت هذه الخطة على هدفين أساسيين عامين هما:**

أولاً: مواكبة التوسع الكمي في تطبيق التعليم الأساسي الإلزامي والتعليم الثانوي وبرامج التعليم المستمر.

ثانياً: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الطلبة نتائج عالية وملموسة في المواد الأساسية والمهارات الأساسية للحياة في جميع مراحل التعليم.

ويشتق من الهدفين العامين المذكورين أعلاه أربعة أهداف فرعية، الأول منها يختص بالهدف العام الأول ويقضي بتوفير حاجات التعليم التوسعية من بنية تحتية وقوى عاملة خلال فترة الخطة. أما الأهداف الثلاثة الباقية فإنها تختص بالجوانب النوعية للتعليم المرتبطة بالتحصيل التعليمي وبالمناهج والمعلمين والإدارة. فتحسين مستويات التحصيل التعليمي في مواد التعلم الأساسية في جميع مراحل التعليم ورفع مستويات إتقان الطلبة للكفايات التعلمية يعتبر الهدف المنشود.

أما بالنسبة للمناهج والمعلمين والإدارة فمن الممكن اعتبارها أهدافا إجرائية بالنظر للدور الرئيسي الذي يلعبونه، إلى جانب عوامل أخرى، في تحسين التحصيل التعليمي. وقد تم التركيز عليها بصورة خاصة لأهميتها من منظور شامل ومتكامل.

استناداً إلى ما تقدم، تتضمن الخطة أهدافاً فرعية أربعة ذات علاقة مباشرة بتحقيق تعميم التعليم الأساسي والثانوي هي كالآتي:

- الاستمرار في تحسين كافة جوانب البيئة المدرسية وتوفير حاجات التعلم التوسعية وتأمين البنية التحتية الملائمة التي تحتاجها العملية التعليمية/ التعلمية.
- رفع مستويات التحصيل التعليمي لجميع الطلبة والدارسين في مواد التعلم الأساسية في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- تطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم مع المستجدات التربوية والعلمية والتكنولوجية.
- تطوير برامج تكوين المعلمين وتمهينهم وتدريبهم بما يتلاءم مع عمليات تحسين جودة التعليم ومخرجاته والاهتمام باحتياجات تطورهم المهني.

لكل مواطن بحريني حق التعليم والرعاية من قبل الدولة

ومن جانب آخر، أكدت وثيقة الرؤية التطويرية المستقبلية للتربية والتعليم في مملكة البحرين على رعاية وتعليم الفئات الخاصة على النحو التالي:

" لكل مواطن بحريني حق التعليم والرعاية من قبل الدولة، ولأن الرؤية المستقبلية لوزارة التربية والتعليم وأهدافها تعنى بكل الفئات الخاصة وتعليمهم وفق قدراتهم واستعداداتهم واحتياجاتهم، فإن الوزارة تنظر إلى الفئات الخاصة كشريحة يجب أن تكون لها أولوية خاصة وعناية مركزة".

وبناءً على ذلك اهتمت الخطة أيضاً بتوفير جميع الخدمات والتسهيلات للفئات الخاصة من موهوبين ومبدعين وذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المدارس الحكومية، وتوفير المواد التعليمية المساندة للفئات الخاصة، تراعي مبدأ الفروق الفردية بينهم، وإتاحة فرص التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، ودمج الذين تسمح لهم قدراتهم، وإمكاناتهم مع

الطلبة العاديين، والارتقاء ببرامج التربية الخاصة المطبقة في المدارس الحكومية وتقويمها.

واستكمالا لهذا الدور في تعميم التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي) ركزت الخطة الاستراتيجية للوزارة للفترة (٢٠١١-٢٠١٤) على هذا الجانب حيث اشتملت على أربعة أهداف استراتيجية اهتمت ثلاثة أهداف منها بالتعليم الاساسي وتضمن كل منها عددا من البرامج والمشاريع والمبادرات، وهي مفصلة كالآتي:

١- رفع مستوى جودة التدريس والتعلم في المدارس الحكومية:
وقد اشتمل على البرامج / المبادرات الآتية:
١-١ تعيين المعلمين ومتابعة أدائهم بالتنسيق بين الوزارة وكلية البحرين للمعلمين
١-٢ مشروع تحسين أداء المدارس
١-٣ مشروع تطوير التعليم الابتدائي.
١-٤ مشروع تطوير التعليم الإعدادي.
١-٥ مشروع تطوير التعليم الثانوي.
١-٦ التعليم الإلكتروني.
١-٧ المشاركة في الاختبارات الدولية TIMSS, PIRLS, PISA.
١-٨ مشروع الصحة المدرسية.
١-٩ إجراء دراسات وبحوث.
٢- تطوير أداء وزارة التربية والتعليم:
وقد اشتمل على البرامج / المبادرات الآتية:
٢-١ إعداد مناهج دراسية مطورة وفق معايير عالمية.
٢-٢ التخطيط والمساءلة لرفع مستوى أداء المدارس.
٢-٣ تمويل المدارس وتزويدها بالأجهزة والمعدات وفق حاجتها الفعلية.
٢-٤ ضمان توزيع فعّال للموارد البشرية على المدارس.
٢-٥ تطوير البنية التحتية وتقنية المعلومات في المدارس وإدارات وزارة التربية والتعليم وأقسامها المختلفة.
٣- إتاحة فرص التعليم للجميع وتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم:
وقد اشتمل على البرامج / المبادرات الآتية:
٣-١ مبادرة التوسع في البنية التحتية للمدارس وتطوير البيئة المدرسية (مبادرة الإنشاءات المدرسية).
٣-٢ الاستثمار في التعليم.
٣-٣ توفير الخدمات والدعم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
٣-٤ رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي:
وقد اشتمل على البرامج / المبادرات الآتية:
٤-١ تنفيذ توصيات أجندة التعليم العالي في البحرين.

تقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون المشترك والتنسيق مع المؤسسات الرسمية الأخرى والجامعات في وضع الاستراتيجيات وتخطيط وتنفيذ البرامج ذات الصلة بالتربية والتعليم

٢- ٢- ٣ الشراكات والعلاقات بين الوزارات في عمليتي تخطيط وتنفيذ برامج التعليم الأساسي:

تتولى وزارة التربية والتعليم المسئولية الكاملة في تخطيط وتنفيذ برامج التعليم الأساسي والثانوي بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الذين يقدمون التعليم الخاص حيث يمثل عدد طلبة المدارس الخاصة حسب إحصاءات العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ ما نسبته (١٨,٤٪) من إجمالي عدد الطلبة، وارتفعت النسبة إلى (٢٩,١٪) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤.

كما تقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون المشترك والتنسيق مع المؤسسات الرسمية الأخرى والجامعات في وضع الاستراتيجيات وتخطيط وتنفيذ البرامج ذات الصلة بالتربية والتعليم وفق آليات محددة وضمن لجان مشتركة مثل:

- **وزارة الصحة** ضمن إطار الصحة المدرسية، والصحة النفسية والتوجيه والإرشاد لطلبة المدارس (برنامج المدارس المعززة للصحة برنامج خدمات تمريض الصحة المدرسية، خدمات الرعاية الأولية في الصحة المدرسية خدمات الصحة النفسية المدرسية برنامج صحة اليافعين والشباب في خدمات الصحة المدرسية)
- **هيئة شئون الإعلام:** التي تختص بتقديم البرامج الثقافية والإعلامية للأطفال والشباب.
- **المؤسسة العامة للشباب والرياضة:** وذلك من خلال مركز سلمان الثقافي الذي يعنى بالأطفال من سن ٦- ١٢ سنة، ومركز الإبداع الشبابي والذي يعنى بالشباب وكلاهما يقومان بإعداد برامج متنوعة في مجالات عده كالموهبة والإبداع مثل: الرسم، الموسيقى، المسرح، والكتابة، وبرامج إعداد القادة وتنمية القدرات والمهارات وبناء الشخصية.
- **وزارة التنمية الاجتماعية:** التي تختص بفئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حيث تشرف على عدد من المراكز التي تعنى برعاية وتعليم الأطفال ضمن هذه الفئة.
- **المؤسسة الخيرية الملكية** بالديوان الملكي بمملكة البحرين وهي مؤسسة أسسها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٠١ لكفالة الأيتام البحرينيين من الأسر المستحقة. وتقديم التعليم المتميز لهم حتى التخرج من المرحلة الثانوية، فضلاً عن الاهتمام الأمثل بالأيتام من خلال دروس التقوية لضعاف التحصيل حتى ينضموا جنباً إلى جنب مع بقية أقرانهم للتميز والتفوق الدراسي.
- **المجلس الأعلى للمرأة** الذي يختص باقتراح الخطط والبرامج ذات العلاقة بتعليم المرأة وتدريبها والتي سيرد ذكرها في الفصل الخاص بالتفاوت والمساواة بين الجنسين.
- **جامعة البحرين:** من خلال إعداد المعلمين المؤهلين أكاديمياً وتربويا للتعليم الأساسي بالالتحاق بكلية البحرين للمعلمين حيث تلعب الكلية ثلاثة أدوار مهمة وهي:

الدور الأول: اختيار أفضل العناصر من الطلبة خريجي المرحلة الثانوية ليكونوا معلمي المستقبل وإعدادهم بالمزاوجة بين التدريب الميداني منذ السنة الأولى وبين التكوين الأكاديمي وفقا لأعلى المعايير الدولية.

الدور الثاني: تدريب وتمهين الممارسين التربويين في الميدان من مديرين ومديرين مساعدين من خلال برنامج دبلوم القيادة المدرسية.

الدور الثالث: إعداد وتدريب المعلمين من خلال دبلوم التمهن في التربية.

- **جامعة الخليج العربي:** من خلال تأهيل معلمين متخصصين في مجالات التربية الخاصة (التفوق، صعوبات التعلم، التخلف العقلي البسيط).

بالإضافة لذلك، يتم التعاون والتنسيق مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج في تقديم البرامج وتوفير الاستشارات المتخصصة في المجالات ذات العلاقة بالخطط والبرامج التربوية والتعليمية.

٢- ٢- ٤ مؤشرات الأداء في تحقيق هدف تحقيق تعميم التعليم الأساسي:

٢- ٢- ٤- ١ المؤشرات الكمية:

٢- ٢- ٤- ١- ١ انتشار التعليم الأساسي والتعليم الثانوي:

تشير إحصاءات التعليم إلى عدد الطلبة المسجلين بالتعليم بمختلف مراحله (الابتدائي، والإعدادي، والثانوي) بالمدارس الحكومية والخاصة في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ (١٤٤٨٢١) طالباً وطالبة، (٤٩,٦٪ منهم إناث)، بينما وصل عددهم في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى (١٨٧١٢١) طالبا وطالبة، (٤٨,٩٪ منهم إناث).

وكان عدد المدارس الحكومية (١٩٥) مدرسة، والمدارس الخاصة (٤٦) مدرسة وذلك في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، وعدد الفصول (٤٠١٣) بالمدارس الحكومية، و (١٠٦٥) فصلاً بالمدارس الخاصة. وقد ارتفع هذا العدد في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ ليصبح عدد المدارس الحكومية (٢٠٦) مدرسة، و(٧٢) مدرسة خاصة. وأصبح عدد الفصول بالمدارس الحكومية (٤٣٦٩) فصلاً، وعدد الفصول بالمدارس الخاصة (٢٢٠٥) فصلاً.

يعكس الوضع السابق إقبال الناس على التعليم الخاص وتوسعه على حساب التعليم الحكومي، وزيادة الطلب عليه، حيث كان نسبة الطلبة في المدارس الخاصة ١٨٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م ونمى فأصبح ٢٩٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م مما يؤكد على مبدأ المشاركة المجتمعية في توفير التعليم لجميع أفراد المجتمع، ويقلل الضغط على التعليم الحكومي. ومن جهة أخرى يعكس هذا الوضع مدى ثقة الناس في التعليم الخاص وجودة التعليم الذي يوفره، مما يتطلب من النظام الرسمي (الحكومي) إعطاء اهتمام أكبر لنوعية التعليم من جهة، ودعم القطاع الخاص للاستثمار في التعليم من جهة أخرى.

وقد ارتفع عدد الطلبة في المرحلة الابتدائية إلى ٩٨٨٩٤ طالباً وطالبة (٣٤,١٪ منهم في التعليم الخاص)، وفي المرحلة الإعدادية إلى ٤٤٥٥١ (٢٦,٤٪ منهم في التعليم الخاص)، وفي التعليم الثانوي إلى ٤٣٦٧٦ (٢٠,٥٪ منهم في التعليم الخاص). ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم (حكومي وخاص) بين العام ٢٠٠٢/٢٠٠١م والعام ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول (١٢): تطور أعداد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم (حكومي وخاص) بين عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م وعام ٢٠١٣/٢٠١٢م

المرحلة	2002/2001م				2013/2012م			
	إجمالي الطلبة	ذكور	إناث	نسبة التعليم الخاص (%)	إجمالي الطلبة	ذكور	إناث	نسبة التعليم الخاص (%)
ابتدائي	80629	41341	39288	21.2	98894	50491	48403	34.1
إعدادي	35767	18110	17657	17	44551	22944	21607	26.4
ثانوي	28425	13521	14904	12.3	43676	22231	21445	20.5
الإجمالي	144821	72972	71849	18.4	187121	95666	91455	29.1

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

٢- ٢- ٤- ١- مؤشرات فرص التعلم:

توفر مملكة البحرين فرص التعليم للجميع، واستطاعت أن تستوعب جميع الأطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي، كما حظي التعليم في المراحل التعليمية الأخرى بانتشار واسع وتطور ملحوظ. كما تبينه المؤشرات التالية:

- نسبة الالتحاق الإجمالية ونسبة الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي:

تشير نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي إلى عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي بغض النظر عن السن، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمية للالتحاق بالمرحلة الابتدائية (٦ سنوات)، وقد بلغت هذه النسبة ١٠٥,٢٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بلغت ما نسبته (١٠٧,٩٪ للذكور و١٠٢,٥٪ للإناث)، ، وفي العام ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغت النسبة ٩٩,١٪ (٩٨,٥٪ للذكور و ٩٩,٨٪ للإناث).

أما نسبة الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي فتشير إلى عدد الملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي المنتمين إلى السن الرسمية لدخول المرحلة الابتدائية (٦ سنوات)، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان في نفس السن (٦ سنوات). وقد بلغت هذه النسبة ٨٧,٢٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بلغت ما نسبته (٨٩,٠٪ للذكور و٨٥,٣٪ للإناث)، وبلغت٨٢ ٪ في العام ٢٠١٣/٢٠١٢ أي ما نسبته (٨١,٢٪ للذكور و ٨٢,٨٪ للإناث). وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الالتحاق للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ قد تبدو منخفضة، وذلك بسبب ترفيع عدد من الملتحقين الجدد ممن هم في سن السادسة من العمر إلى الصف الثاني الابتدائي مباشرة والذي قد يرجع إلى التحاقهم برياض الأطفال، بعد تحديد مستوياتهم، وبالتالي فجميع الأطفال ممن هم في سن السادسة هم في الواقع مسجلين بالمدارس.

كما أن مؤشري تعادل الجنسين بالنسبة للمعدل الإجمالي والمعدل الصافي، كان لصالح الذكور في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، بنسبة قليلة إلا أن نسبة النوع في التعليم تعتبر متوازنة تقريباً بين الذكور والإناث، وفي العام ٢٠١٣/٢٠١٢ كان المؤشر متساويا.

والجدول التالي يبين النسبتين الإجمالية والصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي في العامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول (١٣): نسبتا الالتحاق الإجمالية والصافية بالتعليم الابتدائي في الأعوام الدراسية ٢٠٠٢/٢٠٠١ و٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	البيان	الملتحقون الجدد من كل الأعمار عام وخاص (1)	الملتحقون الجدد ممن هم في سن الالتحاق (6) سنوات (1)	السكان في سن الالتحاق بالمدرسة (2)	النسبة الإجمالية للالتحاق (%)	النسبة الصافية للالتحاق (%)	مؤشر تعادل الجنسين	
					AIR	NIR	AIR	NIR
2002 / 2001	المجموع	12955	10735	12313	105.2	87.2	0.95	0.96
	الذكور	6689	5519	6201	107.9	89		
	الإناث	6266	5216	6112	102.5	85.3		
2013 / 2012	المجموع	16992	14056	17143	99.1	82	1.01	1.02
	الذكور	8561	7058	8692	98.5	81.2		
	الإناث	8431	6998	8451	99.8	82.8		

(١) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

(٢) المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين

- **نسبة القيد الإجمالية ونسبة القيد الصافية بالتعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والتعليم الثانوي:**

تشير نسبة القيد الإجمالية إلى مجموع عدد الطلبة المسجلين في التعليم الابتدائي أو التعليم الإعدادي أو التعليم الثانوي بغض النظر عن السن، معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان في السن الرسمية (٦ – ١١سنة) للتعليم الابتدائي و (١٢- ١٤ سنة) للتعليم الإعدادي و (١٥- ١٧ سنة) للتعليم الثانوي.

وتشير نسبة القيد الصافي إلى مجموع عدد المسجلين في التعليم الابتدائي أو التعليم الإعدادي أو التعليم الثانوي ممن هم في فئة العمر الرسمية المناظرة للتعليم الابتدائي (٦- ١١ سنة) أو التعليم الإعدادي (١٢- ١٤ سنة) أو التعليم الثانوي (١٥- ١٧ سنة) معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السكان المناظرة (٦- ١١ سنة) أو (١٢- ١٤ سنة) أو (١٥- ١٧ سنة) على التوالي.

وقد بلغت نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي١٠٨,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بلغت (١٠٩,٨٪ للذكور و ١٠٧,٦٪ للإناث)، في حين وصلت ١٠٠,٦٪في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ ما نسبته (١٠٠,٩٪ للذكور و ١٠٠,٣٪ للإناث).

ويشير ارتفاع نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي إلى درجه عالية من التحاق الطلبة سواء كانوا ينتمون إلى فئة العمر الرسمية أم لا. وتدل نسبة القيد الإجمالية على كفاءة النظام التعليمي في البحرين لاستيعاب جميع السكان ممن هم في سن التعليم الابتدائي.

أما نسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي فقد بلغت ٩٩,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ ما نسبته (١٠٠٪ للذكور و ٩٩,٥٪ للإناث)، في حين بلغت هذه النسبة في العام ٢٠١٣/٢٠١٢ ٩٥,٨٪ ما نسبته (٩٦٪ للذكور و٩٥,٦٪ للإناث) .

وانخفاض نسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ فيعزى إلى أن عدداً من الطلبة قد التحقوا بمؤسسات تعليمية (عامة أو خاصة كبرامج التربية الخاصة داخل المملكة وخارجها) مما جعل هذه النسبة أقرب إلى الواقع.

كما أن مؤشري تعادل الجنسين لنسبتي القيد الإجمالية والصافية تعتبر متوازنة بين الذكور والإناث مما يؤكد وجود تكافؤاً في فرص القيد للذكور والإناث.

والجدول التالي يبين نسبة القيد الإجمالية ونسبة القيد الصافية في التعليم الابتدائي للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول (١٤): نسبتا القيد الإجمالية و الصافية في التعليم الابتدائي للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	البيان	مجموع القيد (جميع الأعمار) عام وخاص (1)	القيد لمن هم في السن التعليم الابتدائي الرسمية (6-11) عام وخاص (1)	السكان في السن الرسمية للتعليم الابتدائي (6-11) (2)	نسبة القيد الإجمالي (%)	نسبة القيد الصافي (%)	مؤشر تعادل الجنسين	
					GER	(3) NER	GER	NER
2002 / 2001	المجموع	80629	74908	74150	108.7	99.7	0.98	1.00
	الذكور	41341	38123	37647	109.8	100		
	الإناث	39288	36785	36503	107.6	99.5		
2013 / 2012	المجموع	98894	94177	98301	100.6	95.8	0.99	1.00
	الذكور	50491	48026	50039	100.9	96		
	الإناث	48403	46151	48262	100.3	95.6		

(١) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

(٢) المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين

(٣) تمت معالجة نسب القيد الصافية للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ بقسمة النسب على النسبة الأكبر (النسب الأصلية: ١٠١,٠٪ للمجموع، ١٠١,٣٪ للذكور، ١٠٠,٨٪ للإناث)

أما بالنسبة للتعليم الإعدادي فقد بلغت نسبة القيد الإجمالية ١٠٣,٩٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م ما نسبته (١٠٢,٢٪ للذكور و ١٠٥,٨٪ للإناث)، في حين بلغت ٩٧,٩ ٪ هذه النسبة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ أي ما نسبته (٩٨,٦ للذكور و ٩٧,٣ للإناث).

وبلغت نسبة القيد الصافية في التعليم الإعدادي ٨٨,١٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ ما نسبته (٨٦,٠٪ للذكور و ٩٠,٢٪ للإناث)، في حين بلغت ٨٦,٨٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م أي ما نسبته (٨٦,٢ للذكور و ٨٧,٤ للإناث).

أما مؤشري تعادل الجنسين للنسبتين الإجمالية والصافية للمرحلة الإعدادية فهي لصالح الإناث.

والجدول التالي يبين نسبتي القيد الإجمالية والصافية في التعليم الإعدادي للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و٢٠١٣/٢٠١٢م.

جدول (١٥): نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الإعدادي عام وخاص للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	البيان	مجموع القيد عام وخاص (جميع الأعمار) (1)	القيد لمن هم في السن للتعليم الإعدادي الرسمية (12-14) عام وخاص(1)	السكان في السن الرسمية للتعليم الإعدادي (12-14) (2)	نسبة القيد الإجمالي (%)	نسبة القيد الصافي (%)	مؤشر تعادل الجنسين	
					GER	NER	GER	NER
2002 / 2001	المجموع	35767	30301	34412	103.9	88.1	1.04	1.05
	الذكور	18110	15248	17728	102.2	86		
	الإناث	17657	15053	16684	105.8	90.2		
2013 / 2012	المجموع	44551	39465	45487	97.9	86.8	0.99	1.01
	الذكور	22944	20055	23275	98.6	86.2		
	الإناث	21607	19410	22212	97.3	87.4		

(١) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

(٢) المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين

وبالنسبة للتعليم الثانوي فقد بلغت نسبة القيد الإجمالية ٨٩,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ ما نسبته (٨٣,٤٪ للذكور و ٩٦,٣٪ للإناث)، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠٢,٧٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ أي ما نسبته (١٠٢,٣ للذكور و ١٠٣,٢ للإناث).

وبلغت نسبة القيد الصافية في التعليم الثانوي ٧٣,٤٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ ما نسبته (٦٧,٤٪ للذكور و ٧٩,٧٪ للإناث)، في حين بلغت ٨٠,٧٪ في العام ٢٠١٣/٢٠١٢ أي ما نسبته (٧٨,٦ للذكور و ٨٢,٩ للإناث).

أما مؤشري تعادل الجنسين للنسبتين الإجمالية والصافية للمرحلة الثانوية فهي لصالح الإناث.

والجدول التالي يبين نسبتي القيد الإجمالية والصافية في التعليم الثانوي للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول (١٦): نسبتا القيد الإجمالي والصافي في التعليم الثانوي عام وخاص للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و ٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	البيان	مجموع القيد (جميع الأعمار) (1)	القيد لمن هم في السن الرسمية للتعليم الثانوي (15-17) (1)	السكان في السن الرسمية للتعليم الثانوي (15-17) (2)	نسبة القيد الإجمالي %	نسبة القيد الصافي %	مؤشر تعادل الجنسين	
					GER	NER	GER	NER
2002 / 2001	المجموع	28425	23253	31693	89.7	73.4	1.15	1.18
	الذكور	13521	10923	16214	83.4	67.4		
	الإناث	14904	12330	15479	96.3	79.7		
2013 / 2012	المجموع	43676	34318	42528	102.7	80.7	1.01	1.05
	الذكور	22231	17094	21741	102.3	78.6		
	الإناث	21445	17224	20787	103.2	82.9		

(١) المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين (٢) المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات، مملكة البحرين

ارتفاع نسبة المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس فما فوق إلى ٩٨,٥٪ في العام الدراسي

٢- ٢- ٤- ٢المؤشرات النوعية:

المعلمون:

١

- **النسبة المئوية للمعلمين الحاصلين على المؤهلات الدراسية المطلوبة:**

تشير هذه النسبة إلى عدد المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس أو أعلى (تربوي أو غير تربوي) معبراً عنه كنسبة مئوية من مجموع عدد المعلمين، حيث ارتفعت نسبة المعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس فما فوق إلى ٩٨,٥٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ (٩٨,٩٪ للذكور ٩٨,٣٪ للإناث) مقارنة بالعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م، حيث كانت النسبة ٨٣,٠٪ (٨٢,٤٪ للذكور ٨٣,٤٪ للإناث).

جدول (١٧): النسبة المئوية للمعلمين الحاصلين على المؤهلات الدراسية المطلوبة للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و ٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	البيانات	إجمالي عدد المعلمين	المعلمون الحاصلون على مؤهل البكالوريوس فأعلى (تربوي + غير تربوي)	
			العدد	النسبة المئوية %
2002 / 2001	المجموع	7946	6595	83.0
	الذكور	3202	2637	82.4
	الإناث	4744	3958	83.4
2013 / 2012	المجموع	13379	13180	98.5
	الذكور	5081	5027	98.9
	الإناث	8298	8153	98.3

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

- **نسبة الطلبة إلى المعلمين:**

تشير هذه النسبة إلى متوسط عدد الطلبة لكل معلم، وقد انخفض هذا المتوسط في جميع المدارس الحكومية إلى (١٠) طلاب في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م، بينما كان (١٥) طالباً في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م كما هو مبين في الجدول أدناه.

أما بالنسبة للمدارس الابتدائية فبلغ متوسط عدد الطلبة لكل معلم (١١) طالبا في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م بينما كان (١٨) طالباً في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م كما هو مبين في الجدول أدناه، ويلاحظ من الجدول أيضاً أنه كلما ارتفعت المرحلة التعليمية قل متوسط عدد الطلبة لكل معلم.

جدول (١٨): نسبة الطلبة إلى المعلمين حسب نوع المدرسة للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و٢٠١٣/٢٠١٢م

2002/2001

نوع المدرسة	عدد الطلبة			عدد المعلمين			نصيب المعلم من الطلبة		
	مدارس البنين	مدارس البنات	المجموع	مدارس البنين	مدارس البنات	المجموع	مدارس البنين	مدارس البنات	المجموع
ابتدائية	27649	28676	56325	1564	1650	3214	18	17	18
ابتدائية / إعدادية	8486	4482	12968	561	314	875	15	14	15
إعدادية	9916	12257	22173	684	871	1555	14	14	14
إعدادية / ثانوية	-	3011	3011	-	235	235	-	13	13
ثانوية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
التعليم ديني	491	-	491	53	-	53	9	-	9
المجموع	58128	60001	118129	3958	3988	7946	15	15	15

2013/2012

ابتدائية	27426	29696	57122	2479	2743	5222	11	11	11
ابتدائية / إعدادية	8275	5293	13568	778	555	1333	11	10	10
إعدادية	11132	13853	24985	974	1479	2453	11	9	10
إعدادية / ثانوية	-	979	979	-	123	123	-	8	8
ثانوية	17192	16811	34003	1950	2097	4047	9	8	9
التعليم ديني	2005	-	2005	201	-	201	10	-	10
المجموع	66030	66632	132662	6382	6997	13379	10	10	10

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

٢- ٢- ٤- ٢- ٢ المرافق المدرسية:

- **كثافة الفصول الدراسية:**

يبين الجدول التالي أن متوسط كثافة الفصل في التعليم الحكومي في حدود ٣٠ طالباً في كل فصل ما بين العامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠١٢ /٢٠١٣.

جدول (١٩): كثافة الفصول الدراسية (نسبة التلاميذ إلى الفصول) في العامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	البيان	المرحلة الابتدائية			المرحلة الإعدادية			المرحلة الثانوية			المجموع		
		عدد الطلبة	عدد الفصول	كثافة الفصل	عدد الطلبة	عدد الفصول	كثافة الفصل	عدد الطلبة	عدد الفصول	كثافة الفصل	عدد الطلبة	عدد الفصول	كثافة الفصل
2002 / 2001	المجموع	63511	2201	29	29680	967	31	24938	845	30	118129	4013	29
	الذكور	31757	1095	29	14731	490	30	11640	414	28	58128	1999	29
	الإناث	31754	1106	29	14949	477	31	13298	431	31	60001	2014	30
2013 / 2012	المجموع	65140	2222	29	32782	1036	32	34740	1111	31	132662	4369	30
	الذكور	32226	1113	29	16485	525	31	17319	580	30	66030	2218	30
	الإناث	32914	1109	30	16297	511	32	17421	531	33	66632	2151	31

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

٢- ٢- ٤- ٢- ٣ الكفاءة الداخلية:

- **نسبة إعادة الصفوف بالتعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) بحسب الصف:**

يتضح من الجدول التالي أن نسبة إعادة الصفوف للطلبة المسجلين بالمرحلة الابتدائية تتراوح ما بين صفر ٪ الى ٣٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ ، بينما كانت ٣٪ إلى ٥٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، مما يعني أن هناك تحسناً في نسبة النجاح في هذه المرحلة. كما يلاحظ أن نسبة الإعادة لدى البنات أقل من البنين بشكل عام.

أما بالنسبة للتعليم الإعدادي، فقد انخفضت انخفاضا ملحوظا عن السنوات السابقة حيث تتراوح نسبة الإعادة ما بين ١٪ الى ٣٪ تقريبا مقارنة بما يقارب ٧٪ إلى ١١٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م، كما يلاحظ أن نسبة الإعادة لدى البنات أقل من البنين بشكل ملحوظ.

جدول (٢٠): نسبة إعادة الصفوف بالتعليم الإعدادي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	البيانات	الصف		
		7	8	9
2002 / 2001	المجموع	8.9%	6.6%	10.8%
	الذكور	14.5%	10.2%	17.0%
	الإناث	3.0%	3.3%	4.9%
2013 / 2012	المجموع	2.9%	1.3%	1.3%
	الذكور	4.4%	1.5%	1.8%
	الإناث	1.3%	1.1%	0.9%

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

- **نسبة الترفيع:**

تشير نسبة الترفيع إلى الطلبة الذين أتموا بنجاح صف دراسي وانتقلوا إلى الصف التالي في السنة التالية. ويبين الجدول التالي أن نسبة الترفيع في جميع الصفوف بالمرحلة الابتدائية عالية وتتراوح ما بين ٩٦,٨٪ إلى ٩٩,٧٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، كما يلاحظ أن نسبة الترفيع لدى البنات أكثر من البنين بصفة عامة، وهذا انعكاس لنسبة الإعادة التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

جدول (٢١): نسبة إعادة الصفوف بالتعليم الابتدائي بحسب الصف

للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و ٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	الجنس	الصف					
		1	2	3	4	5	6
2002 / 2001	المجموع	0.4%	4.5%	4.1%	5.2%	4.8%	3.2%
	الذكور	0.4%	4.6%	4.9%	5.8%	5.3%	4.8%
	الإناث	0.4%	4.4%	3.4%	4.6%	4.1%	1.5%
2013 / 2012	المجموع	0.0%	0.0%	2.9%	1.3%	0.5%	0.6%
	الذكور	0.0%	0.0%	2.5%	1.6%	0.7%	1.1%
	الإناث	0.0%	0.0%	3.2%	1.1%	0.3%	0.1%

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

أما بالنسبة للتعليم الإعدادي، تتراوح نسبة الترفيع ما بين ٨٩٪ إلى ٩٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م، وارتفعت في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م حيث تراوحت بين ٩٧٪ و٩٨٪ ، ويلاحظ أن نسبة الترفيع لدى البنات أكثر من البنين. كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٢٢): نسبة الترفيع بالتعليم الإعدادي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	الجنس	الصف		
		7	8	9
2002 / 2001	المجموع	90.7%	92.9%	88.5%
	الذكور	84.9%	89.4%	82.3%
	الإناث	96.9%	96.2%	94.5%
2013 / 2012	المجموع	96.5%	98.1%	97.9%
	الذكور	94.9%	97.5%	97.0%
	الإناث	98.3%	98.6%	98.8%

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

- **نسبة التسرب:**

تشير نسبة التسرب إلى الطلبة الذين تركوا الدراسة بدون إتمامهم لصف ما في سنة معينة. ونسب التسرب في المدارس الحكومية محدودة جداً في المرحلة الابتدائية حيث تصل إلى ٠,٤٪ كحد أقصى لدى البنين والبنات ولا تتعدى ٠,٩٪ في المرحلة الإعدادية.

جدول (٢٣): نسبة الترفيع بالتعليم الابتدائي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١م و٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	الجنس	الصف					
		1	2	3	4	5	6
2002 / 2001	المجموع	99.4%	95.4%	95.8%	94.6%	95.0%	96.4%
	الذكور	99.4%	95.2%	95.0%	93.9%	94.4%	94.6%
	الإناث	99.5%	95.5%	96.6%	95.3%	95.6%	98.3%
2013 / 2012	المجموع	99.6%	99.7%	96.8%	98.4%	99.3%	99.2%
	الذكور	99.6%	99.6%	97.2%	98.2%	99.1%	98.7%
	الإناث	99.6%	99.7%	96.5%	98.7%	99.6%	99.7%

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

جدول (٢٤): نسبة التسرب بالتعليم الإعدادي بحسب الصف للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢م و٢٠١٢/٢٠١٣م (٪)

العام الدراسي	البيانات	الصف		
		7	8	9
2002 / 2001	المجموع	0.4%	0.5%	0.7%
	الذكور	0.6%	0.4%	0.7%
	الإناث	0.1%	0.5%	0.7%
2013 / 2012	المجموع	0.6%	0.7%	0.8%
	الذكور	0.7%	1.0%	1.2%
	الإناث	0.4%	0.3%	0.4%

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

- **نسبة البقاء في الدراسة حتى الصف السادس (النسبة المئوية لمن يصلون فعلاً إلى الصف السادس من كل فوج من التلاميذ):**

حافظت نسبة البقاء حتى الصف السادس الابتدائي على مستواها المرتفع، وتعتبر هذه النسبة من النسب العالية جداً التي تدل على جودة التعليم في مملكة البحرين. ويبين ذلك أن نسبة التسرب قبل بلوغ الصف السادس منخفضة جداً، كما يبينه الجدول التالي:

جدول (٢٥): نسبة البقاء في الدراسة بحسب الصف

العام الدراسي	الجنس	الصف								
		1	2	3	4	5	6	7	8	9
2002 / 2001	المجموع	100.0%	99.8%	99.7%	99.6%	99.4%	99.2%	98.7%	95.8%	93.4%
	الذكور	100.0%	99.7%	99.5%	99.4%	99.1%	98.8%	98.1%	92.5%	88.4%
	الإناث	100.0%	99.9%	99.8%	99.7%	99.6%	99.4%	99.2%	98.5%	97.3%
2013 / 2012	المجموع	100.0%	99.6%	99.3%	99.0%	98.8%	98.6%	98.4%	97.8%	97.1%
	الذكور	100.0%	99.6%	99.2%	99.0%	98.8%	98.6%	98.4%	97.7%	96.7%
	الإناث	100.0%	99.6%	99.3%	99.0%	98.8%	98.7%	98.5%	98.1%	97.8%

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

- **نسبة الانتقال إلى مرحلتي التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي:**

احتفظت نسبة الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية ومن الإعدادية إلى الثانوية بمستواها العالي كما يبينه الجدول التالي، مما يدل على المستوى الذي وصل إليه التعليم بمملكة البحرين واستيعاب الجميع في كافة المراحل التي ينتقلون إليها، فقد كانت نسبة الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي٩٦,٢٪ في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ووصلت إلى ٩٩٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢. وكذلك الحال بالنسبة للانتقال من الإعدادي إلى الثانوي حيث ارتفعت النسبة من ٨٨,٥٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٩٧,٢٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول (٢٦): نسبة الانتقال إلى مرحلتي التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي

العام الدراسي	الجنس	من الابتدائي إلى الإعدادي	من الإعدادي إلى الثانوي	مؤشر تعادل الجنسين	
				من الابتدائي إلى الإعدادي	من الإعدادي إلى الثانوي
2002 / 2001	المجموع	96.2%	88.5%	1.04	1.15
	الذكور	94.3%	82.2%		
	الإناث	98.2%	94.4%		
2013 / 2012	المجموع	99.0%	97.2%	1.01	1.03
	الذكور	98.4%	95.8%		
	الإناث	99.6%	98.5%		

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

٢ - ٢- ٥ أفضل الممارسات في السياسات والبرامج والأنشطة

٢- ٢- ٥- ١في مجال التشريعات والسياسات:

من أفضل المكتسبات التي حققتها مملكة البحرين في العام ٢٠٠٥ صدور قانون التعليم رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥، الذي حدد فيه إلزامية التعليم للأطفال من سن ٦- ١٥ سنة، وقد سبق توضيح الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتفعيل خطة تنفيذ الإلزام في التعليم.

٢- ٢- ٥- ٢في مجال البرامج والأنشطة:

أولت السياسة التعليمية في مملكة البحرين أهميةً كبرى لتجويد نوعية التعليم الأساسي وتطويره في ضوء المستجدات المحلية والعالمية والتربوية وحاجات المتعلمين ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وفيما يلي عرض لأبرز البرامج والأنشطة في مجال جودة التعليم الأساسي التي تعتبر من أفضل الممارسات، وسيتم في الجزء الخاص بنوعية التعليم عرض المزيد من هذه البرامج والمشاريع.

وقد تم ضمن تطوير التعليم الابتدائي، تنفيذ مشروع تطبيق المنهج التكاملي للصف الأول الابتدائي، وتنفيذ البرامج التدريبية في مختلف المجالات، وإعداد الوثائق والأدلة المتعلقة بالإدارة المدرسية، وإعداد الاختبارات الوطنية لمادتي الرياضيات والعلوم، ووضع وثيقة نظام التقويم التربوي.

- **مشروع تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي:**

يهدف المشروع إلى: إكساب الطفل قدرة أكبر على تعلم هذه اللغة في سن مبكرة، والتأثير الإيجابي على النمو اللغوي للطفل عند تعلمه لغة أخرى بجانب لغته الأم. وتعزيز قدرة الطفل على تعلم مختلف المعارف والعلوم والتعامل مع تقنية المعلومات بشكل أفضل ومبكر.

وقد بدأت الوزارة في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، شملت (٢٠) مدرسة ابتدائية موزعة على محافظات المملكة، وتم التوسع في المشروع في العام الدراسي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م بإضافة (٢٠) مدرسة، وفي العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (٢٠) مدرسة أخرى، وهكذا حتى تم تعميمه على جميع المدارس الابتدائية والمدارس الابتدائية الإعدادية التي تضم الصف الأول الابتدائي، كما تم توفير المواد التعليمية وتغطية حاجة المدارس من المعلمين، وتدريب معلمي ومعلمات اللغة الإنجليزية بالمدارس الابتدائية على تطبيق المنهج.

- **التوسع في منهج التصميم والتقانة في التعليم الأساسي.**

تم البدء بتطبيق المشروع في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ واستمر التوسع التدريجي في تعميم المشروع ليشمل جميع المدارس الابتدائية في العام الدراسي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠. وقد قامت الوزارة بتقديم التدريب اللازم على تدريس مادة التصميم والتقانة لجميع معلمي ومعلمات المادة، كما تم تقويم تطبيق المشروع في المرحلة الثانية والثالثة من قبل فريق من الخبراء مع منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **مشروع تطوير التعليم الإعدادي:**

تهدف وزارة التربية والتعليم من هذا المشروع الذي انطلق بصدور القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يوليو ٢٠٠٣ إلى تطوير التعليم الإعدادي تطويراً شاملاً في مجال نظام التعليم، والإدارة المدرسية، والمناهج، والخطة الدراسية، واستراتيجيات التعليم، والتعلم والتقويم، وتدريب المعلمين، والبيئة المدرسية، وتفعيل أدوار مراكز مصادر التعلم ومختبرات العلوم والحاسوب، بالإضافة إلى تطوير مناهج اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات في هذه المرحلة.

وفي العام ٢٠٠٥ تم تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والتي أعدت حسب تقرير تشخيص واقع المرحلة الإعدادية. وتم اتخاذ الإجراءات العملية لتطوير مراكز مصادر التعلم ومختبرات العلوم بتوفير التجهيزات اللازمة.

وقد بدأت الوزارة في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تطبيق برنامج الجودة ضمن مشروع تطوير التعليم الإعدادي، حيث شمل التطبيق في مرحلته الأولى عشر مدارس إعدادية للبنين والبنات، موزعة على كافة محافظات المملكة، بحيث يتم التوسع في المشروع بصورة تدريجية.

كما عقدت الوزارة اتفاقية في إطار مكتب التربية العربي لدول الخليج لتطبيق منهج للرياضيات والعلوم بالمشاركة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وتتضمن الاتفاقية ٢٠٪ من الكلفة لتدريب المعلمين على تدريس المناهج.

وفي العام ٢٠١٠/٢٠١١ بدأت الوزارة بتطبيق مشروع تدريس اللغة الفرنسية في المرحلة الإعدادية في خمس مدارس إعدادية تمثل محافظات المملكة الخمس، اثنتان للبنين وثلاث للبنات، وقد تم اختيار أحدث المناهج التي تحقق تفاعل المتعلم، وتحقق له فرصة ممارسة اللغة في مواقف مختلفة. وقد تم التوسع في التطبيق في خمس مدارس جديدة في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ على أن يتم التوسع التدريجي في التطبيق حتى يتحقق التعميم. وقد تم تزويد الطلبة بأقراص مدمجة إضافة إلى كراسة خاصة للأنشطة والتدريبات وكتاب للطالب كما تم تزويد المعلمين بدليل للمعلم مع قرص مدمج حول أساليب تعليم اللغة الفرنسية.

- **برامج رعاية الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة:**

قامت وزارة التربية والتعليم بتشخيص حالات الفئات الخاصة من بطيئي التعلم وذوي الصعوبات التعلمية في المدارس وتحديد احتياجاتها، وتنظيم برامج عناية تعليمية مركزة ضمن خطة تعليمية شاملة، وإعداد الكوادر المتخصصة لها. ويستفيد من هذه البرامج (١٦٩) مدرسة، وتهدف إلى رفع المستوى التحصيلي للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في مادة اللغة العربية والرياضيات في ظل وجود معلم متخصص في التربية الخاصة تسانده الإدارة المدرسية والمرشد الاجتماعي.

كما نفذت الوزارة منذ العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ برنامج دمج أطفال متلازمة داون والتخلف العقلي البسيط دمجاً جزئياً في المدارس الحكومية بالتعليم الأساسي استعداداً للدمج الكلي أسوةً بدمج الأطفال الذين يعانون من صعوبات تعلم في الفصول العادية، والتوسع في البرنامج في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي، وتوفير كافة متطلبات رعاية هؤلاء الطلبة من توفير معلمين متخصصين في التربية الخاصة، وتهيئة المنحدرات والمرافق العامة والمصاعد الكهربائية في المباني المدرسية في جميع المدارس الحكومية، وتقديم خدمات تربوية مناسبة، وإعداد منهج خاص لهذه الفئة من الأطفال. وهذا البرنامج مطبق في (٥٣) مدرسة. ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية القدرات والمهارات الحسية والحركية وتعلم المهارات الأكاديمية الأساسية لدى هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما يتم احتواء الطلبة ذوي الإعاقة البصرية وعددهم (١٠٧) من خلال (٢٨) مدرسة، والطلبة ذوي الإعاقة السمعية وعددهم (٢٣٣) والطلبة ذوي الإعاقة الجسدية وعددهم (٢١٢).

- **رعاية الطلبة الموهوبين والمبدعين:**

تم التوسع في تطبيق برنامج التفوق والموهبة في المرحلة الابتدائية بواقع ٢٥ مدرسة عام ٢٠٠٥ من خلال خطط الكشف وتدريب المعلمين من خلال الابتعاث واستخدام التعلم الإلكتروني والبرامج الإثرائية، ويبلغ عدد المدارس المطبقة للبرنامج حاليا (٥١) مدرسة. وقد توجت جميع هذه المبادرات والبرامج في إنشاء مركز لرعاية الطلبة الموهوبين وذلك بالتعاون مع بيت التمويل الخليجي كقطاع خاص في ديسمبر ٢٠٠٥ ويهدف هذا المركز إلى كشف وتشخيص ومتابعة الموهوبين واستثمار قدراتهم الخاصة، للإبداع والمساهمة المتميزة في البناء والنماء، ويستقبل المركز جميع الطلبة الموهوبين من مختلف المراحل الدراسية في مختلف المجالات العلمية والفنية والرياضية ويقدم لهم الخدمات النوعية التي ترتقي بمواهبهم وتساعدهم على تنميتها.

- **في مجال رعاية الأطفال الأيتام:**

توفير الرعاية التعليمية لجميع الأيتام البحرينيين المكفولين من قبل صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين علاوة على الكفالة المادية، وقد شملت هذه الرعاية ما يلي:

- تكريم الطلبة المتفوقين من الأيتام في حفل كبير يقام تحت رعاية كريمة من قبل جلالة الملك، تشجيعاً للأيتام على التفوق والنجاح وتحفيزاً لهم على الاستمرار في التميز والتفوق الدراسي. فقد تم في عام ٢٠١٣م تكريم (٢٣٨) طالباً وطالبة من الأيتام المتفوقين دراسياً من مختلف المراحل الدراسية من الحاصلين على مجموع لا يقل عن ٩٥٪ في الشهادات النهائية (٨٨ للذكور و ١٥٠ للإناث).
- توفير حقيبة تعليمية بكل محتوياتها من أدوات وملابس مدرسية لجميع الأيتام المكفولين لديها والمنتظمين في المدارس والجامعات، وقد بلغ عدد المستفيدين من مكرمة الحقيبة المدرسية في العام ٢٠١٣م (٣٥٩٧) مقارنة بـ (٤٢٨٣) في العام ٢٠٠٥م.
- حرصاً من جلالة الملك على أن ينال أبنائه الطلاب المكفولين من قبل جلالته على فرص التعليم الكاملة بما يماثل أقرانهم واستكمال دراستهم الجامعية فقد أمر جلالته بتخصيص ٥٠ بعثة دراسية سنويا في جامعة البحرين للطلبة الأيتام، تقوم المؤسسة بالتكفل بدفع كافة الرسوم الجامعية وصرف مبلغ مالي لهم لشراء الكتب الدراسية والمستلزمات الجامعية وقد تم ابتعاث ٥٠ طالباً وطالبة في العام ٢٠٠٤ وفي العام ٢٠١٣م تم ابتعاث ٥٣ من الطلبة ليبلغ عدد الطلبة الحاصلين على بعثات جلالة الملك المفدى ٦٦٩ طالبا وطالبة ممن تنطبق عليهم شروط استحقاق البعثات (١٨٢ ذكور و ٤٨٧ إناث).

- **في مجال الإرشاد الاجتماعي والنفسي والمهني والصحة المدرسية:**

يهدف هذا المجال إلى تعيين مرشد اجتماعي واحد لكل ٣٠٠ طالب وطالبة في المدارس، وقد تم تطبيق هذا المعيار في عام ٢٠٠٤م والجدول التالي يبين تطور نصيب المشرف الاجتماعي من الطلبة ما بين العامين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول (٢٧): تطور نصيب المرشد الاجتماعي من الطلبة بين عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م وعام ٢٠١٣/٢٠١٢م

العام الدراسي	عدد الطلبة			عدد المرشدين الاجتماعيين			نصيب المرشد الاجتماعي من الطلبة		
	مدارس البنين	مدارس البنات	المجموع	مدارس البنين	مدارس البنات	المجموع	مدارس البنين	مدارس البنات	المجموع
2002 / 2001	58128	60001	118129	96	105	201	606	571	588
2013 / 2012	66030	66632	132662	180	262	442	367	254	300

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

كما يهدف الإرشاد الاجتماعي والنفسي والمهني والصحة المدرسية إلى التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة في مجال تعزيز الصحة المدرسية من خلال فتح مراكز للتأهيل الاجتماعي والإرشاد النفسي تضم عدداً من الأطباء النفسيين والمختصين في معالجة المشكلات النفسية

والاجتماعية للطلبة، وتساهم في برنامج تدريب المرشدين الاجتماعيين وتأهيلهم في تقديم الاستشارة النفسية والاجتماعية على نحو أفضل، وتعيين ممرضات بمدارس الوزارة بمختلف المحافظات ليقمن بمتابعة الحالة الصحية للطلبة، والكشف المبكر عن الأمراض المختلفة، وتنظيم برامج تدريبية مستمرة للمرشدين في مجال فحص السمع والنظر لطلبة المدارس ومجال الإسعافات الأولية.

وقد تم التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة من خلال تعيين عدد من الممرضات بمدارس الوزارة بمختلف المحافظات ليقمن بمتابعة الحالة الصحية للطلبة والكشف المبكر عن الأمراض المختلفة وتوفير متطلبات واحتياجات الممرضات في المدارس، والعمل جارٍ في التنسيق مع وزارة الصحة لتوفير المزيد من الممرضات للمدارس بهدف التعميم على جميع المدارس الحكومية. وبالتنسيق مع وزارة الصحة تم فتح مركزين للإرشاد النفسي كمرحلة أولى يضمان عدداً من الأطباء النفسيين والمختصين في معالجة المشكلات النفسية والاجتماعية للطلبة. كما قامت وزارة التربية والتعليم بابتعاث عدد من المشرفين الاجتماعيين للحصول على دبلوم الإرشاد النفسي.

٢- ٢- ٦ التحديات المتبقية:

تؤكد المؤشرات التعليمية على تحقيق مملكة البحرين لهدف التعليم للجميع بتمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم مجاني وإلزامي قبل حلول عام ٢٠١٥

تؤكد المستويات التي بلغتها المؤشرات التعليمية التي تم التطرق إليها سابقاً، على تحقيق مملكة البحرين لهدف التعليم للجميع بتمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي قبل حلول عام ٢٠١٥، وإكمال هذا التعليم. وبالرغم من هذه الإنجازات، فما زال هناك تحديات تواجه التعليم الأساسي وتتمثل في التالي:

- النمو السكاني وأثره على التعليم: إذ أن المعدل الإجمالي للنمو السكاني للفترة من ٢٠٠١- ٢٠١٠يبلغ (٧,٤٪) في مملكة البحرين (٣,٨٪ للبحرينيين ، ١١,٨ لغير البحرينيين) يعطي مؤشراً للحاجة إلى المزيد من الخدمات التعليمية للجميع بما فيهم غير البحرينيين ممن هم في سن التعليم ، مما يعني زيادة الأعباء على الدولة من حيث توفير المتطلبات التربوية كإنشاء المزيد من المباني المدرسية الجديدة وتوفير التجهيزات اللازمة للمدارس وتوفير الهيئات التعليمية المؤهلة، وسعت وزارة التربية والتعليم ضمن رؤيتها المستقبلية إلى تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم من خلال توفير كافة التسهيلات اللازمة في هذا الشأن وذلك من منطلق الشراكة وتخفيف الأعباء على الدولة.
- صعوبة تأمين المواقع المناسبة: على الرغم من الجهود التي تبذل لتلبية احتياجات التعليم من أبنية مدرسية تستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة، ومواكبة التطور النوعي للتعليم وتوفير مستلزماته، إلا أن هذه الجهود تعترضها بعض الصعوبات والمتمثلة في صعوبة الحصول على مواقع مدرسية بالمساحة التي حددتها معايير الأبنية المدرسية، بالإضافة على عدم استيعاب بعض المدارس القديمة لأية إضافة ممكنة لصغر مساحتها، وتنظر وزارة التربية والتعليم لهذا الجانب من التحدي بشكل عملي من خلال مفهوم

الإنشاء العمودي بدلاً من الأفقي لتوفير أكبر قدر ممكن من المساحة، والذي تبنته الوزارة وتعمل به حاليا عند تنفيذ المدارس الجديدة.

- ارتفاع كلفة المبنى المدرسي: فقد شهدت مملكة البحرين خلال الفترة الماضية تطوراً ملحوظاً على كافة الأصعدة، مما تطلب الأمر مواكبة التعليم لهذا التطور، وبالتالي تكون هناك حاجة لتطوير المباني المدرسية بما يلبي احتياجات التطوير بالأخذ بالاعتبار متطلبات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة الواجب توفيرها في الفصول الدراسية وإضافة مرافق تربوية متعددة (كالمختبرات وغرفة التدريب ومراكز الابداع وغرف الأنشطة المختلفة) وغيرها من المرافق التربوية المناسبة للتعليم الأساسي بالإضافة الى توفير متطلبات التعليم الالكتروني في الفصول الدراسية، وأدى التطوير في المبنى المدرسي إلى ارتفاع الكلفة.
- ارتفاع رواتب القوى العاملة في التعليم وأثر ذلك على البرامج التربوية، حيث تستحوذ مخصصات القوى العاملة في التعليم (من رواتب وأجور) على نسبة كبيرة من ميزانية مصروفات وزارة التربية والتعليم المتكررة، حيث تصل إلى ٨٦٪ تقريبا، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على حجم ونوعية البرامج التربوية التي تخدم عملية التطوير، وتدرس وزارة التربية والتعليم إيجاد بدائل مناسبة أخرى لتمويل بعض البرامج التربوية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

٢- ٢- ٧ الخطة المستقبلية للتعليم الأساسي:

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى الاستمرار في تحقيق إجراءات وخطة العمل التي سبق الإشارة إليها في (٢- ٢- ٢ خطة العمل الوطنية وبرنامج تحقيق تعميم التعليم الأساسي)، والتي تؤكد على ما يلي:

- مواكبة التوسع الكمي في تطبيق التعليم الأساسي الإلزامي، والاستمرار في إنشاء المدارس والمباني الأكاديمية الكفيلة باستيعاب جميع الطلبة وفق برنامج زمني محدد ووفق الكثافة السكانية للمناطق بمملكة البحرين.
- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم الأساسي والثانوي واضعة نصب عينها إخضاع كافة المدارس لمعايير ضمان الجودة، والالتزام بمعالجة جميع ما تصدره الهيئة الوطنية للمؤهلات ضمان الجودة من ملاحظات في تقاريرها بشأن تحسين أداء المدارس ورفع كفاءتها.

٢- ٣ الهدف الثالث: مهارات الحياة والتعلّم مدى الحياة

تتبنى وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين الاستراتيجية المبنية على الفلسفة المستمدة من المفهوم التربوي الخاص بالتربية المستمرة (التعليم مدى الحياة Lifelong Learning) الذي يهدف ببعده التربوي إلى تمكين المتعلم من تحقيق ذاته وإثراء حياته، لذا فقد استندت وزارة التربية والتعليم في برامجها على استراتيجية تدعم هذا المفهوم الحديث لفلسفة التعليم المستمر، كما واعتمدت هذه الاستراتيجية أيضاً في رسم وصياغة أهدافها، بما يتوافق مع قانون التعليم بمملكة البحرين.

٢- ٣- ١مجال التشريعات والقوانين في مجال مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة :

ويسعى التعليم المستمر بوزارة التربية والتعليم إلى تطوير وتحديث وتنمية قدرات ومهارات المجتمع البحريني المهنية والوظيفية وغيرها، لتمكينه من مواكبة آخر المستجدات على الساحة العالمية وتحقيق التنمية الوظيفية، ويتفاعل معها بالشكل الحضاري المطلوب لدفع عجلة التنمية في مملكة البحرين للأمام، من خلال توفير برامج متنوعة ومتعددة للجمهور بكافة فئاته ومستوياته، هذه البرامج التي تحددها الوزارة آخذة بعين الاعتبار حاجة سوق العمل والأفراد، إليها وما يكفل تحقيق أهدافها المرجوة.

وفقاً للمرسوم رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم، والمرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ الصادر بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٦ بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم تم إعادة تسمية إدارة تعليم الكبار لتكون إدارة التعليم المستمر، وتعد هذه الإدارة بقسميها (قسم محو الأمية وقسم التعليم المستمر) الجهة الإدارية المسئولة عن تنظيم وتنفيذ برامج تعليم الكبار دون مستوى القرائية والتعليم المستمر. وتتولى الإدارة عدد من المهام ذات العلاقة بالتعليم المستمر، ومن ضمنها ما يلي:

- دراسة تحديد احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل من البرامج التعليمية والتدريب المهني وفق مفهوم التعليم للجميع.
- إعداد الخطط العامة ببرامج التعليم المستمر والتثقيف المجتمعي ومتابعة تنفيذها وتطويرها بشكل منظم.
- الاتصال والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بنشاطات وبرامج التعليم المستمر والتثقيف المجتمعي.
- الترويج والتسويق لبرامج التعليم المستمر والتثقيف المجتمعي بالوسائل الإعلامية والتسويقية الفاعلة.

عُرِفت مملكة البحرين بريادتها في مجال الصناعة والتجارة منذ القدم، وبات الدور البارز والملحوظ الذي تلعبه المملكة في تشجيع الصناعة والتجارة محط تقدير وإعجاب من قِبل الجميع خاصة انها الدولة الاولى التي اهتمت في التعليم الفني والمهني منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. لذا سعت وزارة التربية والتعليم إلى تقديم مشروع جديد يعمل جنباً إلى جنب مع سوق العمل لتخريج كوادر وطنية وهو عبارة عن مشروع مسابقة المهارات المستوحى من المسابقة العالمية للمهارات.

- وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٠٢ – ٢١٤٩) الصادر بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٢ بتكليف وزارة التربية والتعليم بتنظيم المسابقة المهنية الوطنية والخليجية وقرار وزير التربية والتعليم رقم (٥١٠٤/ م ع ن /٢٠١٢) بتشكيل اللجنة الوطنية للمهارات (ملحق رقم ١) وقرار تشكيل لجنة تنفيذية للمهارات (ملحق رقم ٢)، وتندرج ضمن هذه اللجنة اربع فرق رئيسية تعمل يداً بيد لإنجاز المهام المطلوبة منها لإنجاح مسابقات المهارات بالجودة المنشودة: الفريق الفني، فريق تكنولوجيا المعلومات، فريق الإدارة والتنظيم، فريق العلاقات العامة والإعلام.
- صدر المرسوم الأميري رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ عن حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين آنذاك بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاسة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين في ذلك الوقت حيث أوكل المجلس إلى أمانته العامة مسؤولية الإشراف المباشر على قطاع الشباب والرياضة. إلى أن صدر المرسوم الأميري رقم (٥) لعام ١٩٨٣ بإنشاء المؤسسة العامة للشباب والرياضة، وتختص المؤسسة العامة للشباب والرياضة باقتراح وتنفيذ خطط ومشروعات وبرامج الشباب والرياضة وفق قرارات وتوصيات المجلس الأعلى للشباب والرياضة وذلك بالتعاون مع الأجهزة والهيئات المعنية في هذه المجالات، كما تساهم في توفير وتجهيز المنشآت الشبابية والرياضية وتوفير الفنيين اللازمين لها كما تقوم بإعداد وتدريب القيادات الشبابية والرياضية.

٢- ٣- ٢خطة العمل الوطنية لبرامج مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة:

تعمل جهات حكومية عديدة على وضع خطط وبرامج مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة، ويتم التنسيق بشأنها بحيث تتكامل مع بعضها البعض. وتستند خطة التعليم المستمر على التوجهات العامة التي تتضمن العناصر الأساسية التالية:

- التأكيد على أن يكون التعلم مدى الحياة دعامة أساسية من دعائم التربية وهو يعتمد على مهارات التعلم الذاتي، والتعلم عن بعد، والبحث والتقصي، والاختيار الواعي لمصادر المعرفة، وتنظيمها ونقدها ويبدأ التحضير له من التعليم الأساسي.
- تشجيع المؤسسات ذات العلاقة بخطط التنمية على الاهتمام بالتدريب المستمر للأفراد المنتمين لها، وتنمية البرامج ذات العلاقة بالنمو الوظيفي.
- إحداث تغييرات جذرية في فلسفة وأهداف برامج التعليم المستمر في وزارة التربية والتعليم بحيث تؤكد على الخصوصيات الثقافية والحضارية للوطن.

وفي ضوء ذلك أكدت وثيقة الرؤية التطويرية المستقبلية للتربية والتعليم في مملكة البحرين على أهمية "دفع العملية التعليمية لتبني استراتيجيات فاعلة لمفهوم التعليم مدى الحياة "، وحدد هدفين أساسيين للتعليم المستمر على النحو التالي:

- إتاحة فرص التعلم مدى الحياة لفئات متنوعة من المجتمع لتطويرهم وتزويدهم بالمهارات المختلفة لمواجهة التقدم المتسارع في ميدان المعرفة ومواكبة التطور العلمي والتقني وحاجات سوق العمل ورغبة الجمهور واحتياجاتهم التدريبية، مع الاهتمام بتنمية قدرات المرأة وتحقيق فرص التكامل الاجتماعي.
- التوسع في برامج التدريب على المهارات الأساسية التي يحتاجها الشباب والكبار.

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم الإجراءات وبرامج العمل لتحقيق الهدفين بالتعاون والتنسيق مع القطاعين الحكومي والخاص وذلك على النحو التالي: بناء البرامج التعليمية والمناهج للتعليم المستمر بأسلوب يدفع المتعلم إلى الاستمرارية في التعلم والبحث والاستقصاء باستخدام وسائط متعددة ومتنوعة واكتساب مهارات التعامل مع البرامج المحوسبة، للوصول إلى المعلومة المطلوبة. مع التأكيد على مفهوم تعليم الكبار الثقافي الذي يهدف إلى زيادة المعرفة بثقافة الآخرين.

- بناء برامج التعليم المستمر على بناء الفرد المنتج والمطلوب في السوق ليكون نداً للمتقدمين من الأسواق الأخرى، والتأكيد على الكفايات الأدائية عند اعتماد برامج التعليم المستمر.
- تسيير التطورات الحديثة في تكنولوجيا التعليم لخدمة تعليم الكبار ليكون أكثر حيوية وتحديث أساليبه مما ينعكس إيجابياً على مداخل وطرائق تنفيذ برامجه مع التأكيد على التعلم الموجه ذاتياً.
- استحداث قنوات تعلم مستمر منظم بعد الثانوية العامة تؤهل المتعلم لتخصص معين يساهم في تنمية المجتمع.

كما تم في العام ٢٠٠٥ وضع الاستراتيجية الوطنية للشباب: ٢٠٠٥- ٢٠٠٩، واشتملت على محاور رئيسية للشباب مثل التعليم والصحة والعمل والثقافة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرياضة والترويح والمشاركة وحقوق الإنسان. وحددت لكل محور قضايا جوهرية وأهداف وخطوات عمل. وتضمن محور التعليم والتدريب ثلاثة أهداف كالتالي:

- العمل على بناء نظام تعليمي نوعي.
- تعزيز مساهمة التعليم في بناء مواطنين مسئولين.
- إعادة توجيه التجربة التعليمية لتعمل على إعداد الشباب بشكل أفضل لعالم العمل والتوظيف التنافسي.

ونظرًا لما يمثله الشباب من مورد بشري ذا أهمية قصوى في برامج التنمية، فقد زاد اهتمام برنامج الأمم الإنمائي بالشباب؛ إذ وفقًا لتعريف الأمم المتحدة، يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر وأربع وعشرين (١٥- ٢٤) عامًا ١٨٪ من سكان العالم، إذ أن هناك نحو ١,٢ مليار شاب، وسوف يزداد عددهم بنحو ٧٢ مليون بحلول العام ٢٠٢٥.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أنّ الجيل الحالي من الشباب هو الأكثر عدداً من أي وقت مضى في التاريخ. و أنّ الشباب هم أصحاب المصلحة الأساسية في جميع جوانب التنمية، وبالتالي، فإنّ طاقاتهم، ودوافعهم ورؤيتهم هي العوامل الأساسية للتغيير الاجتماعي الإيجابي. وقد تزايد الاعتراف الدولي مؤخراً بضرورة

وضع الشباب في صميم جدول أعمال التنمية. أمّا في المنطقة العربية فيوجد السكان الأصغر سناً في العالم، ويفوق عددهم ١٠٠ مليون نسمة، وتتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة . كما وأن مملكة البحرين تُعد من المجتمعات الفتية حيث بلغت نسبة الشباب البحرينيين في الفئة العمرية ذاتها ٢٨,٤٪.

وبما أن «الإستراتيجية العالمية للشباب» للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٧ تتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية هي: التمكين الاقتصادي للشباب؛ والمشاركة الفاعلة في الشأن العام، إضافةً إلى بناء تقدّمٍ مرنٍ من شأنه الصعود بمستوى الفئة الشبابية الناشئة. وهي أهدافٌ تكاد تستوعبها الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١١- ٢٠١٥ بمملكة البحرين والتي تمت بلورتها من خلال عملية شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة العامة للشباب والرياضة، مع بعض التوسع حيث تدعو الاستراتيجية الوطنية للشباب إلى تعزيز ثقافة الانتماء إلى الوطن البحرين، وتؤكد على المستقبل المشترك لكل البحرينيين، وتمد الجسور بين التعليم والعمل، وتتطرق للتعليم المستقبلي بالتركيز على الربط بين التعليم والإبداع والابتكار، وتطوير المهارات من قبيل تكنولوجيا المعلومات.

وبما أنّ المؤسسة العامة للشباب والرياضة تستعد لإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب ما بعد ٢٠١٥ فإنها أخذت بعين الاعتبار التوجهات العالمية (استراتيجية الشباب العالمية للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٧)، وذلك لضمان تمكين الشباب وأخذ مساهماتهم بعين الاعتبار، وتيسير مشاركتهم ودعمها، والنأي بهم عن مظاهر العنف والانحراف، واستقطابهم من خلال برامج نوعية لها تأثير مباشر على الفرد والمجتمع، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على المبادئ الآتية:

- ضمان الاجماع والمشاركة الوطنية الواسعة. البدء بعمل ميداني لتفهم أوضاع الشباب واحتياجاتهم واهتماماتهم ومواطن قوتهم وآرائهم وطموحاتهم وما يحيط ذلك من مشكلات ومعوقات. التركيز على احتياجات الشباب من الجنسين وقدراتهم الكامنة على حد سواء.
- دمج المشاركة الفاعلة للشباب بين الجنسين في جميع جوانب عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- اتباع نهج متسق ومتكامل ومتعدد القطاعات ينطلق من التنسيق والتكامل بين الأطراف المعنية المختلفة المشارِكة في عملية نماء الشباب. التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات والجمعيات والآليات الحكومية وغير الحكومية من أجل بناء هذا النوع من العلاقات المترابطة.
- الضمان الأكيد لمشاركة الشباب من الجنسين.
- التعامل باحترام وتقدير وانفتاح مع تعدد الآراء.
- تبني أفق واسع من المنهجيات التشاركية لضمان المشاركة القصوى لكل الأطراف المعنية.

أهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب كالآتي:

- تنمية الوعي والاحترام والالتزام الفاعل لدى شباب البحرين بالمبادئ والقيم التي حض عليها الدين الاسلامي الحنيف بمصادر التشريع المتفق عليها وأكدتها الوثائق الوضعية المتمثلة في ميثاق العمل الوطني والدستور على أن ينبع ذلك من شعور عميق بالهوية والانتماء الوطنيين.

- نشر الوعي في المجتمع البحريني بالاحتياجات الشبابية واهتماماتهم وقضاياهم وآرائهم وأفكارهم وامكاناتهم وطموحاتهم.
- تحديد الجوانب الأساسية التي تستهدفها السياسات الشبابية وخطوات العمل.
- التركيز على مساهمات الشباب البحريني ومواطن قوته الفريدة وابرازها.
- إبراز الأنشطة والفعاليات وتعزيزها بما يساعد على تطوير المشاركة، والقيادة الفاعلة لدى الشباب في الحياة البحرينية العامة.
- إيجاد إطار عمل إجرائي متكامل للتعامل مع مختلف الفرص المتاحة للشباب والتحديات التي تواجههم في البحرين.
- تعزيز الأفكار والرؤى الجديدة والخيارات الحديثة المبتكرة للتعامل مع القضايا التي تواجه الشباب في البحرين.
- إيجاد آليات جديدة وفعالة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية في عملية نماء الشباب، بما فيها المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والشباب أنفسهم.

و ساهم المجلس الأعلى للمرأة في وضع استراتيجية الشباب العربي لدعم المرأة العربية في بناء المجتمع التي أطلقتها صاحبة السمو قرينة ملك مملكة البحرين ورئيسة منظمة المرأة العربية في دورتها الثانية في نوفمبر ٢٠٠٦م.

٢- ٣- ٣ الشراكات والعلاقات بين الوزارات في عمليتي تخطيط وتنفيذ برامج مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة:

تعمل عدة جهات على تخطيط وتنفيذ برامج مهارات الحياة والتعلّم مدى الحياة لجميع فئات المجتمع، حيث تقوم **وزارة التربية والتعليم** بوضع خطط العمل للبرامج التدريبية التي تخص الشباب والكبار، وتوفير برامج التدريب على المهارات المختلفة، وبخاصة تلك المهارات التي تتعلق بحياة الفرد، والتي من ضمنها الدورات التربوية والمهنية، ودورات محو الأمية الحضارية التي تهدف إلى زيادة الحصيلة المعرفية لدى الفرد وإكسابه بعض المهارات المهنية التي يحتاج إليها في عمله أو في مجالات الحياة المختلفة. وتقوم الوزارة بمتابعة مسارات الخطة حسب احتياجات المجتمع من البرامج التدريبية.

ولصندوق العمل (تمكين) دور أيضاً في وضع خطط وبرامج العمل لتدريب وتنمية القوى البشرية في البلاد وتزويدهم بالمهارات الأساسية ليصبحوا شركاء أساسيين في عملية التنمية الاقتصادية وتطويرها، من خلال دعم البرامج التدريبية والتأهيلية لإعادة تأهيل الخريجين العاطلين عن العمل والتي تقدمها المؤسسات التدريبية المختلفة ، وكذلك دعكم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساعدة الشباب في تكوين وإدارة أنشطتهم التجارية الخاصة بهم. .

وتضع **وزارة الصحة** ضمن خططها برامج للتدريب على المهارات الأساسية والتي تتمثل في تدريب العاملين الصحيين والتربويين على مهارات تقديم المشورة لفئة المراهقين والشباب والتعامل معهم، وتوفير خدمات

صحية تستهدف المراهقين والشباب، ونشر الوعي بينهم وكافة أفراد المجتمع من مخاطر التدخين ومخاطر أمراض العصر مثل مرض نقص المناعة.

وتعمل **وزارة التنمية الاجتماعية** على وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تنمية قدرات الأسرة والمرأة ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لها، وتشمل التدريب على مختلف أنواع الحرف اليدوية التي تتم في المراكز الاجتماعية لخدمة المجتمعات المحلية، وذلك بهدف إدماج المرأة في المجتمع والمساعدة على توفير دخل مناسب للأسرة، هذا بالإضافة إلى التدريبات الخاصة بمهن المرأة مثل الخياطة والتفصيل، وتصفيف الشعر وفن التجميل التي تقدمها المراكز الاجتماعية إلى جانب الجمعيات الاجتماعية.كما تسهم وزارة التنمية الاجتماعية في بناء قدرات الإنسان متعاونة في ذلك مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتركز الوزارة على أهمية إعداد الإنسان وتأهيله ليكون عنصراً اجتماعياً منتجاً يؤدي رسالة جديدة منطلقة في ذلك من رؤية حديثة متواكبة مع ما تفرزه العولمة من تحديات وتغيرات. ويرتكز العمل بمجالات الوزارة إلى الموجهات التي وردت في برنامج الحكومة ٢٠٠٣ والتزامات قمة التنمية الاجتماعية والاتفاقيات التي ارتبطت بها مملكة البحرين ومنها الاتفاقية العربية لتأهيل وتشغيل المعوقين رقم (١٧) والاتفاقية الدولية للتأهيل المهني وتشغيل المعوقين رقم (١٥٩) وقرارات المؤتمر الدولي للشيخوخة (مدريد ٢٠٠٢).

وتقوم **المؤسسة العامة للشباب والرياضة** بوضع خططها المتعلقة بكافة المجالات المتعلقة بالشباب، وذلك بالتشارك مع كافة الجهات المعنية من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الإعلام، وغيرها من مؤسسات حكومية وغير حكومية التي ساهمت في وضع الإستراتيجية الوطنية للشباب: ٢٠٠٥- ٢٠٠٩.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أنّ الجيل الحالي من الشباب هو الأكثر عدداً من أي وقت مضى في التاريخ. و أنّ الشباب هم أصحاب المصلحة الأساسية في جميع جوانب التنمية، وبالتالي، فإنّ طاقاتهم، ودوافعهم ورؤيتهم هي العوامل الأساسية للتغيير الاجتماعي الإيجابي. وقد تزايد الاعتراف الدولي مؤخراً بضرورة وضع الشباب في صميم جدول أعمال التنمية. أمّا في المنطقة العربية فيوجد السكان الأصغر سناً في العالم، ويفوق عددهم ١٠٠ مليون نسمة، وتتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة . كما وأن مملكة البحرين تُعد من المجتمعات الفتية حيث بلغت نسبة الشباب البحرينيين في فئة العمر (١٥- ٢٤ سنة) ٢٠٪.

٢- ٣- ٤ مؤشرات الأداء في تحقيق هدف مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة:

٢- ٣- ٤- ١ المؤشرات الكمية:

- **معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ سنة:**

تتميز مملكة البحرين بأعلى نسبة لمعرفة القراءة والكتابة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥- ٢٤ سنة حسب تعداد السكان العام ٢٠١٠، حيث بلغت نسبة القرائية لدى البحرينيين (٩٩,٦٪) من جملة السكان من نفس الفئة وكانت نسبتها بين الذكور (٩٩,٧٪) في حين كانت نسبة القرائية لدى الإناث (٩٩,٦٪) في العام ذاته.

وتشير هذه البيانات إلى أن هذه المعدلات قد تحسنت بشكل بسيط عن العام ٢٠٠١ حيث بلغت النسبة في ذلك العام (٩٩,٣٪) من جملة السكان البحرينيين من نفس الفئة.

شكل (٤)

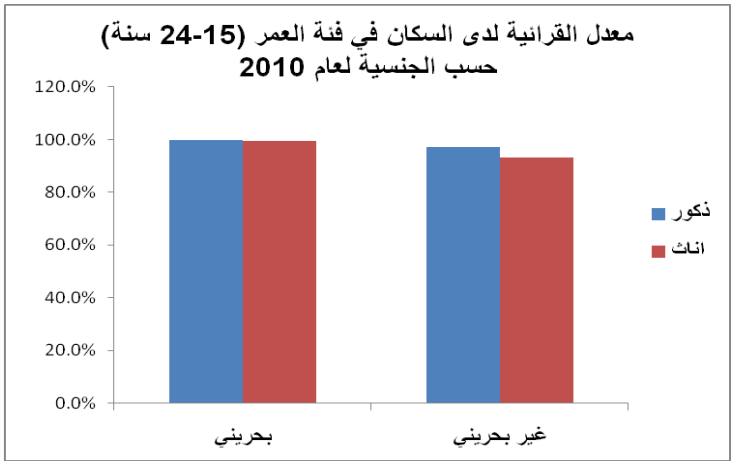

- **<u>نسبة القيد الإجمالي في التعليم والتدريب الفني والمهني:</u>**

يضم التعليم والتدريب الفني والمهني بمملكة البحرين مجموعة من المسارات الفنية والمهنية في مرحلة التعليم الثانوي (الصفوف ١٠- ١٢) ويعكس ذلك وجود اهتمام بالجانب التطبيقي الذي يُقدم عليه الطلبة لاكتساب مهارات فنية ومهنية كل في مجال تخصصه.

وبلغت نسبة الطلبة المسجلين بتلك المسارات ٢٠٪ ما نسبته (٣٥٪ للذكور و ٦٪ للإناث) في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، مقارنة بـ ١٥٪ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ ما نسبته (٣٠٪ للذكور و ٣٪ للإناث). والجدول التالي يبين تطور عدد طلبة المرحلة الثانوية ونسبتهم المئوية في مجال التعليم الفني والمهني للعامين لدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠١٢/٢٠١٣.

جدول (٢٨) تطور نسبة الطلبة المسجلين في المسارات الفنية والمهنية في التعليم الثانوي للعامين الدراسيين ٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣

السنة	عدد الطلبة				نسبة الطلبة المسجلين بالمسارات الفنية والمهنية (٪)
	الجنس	المسار العام والديني	المسارات الفنية والمهنية	المجموع	
2002/2001	**المجموع**	21092	3846	24938	15
	ذكور	8157	3483	11640	30
	إناث	12935	363	13298	3
2013/2012	**المجموع**	27770	6970	34740	20
	ذكور	11328	5991	17319	35
	إناث	16442	979	17421	6

المصدر: قسم الإحصاء التربوي بوزارة التربية والتعليم (البحرين)

- **معدل الانتقال إلى مرحلتي التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي:**

لقد تمت الإشارة في الجزء الخاص بالتعليم الأساسي ضمن المؤشرات النوعية إلى ارتفاع معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية ومن الإعدادية إلى الثانوية، حيث بلغ معدل الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي ٩٦,٢٪في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ووصل إلى ٩٩٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ . وكذلك الحال بالنسبة للانتقال من الإعدادي إلى الثانوي حيث ارتفع المعدل من ٨٨,٥٪ إلى ٩٧,٢٪ لنفس العامين الدراسيين. وهذا يعني أن غالبية أعداد الطلبة والطالبات الناجحين من المرحلة الابتدائية يلتحقون بالتعليم الإعدادي، وهناك تطور ملحوظ في انتقال طلبة المرحلة الإعدادية للتعليم الثانوي والجدول التالي يبين ذلك:

(جدول رقم ٢٩) نسبة الانتقال إلى مرحلتي التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي

العام الدراسي	البيانات	من الابتدائي إلى الإعدادي (٪)	من الإعدادي إلى الثانوي (٪)	مؤشر تعادل الجنسين	
				من الابتدائي إلى الإعدادي	من الإعدادي إلى الثانوي
٢٠٠١ ٢٠٠٢	المجموع	96.2	88.5	1.04	1.15
	الذكور	94.3	82.2		
	الإناث	98.2	94.4		
٢٠١٢ ٢٠١٣	المجموع	99.0	97.2	1.01	1.03
	الذكور	98.4	95.8		
	الإناث	99.6	98.5		

المصدر: قسم الإحصاء التربوي بوزارة التربية والتعليم (البحرين)

شكل (٦)

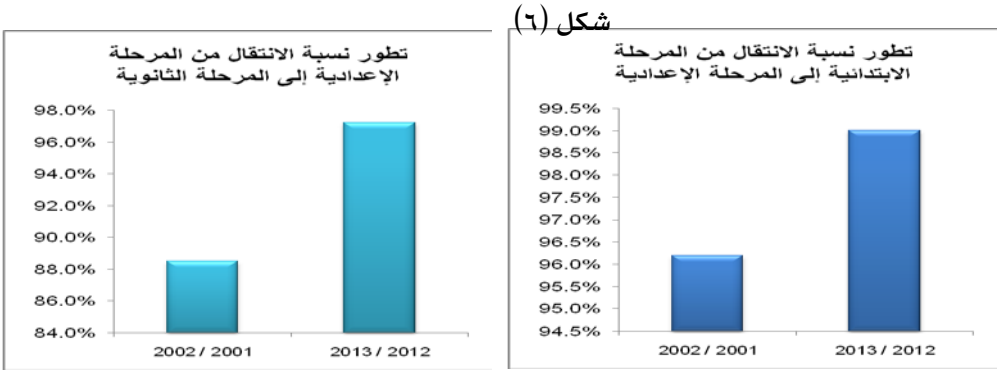

٢- ٣- ٥ أفضل الممارسات في البرامج والأنشطة

تكمن المبررات الأساسية لاختيار البرامج المستقبلية في مجال تنمية مهارات الحياة إلى احتياجات ومتطلبات المجتمع البحريني من برامج نوعية، وطبيعة المتعلم، وأهمية الارتقاء بالكفايات المهنية لدى العاملين بمختلف المؤسسات إلى جانب العاطلين عن العمل.

كما وأن التوجه العام للمملكة هو تنمية الموارد البشرية باعتبارها الثروة الأساسية لنهضة المجتمعات، فقد اهتمت حكومة مملكة البحرين من خلال صندوق العمل تمكين على تنمية الموارد البشرية بطرح برامج نوعية.

أولاً : صندوق العمل تمكين

تعتبر تمكين جهة شبه مستقلة تتمتع بقدر من الاستقلال تقوم بوضع وصياغة الخطط الاستراتيجية وخطط العمل لاستغلال الرسوم التي تقوم بجمعها هيئة تنظيم سوق العمل من أجل تحقيق الرفاهية الشاملة للبحرين عن طريق الاستثمار في تحسين قدرات التوظيف للمواطنين البحرينيين وخلق وتوفير الوظائف وتقديم الدعم الاجتماعي.

الهدف الرئيس لتمكين دعم البحرينيين لكي يصبحوا الخيار الأمثل في سوق العمل، ودعم القطاع الخاص ليكون المحرك الأساسي في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتسعى تمكين إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

- تعزيز عملية تأسيس وتطوير المؤسسات
- توفير الدعم لتحسين إنتاجية ونمو الأفراد والمؤسسات .

وينضوي تحت كل من هذه الأهداف عدد من الآليات والبرامج الكفيلة بتحقيق هذين الهدفين، تم وضعها بناء على دراسات مستفيضة لتحديد الثغرات الموجودة في سوق العمل على صعيد الأفراد والمؤسسات معا وطرق معالجتها. . كما تعمل على إطلاق أكثر من ٢٠ مبادرة جديدة، وتتنوع هذه المبادرات بين برامج تدريبية لتطوير الموارد البشرية - سواء أكانوا طلابا أو موظفين أو أرباب عمل أو باحثين عن عمل مع مطابقة المهارات المكتسبة لمتطلبات السوق، وبين برامج نوعية أخرى لتعزيز إنتاجية الأفراد والمؤسسات من خلال زرع الثقافة والوعي حول مفاتيح النجاح في القطاع الخاص. بالإضافة إلى برامج أخرى مخصصة لتطوير المؤسسات، سواء أكان ذلك من خلال برامج توفر خدمات استشارية عالية المستوى لتحسين أداء المؤسسات، أو برامج تمويلية لسد فجوة التمويل بالنسبة للمؤسسات، وجملة من المشاريع الوطنية الأخرى الهادفة إلى تعزيز بيئة الاستثمار في البحرين.

تطوير الشراكة الاستراتيجية :

تتمثل إستراتيجية تمكين في الاستثمار في الابتكار ودعم تطوير المشاريع والبرامج وغيرها من الأنشطة الرائدة التي تعمل على التحفيز والتشجيع المكثفين لنمو القطاع الخاص وتوفير فرص العمل فيه، ومن أجل دعم هذا الجهد فإن تمكين تعمل بشكل فاعل على إقامة شراكات إستراتيجية مع مؤسسات الدراسات الإستراتيجية ومؤسسات الأبحاث التي تتمتع باعتراف على مستوى العالم من أجل التطوير المشترك للأبحاث الاقتصادية والسوقية والمشاريع المقترحة التي تستفيد منها جميع الأطراف لدعم غايات المؤسسة وأهدافها ورؤية عام ٢٠٣٠م، وتسعى من خلال هذا المشروع إلى تحسين خبراتها والتشارك بالمعارف والرؤى والتجارب مع مؤسسات الدراسات الاستراتيجية الأخرى كما تسعى إلى عرض مشاريعها المتخصصة وبرامجها الفريدة.

المبادرات الحالية:

- **مركز الخليج للأبحاث** :التعاون في مجالات الدراسات والبحوث، وتعزيز تبادل الخبرات والمعرفة.
- **جنسس – بيت التمويل الكويتي** :تطوير ودعم الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المملكة

الدراسات والبحوث:

ومن أهم أولويات إدارة التخطيط والتطوير دراسة الإحصاءات والمعلومات الاقتصادية والتجارية واتجاهات سوق العمل وذلك لدعم مشاريع محددة في استراتيجية الصندوق و تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية. إن هذه الدراسات تقيس وتحلل التطورات الاقتصادية وبالاجتماعية بما فيها تأثير وتقييم الفرص والمخاطر المتصلة بمشاريع تمكين.

وقد شرعت تمكين في تنفيذ عدد من مشاريع البحث والدراسات ومنها:

١. دراسة فجوة احتياجات السوق
٢. الدراسة البحثية لسد فجوة المهارات
٣. بحث مدى جاهزية المؤسسات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
٤. بحث نظام إدارة الجودة
٥. بحث حول رياض الأطفال
٦. دراسة مستوى الإرضاء من برنامج التطوير في السلم المهني
٧. دراسة قطاع الدعاية والإعلان
٨. دراسة المهن
٩. دراسة هيويت لأفضل أصحاب الأعمال
١٠. تجميع المعوقات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
١١. دراسة أخلاقيات العمل
١٢. دراسة تطوير التدريب والتوظيف

١٣. دراسة المعوقات الرئيسية والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين

والمتفحص لتلك الدراسات يجد أنها تصب في محاور التعليم للجميع، ومن أبرز تلك الدراسات والتي تتمحور حول الشباب وتمكينه من خلال برامج تنمي مهارات الحياة لديه وتؤهله للانخراط في سوق العمل والتركيز على إعادة هندسة بنية مناهج التعليم الفني والمهني وتعزز من قدرته من خلال طرح برامج نوعية أبرزتها دراسة فجوة احتياجات السوق والدراسة البحثية لسد فجوة المهارات التي بالفعل أدت إلى إعادة النظر في المناهج بالتنسيق والتعاون على الصعيد المحلي مع تمكين وعلى مستوى المنظمات العالمية بالتنسيق مع منظمة اليونسكو.

حيث رفعت التقارير إلى وزارة التربية والتعليم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحديد فروقات العرض والطلب في سوق العمل البحريني واحتياجات ومتطلبات نمو وتطوير المهارات، إلى تحقيق إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتمكين ألا وهي إيجاد وتطوير والانتفاع من كفاءات ومهارات البحرينيين وإيجاد فرص عمل ذات قيمة مضافة ومسارات وظيفية للمواطنين .كما زودت جميع الجهات المختصة والمعنية بنتائج الدراسة، بما في ذلك المؤسسات التدريبية والأكاديمية والطلاب وأرباب العمل والعمال والباحثين عن عمل. حيث رسخ البحث ثقافة التطوير الوظيفي والوعي والتوجيه في منشآت سوق العمل.

ثانيًا: اللجنة الوطنية للمهارات:

من اهداف وزارة التربية والتعليم وصندوق العمل (تمكين)، دعم البحرينيين ليصبحوا الخيار الامثل في دعم جودة مخرجات التعليم وتحسين وتطوير إنتاجيته. تكفّل الصندوق بدعم مشروع مسابقة المهارات من خلال الشراكة الاستراتيجية بين وزارة التربية والتعليم و (تمكين) بميزانية تقدر بـ ٣٣٨,٧٠٤,٠٠٠ دينار بحريني ، واللجنة الوطنية هي الجهة المنظمة والمتعاونة مع الجهات التي تُعنى بتنظيم مسابقات المهارات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي والعالمي.

مسابقة المهارات:

برزت مكانة التعليم والتدريب من بين القطاعات المؤثرة في الاقتصاد البحريني باعتباره أهم ركائز تنمية الموارد البشرية وارتبطت برامجه ارتباطاً وثيقاً بمخطط التنمية **في القطاع الصناعي بالمملكة نظراً لدوره الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وضمان استمراريتها وتطورها.**

وفي <u>مجال بناء القدرات</u> تُعد مسابقة المهارات إحدى الفعاليات الهامة التي تحظى باهتمام إقليمي ودولي على نطاق واسع، نظرا لأنها تساعد على رفع مستوى المهارات في مختلف المهن الصناعية وخلق الوعي لدى الهيئات والمؤسسات والشركات الصناعية بأهمية رفع مستوى تلك المهارات، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام لدى المواطنين بأهمية التدريب الفني والمهني للفرد والمجتمع، لذا أصبح من الضروري العمل على المحافظة عليه وتطويره واستثماره. إن إقامة مسابقة المهارات والاستمرار فيه تمثل لبنة أساسية في بناء المستقبل المهني.

كما وتساهم مسابقة المهارات في إعداد برامج تدريبية مكثفة لا تقل عن ٢٦٠ ساعة تدريبية بالتعاون مع صندوق العمل (تمكين) من قبل نخبة من المدربين في مجالات عدة واخضاع الناشئة والشباب لها لتنمية قدراتهم والالمام بالاختبارات العالمية ككل لتأهيل الأفضل من بين المتدربين للمشاركة في المسابقات الإقليمية والعالمية، و تهيئة مواقع تدريبية تحاكي المسابقة الخليجية والعالمية للمهارات .

أهداف مسابقة المهارات الوطنية نشر ثقافة سائدة بين شرائح المجتمع المحلي لرفع كفاءة وقدرة الشباب من خلال المشاركة في مسابقة المهارات الخليجية (World Skills GCC) او العالمية (World Skills International) ليتبوأ شباب المملكة مركز مرموقًا على الصعيد المهني :

ومن أبرز أهداف المسابقة الآتي :

- تشجيع الشباب البحريني للاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني والانخراط في الوظائف الفنية والمهنية.
- تعزيز التواصل بين قطاعي العمل والتعليم.
- المساهمة في تطوير برامج التعليم الفني والتدريب المهني.
- تحقيق مبادئ تكافؤ الفرص والتنافسية والتنمية.
- زيادة الوقت التدريبي لدى المتسابقين وتكثيف البرامج التدريبية لأصحاب المهارات.
- اختيار أفضل المتسابقين لتمثيل مملكة البحرين في المسابقات الإقليمية والعالمية.
- المساهمة في ابراز اصحاب المهارات في مختلف المجالات.
- المساهمة في تعزيز اقسام التعليم الفني بأحدث الأجهزة والمعدات.
- المساهمة في ابراز المكانة الفعلية لمملكة البحرين.
- إعطاء دور اكبر للفرد البحريني لإبراز مهارته من خلال التنافس الشريف.

كما وأن من أبرز الممارسات على صعيد وزارة التربية والتعليم ما يلي :

ثالثاً : برامج التعليم المستمر :

- برامج محو الأمية الحاسوبية للموظفين وأولياء الأمور .
- برامج اللغات: اليابانية، التركية، الفرنسية.
- البرامج التقنية: صيانة الحواسيب، الشبكات الداخلية، تركيب وصيانة أجهزة الأطباق اللاقطة (الستلايات).
- برامج التطوير المهني: الأمن والسلامة، برامج التمهين للمعلمين، السفر والسياحة.
- برامج إدارية وتطويرية: إدارة صف الروضة، إدارة المكتبات، كتابة التقارير الإدارية..الخ

وتستهدف تلك البرامج، العاملين بمجال الوظائف والمهن، والمهتمين بتنمية وتطوير قدراتهم الذاتية، والدارسين والدارسات في مراكز إدارة التعليم المستمر.

رابعًا : مشروع وثيقة منهج مهارات الحياة (الشخصية والاجتماعية والصحية للصفوف من ١- ١٢):

بناءً على القرار الإداري رقم (١٠٢) الصادر من إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم بتاريخ في ٦ نوفمبر ٢٠٠٢م، قامت وزارة التربية والتعليم بتشكيل فريق تطوير مناهج التربية الصحية والبيئية والمهارات الحياتية، يختص بإعداد وثيقة الإطار العام لمناهج التربية الصحية والتربية البيئية والمهارات الحياتية بالمفهوم الشامل مشتملاً على الأهداف ومصفوفة المدى والتتابع للمفاهيم والقيم والمهارات. وقد تم وضع الإطار العام في عام ٢٠٠٣م.

حيث يُعد منهج مهارات الحياة أحد المناهج المتطورة التي بادرت الوزارة إلى استحداثه ، والذي أولى المنهج المهارات الشخصية والاجتماعية والمهارات الصحية أهمية قصوى . ومن أبرز ما يميز هذا المنهج أنه لا يعد منهجا قائما بذاته بل يتم تناوله على نحو اندماجي تكاملي من خلال المقررات الدراسية المختلفة بحسب مضمون كل منها . كما أن الدولة تعول على هذا المنهج في تفعيل الكفايات البينية المؤطرة للمناهج الدراسية المطورة التي يتم بناؤها من منطلق توجهات مملكة البحرين نحو إعادة صياغة مواردها البشرية وإعدادها لتولي مسؤولياتها في ترجمة أهداف الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ وتحقيقها واقعا ملموسا .

وقد بادرت إدارة المناهج بتفعيل وثيقة منهج مهارات الحياة عن طريق إدماج بعض المهارات في كتب التربية الأسرية ككتاب الصف السادس الابتدائي والصف الثاني الإعدادي . كما تم إعداد تدريبات ومناشط مختلفة حول مهارات الحياة الصحية للمرحلة الثانوية ، وإعداد دليل لتفعيل هذه المناهج من خلال الأنشطة اللاصفية ، وبالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة .

وإلى جانب تضمين المقررات الدراسية كفايات تعزز قدرة الشباب على امتلاك مهارات حياة تساعدهم على أن يكون الخيار الأمثل تكريسًا لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

" يتيح التعليم للمواطن البحريني القدرة على تحقيق أقصى إمكانياته في الاقتصاد والحكومة والمجتمع، كما أنه يشكل ويطور الأجيال القادمة من القادة الذين تحتاجهم مملكتنا، ويعطي البحرينيين المهارات والمعرفة والقيم التي يحتاجون إليها لكي يصبحوا الخيار الأمثل لشغل الوظائف ذات القيمة المضافة العالية."

خامسًا : البرامج اللاصفية التي تقدمها وزارة التربية والتعليم ووزارات الدولة المختلفة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني والتي يمكن إيجازها في الآتي :

١ - الأندية الصيفية للطلبة

تعمل وزارة التربية والتعليم على تقديم برامج وأنشطة في مختلف المجالات الثقافية والرياضية لليافعين والشباب من خلال الأندية الصيفية التي بُدء بتطبيقها منذ العام ٢٠٠٥، وتهدف هذه الأندية الصيفية إلى تقديم خدمات وبرامج أنشطة تربوية تتناسب واحتياجات وميول الطلبة لإعدادهم للحياة وإكسابهم الكفايات الأساسية لبناء شخصيتهم وصقل قدراتهم في جميع المجالات لخدمة مجتمعهم.

٢ - برنامج جلوب (GLOBE) في مملكة البحرين:

برنامج جلوب GLOBE هو برنامج دولي، عملي، وتعليمي، وعلمي عن البيئة، يتضمن إيجاد فريق بحث على نطاق العالم بأسره ويتكون هذا الفريق من طلبة ومعلمين بالتعاون مع علماء في مجال البيئة في محاولة لتعلم المزيد عن كوكب الأرض من خلال جمع بيانات ومشاهدات يقوم بها الطالب. ويعتبر هذا البرنامج منتدى للطلبة يمكنهم من الاتصال بأقرانهم حول العالم من خلال شبكة الإنترنت، حيث يقومون بإدخال بياناتهم واستقبال بيانات المدارس الأخرى مما يزيد من فهمهم البيئي. ويهدف البرنامج إلى زيادة الوعي البيئي لدى الطلبة في العالم بأسره، وتنمية مهاراتهم العلمية، كما يهدف البرنامج إلى تنمية حب الطلبة لبيئتهم والمحافظة عليها والتعلم الذاتي لطرق البحث العلمي، وتنمية روح العمل الجماعي لديهم.

ولتحقيق أهداف البرنامج فقد تم تحديد عدة ميادين للبحث تشمل: الجو والمناخ، علم المياه، التربة، والغطاء الأرضي. وإضافة بحثان مساندان آخران هما: نظام تحديد الموضع الكروي لموقع البحث GPS، وبحث الفصول.

بدأ البرنامج في مملكة البحرين في ٢٠٠١/٦/١٦بتوقيع اتفاقية بين وزارة التربية والتعليم و سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة، وتقوم الوزارة بالإشراف العام على هذا البرنامج مع السفارة. وتم اختيار مدرسة ثانوية واحدة للبدء بتطبيق البرنامج، وبعد نجاح التجربة تم التوسع بالبرنامج كمرحلة ثانية وإشراك ٦ مدارس ثانوية أخرى في مارس ٢٠٠٢، وفي المرحلة الثالثة تم تطبيق البرنامج في ١١ مدرسة حكومية أخرى في المراحل التعليمية المختلفة في سبتمبر ٢٠٠٢.

يشتمل البرنامج على العديد من الأنشطة و الفعاليات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ولتفعيل هذا البرنامج في مملكة البحرين، تم تشكيل فريق أساسي يتكون من جهات حكومية وغير حكومية مختصة بالبيئة وذلك للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في مجال البيئة. بالإضافة إلى تشكيل فريق أساسي لتفعيل البرنامج في كل مدرسة يتكون من مجموعة من المعلمين في التخصصات المختلفة (أحياء , فيزياء , جغرافية , لغة إنجليزية , حاسوب) ومجموعة من الطالبات، وعمل ملف خاص بالبرنامج والأنشطة المتعلقة به في كل مدرسة.

٣ - إنجاز البحرين

تأسس مشروع إنجاز البحرين " Junior Achievement "، العضو في برنامج إنجازات الشباب العالمي، والتي تضم في عضويتها ١٢١ دولة، وهي مؤسسة غير ربحية تحظي بدعم من الشركات والأفراد في المقام الأول، ويتم هذا الدعم في عدة صور منها الدعم المالي أو المعنوي، أو من خلال المتطوعين على تقديم برامج تدريبية.

يهدف برنامج مؤسسة إنجاز إلى تعليم وتحفيز الشباب لتقدير أهمية المشروعات والأعمال والاقتصاد في تحسين نوعية حياتهم، وتتيح المراكز الطلابية لطلبة "إنجاز البحرين" الفرصة للتواصل مع غيرهم من الطلبة في إطار برنامج إنجازات الشباب في أنحاء العالم من خلال برامج تفاعلية عبر الانترنت.وقد بدأت

مؤسسة إنجاز البحرين بتطبيق برامجها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم منذ العام الدراسي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ بعدد مدرستين، وتم تعميمه على كافة مدارس المملكة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤.

٤ - برنامج (تكوين):

تم إعداد وتنفيذ برنامج التدريب الميداني التكويني "تكوين" في مواقع العمل لطلبة المستويين الثاني والثالث الثانوي المسار الصناعي بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل المختلفة، والذي يعد أحد أهم الركائز في البرنامج المطور للتعليم الفني والمهني. حيث تساهم هذه البرامج في صقل المهارات بشقيها النظري والعملي التي تم اكتسابها في المدارس، وإتاحة الفرصة أمام الطلبة لمعايشة مناخ العمل والتعرف على الحياة العملية.

كما ويهدف برنامج "تكوين" إلى الآتي:

- تعريف الطلبة بمجالات العمل المختلفة المتوقع الالتحاق بها مستقبلاً والمرتبطة بالتخصصات الدراسية مما يساعد في تحديد توجهاتهم مستقبلاً.
- ربط المادة العلمية بالمهنة وذلك من خلال تطبيق ما يتم تعلمه من مهارات ومعرفة في المدرسة عن طريق التدريب العملي ميدانياً.
- تعزيز وتنمية العلاقة والشراكة مع مؤسسات سوق العمل.
- تزويد الطلبة بالمهارات والخبرات وأخلاقيات العمل المطلوبة في الحياة العملية من خلال معايش ظروف العمل الفعلية.
- تثقيف وإشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية من خلال اللقاءات التي تسبق عقد البرنامج التدريبي.
- معايشة التطور التكنولوجي في سوق العمل.
- تهيئة الطلبة للالتحاق بسوق العمل بسلاسة.

ونتيجة لأهمية البرنامج ودورة في صقل المهارات المهنية لدى خريجي المسار الصناعي، أخذت وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص التوسع التدريجي في تطبيق البرنامج لطلبة المستويين الثاني والثالث، بحيث وصل إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج إلى (٤٤١٦) طالب وطالبة في المسارين التجاري والصناعي في العام الدراسي 2014/2013م مقارنة بعدد الطلبة عند تطبيق البرنامج في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩حيث بلغ عدد الطلبة (٩٦) طالب وطالبة فقط.

٥ -IEARN

برنامج يعني بالتعلم من خلال المشاريع، حيث يعمل الطلبة في مجموعات بالتواصل مع اكثر من ١٢٠ دولة من أجل حل مشكلة (مرتبطة بالمنهج/ وحقيقية) ، حيث يختار الطلبة طريقة معالجة المشكلة والأنشطة المناسبة ، بجمع المعلومات من مصادر متنوعة ، ويقومون بتوليفها وتحليلها واستنتاج المعرفة منها..

أهداف البرنامج:

- تطوير مهارات الطلبة لمواكبة التقنية / المعلومات
- مساعدة المعلمين على إيجاد وسائل تقويم ملائمة لتعلم الطلبة وذلك من خلال المنتج النهائي للمشروع.
- مساعدة الطلبة على اكتساب مهارات الحياة (مثل الاستفادة من الوقت والمصادر المتاحة ، تحمل المسئولية ، التعامل مع الآخرين ، والتعلم من خلال التجربة ....الخ)
- تعزيز التوجيه الذاتي والدافعية لدى الطلبة.
- تمكين الطلبة من التفكير الناقد لتجاربهم والربط بينها ومعايير التعلم المحددة.
- توفير أنماط تعلم متنوعة.
- خلق بيئة تنافسية تتميز بالمجازفة.

٦ - برنامج رواد الأعمال

برنامج " رواد الأعمال " في التعليم الثانوي، يسعى إلى تشجيع روح المبادرة والريادة لدى الطالب البحريني وإعداده لتحمل المسئولية، ومساعدته ليصبح من أصحاب المشاريع أو الأعمال الحرة والمفكرين الذين يسهمون في التنمية الاقتصادية والمستدامة في البحرين.إن البرنامج لا يستند على كتاب مدرسي، والتعلم يرتكز على الواقع، حيث تتاح فرصة المخاطرة وإدارة النتائج والاستفادة منها ، بالالتقاء مع مستثمرين وأصحاب أعمال للاستفادة من خبرتهم الحياتية الواقعية .

ويهدف البرنامج إلى:

- تعزيز جهود المملكة الرامية إلى المحافظة على المهن التقليدية الأصيلة.
- التطوير الذاتي للأفراد في ظل التنمية الاقتصادية والمجتمع المعرفي.
- كسر الحواجز التقليدية المرتبطة بالعمل الحر.
- رفع الكفاءة المعيشية عن طريق تطوير العامل البشري وتأهيل الأجيال الصغيرة.
- تحقيق الرضا الوظيفي لدى الطالب وتشجيع روح المبادرة والإبداع لديه ليكون رئيس نفسه في العمل
- تعزيز الشراكة بين التعليم ومؤسسات سوق العمل
- نشر ثقافة العمل الحر في المجتمع والمساعدة على استثمار أنواع الأعمال كافة.
- دعم الفكر الريادي في التجارة والأعمال والمشروعات.

٧ - المؤسسة العامة للشباب والرياضة

هي السلطة الحكومية المختصة برعاية قطاع الشباب والرياضة التي تلعب دورا رياديا في رعاية الشباب وتطوير قدراتهم البدنية والذهنية واستثمار أوقاتهم الحرة في تنمية مهاراتهم الحياتية وتعزيز روح الانتماء والمواطنة ومفاهيم العمل التطوعي في نفوسهم.

وتسعى المؤسسة لتحقيق ذلك من خلال تنفيذ برامج ومشاريع الإستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٥-٢٠٠٩ التي شاركت فيها كافة الجهات المعنية من وزارة التربية والتعليم, ووزارة الصحة, ووزارة العمل ,ووزارة

التنمية الاجتماعية , ووزارة الإعلام وغيرها من مؤسسات حكومية وغير حكومية. ولعل من أهم البرامج والمشاريع التي تقدمها المؤسسة لفئة الشباب من أجل إكسابهم مهارات التعليم في الحياة.

أ - برنامج نموذج جلسات الأمم المتحدة

يهدف البرنامج إلى ترسيخ فكرة أن الحوار البناء اليوم يمكن أن يوصلنا للحلول غداً، ويكتسب المشارك عدة مهارات كالخطابة والتفاوض والحوار ويساهم البرنامج بشكل أساسي في تأسيس "مواطنين عالميين."

❖بدأ البرنامج في العام ٢٠٠٥ وفي ٢٠١٤ ستقدم المؤسسة النسخة العاشرة

❖ يشارك في البرنامج حوالي ١٥٠ طالب وطالبة من مختلف الجامعات داخل مملكة البحرين ومن دول الخليج العربي.

❖ يتم اختيار الطلبة المتميزين في كل عام وابتعاثهم للمشاركة في النموذج الوطني لجلسات الأمم المتحدة الذي يعقد في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا العام ٢٠١٤ حقق الوفد البحريني جائزتين بالمنافسة مع حوالي ٥٠٠٠ طالب وطالبة من الجامعات حول العالم.

ب - مشروع مدينة شباب ٢٠٣٠

انطلقت فكرة إقامة المشروع في نسختها الأولى عام ٢٠١٠, وتعد المدينة الشبابية مبادرة شبابية غير مسبوقة في المملكة وتهدف لتوفير أفضل ظروف الرعاية للشباب وتمكينهم وحشد طاقاتهم لتوجيهها التوجيه السليم وتزويدهم بالمعارف اللازمة التي تنمي المهارات والسمات القيادية لديهم. وهو مشروع يتفاعل إيجابيا مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ للملكة والتي ركزت على تفعيل دور الشباب في صياغة مفردات التنمية الشاملة للبلاد على مختلف الأصعدة بإكسابهم المهارات اللازمة لحياتهم وتعليمهم كيفية إنتاج الفيديو و التصوير الفوتوغرافي و التصميم الجرافيكي و تنمية الحس العلمي من خلال مجموعة من البرامج العلمية و برمجة الحواسيب اضافة إلى تعزيز الذائقة الفنية من رسم و تصميم و ديكور و تصميم ازياء و ذلك من خلال مراكز المدينة وهي مركز اعداد القادة و المركز الاعلامي و مركز العلوم و التكنولوجيا و مركز الفنون.

وقد ساهم في هذا مشروع مجلس التنمية الاقتصادية وتمكين كشريك رسمي ووزارة الداخلية والمجلس الاعلى للمرأة وصحيفة الايام كرعاة داعمين والصحف المحلية كرعاية صحفية.

والرسم البياني الاتي يوضح التطور الملحوظ في عدد البرامج وعدد الفرصة التدريبية في النسخة الاولى من المشروع مقارنة بالنسخة الثانية والثالثة.

شكل (٧)

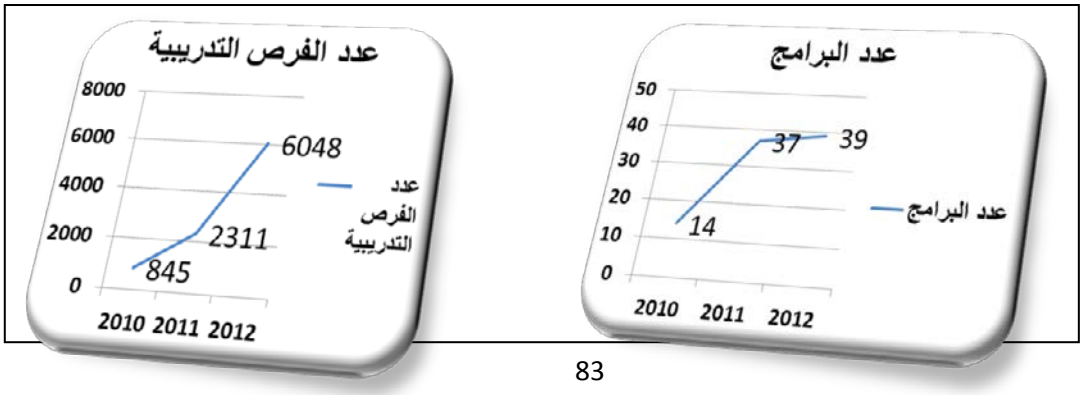

٢-٣-٦ التحديات :

يواجه تنفيذ المشاريع بالتعاون مع القطاع الخاص العديد من التحديات نوجزها في الآتي:

- ارتفاع كلفة المشاريع والأنشطة والاعتماد في أغلبها على الشراكة مع القطاع الخاص.
- عدم تواجد المكان الثابت والدائم لتنفيذ مختلف المشاريع، وأغلبها تنفذ بشكل مؤقت.
- عدم توفر المعلمين/ المدربين لبعض البرامج التخصصية.

التحديات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تُعنى بمهارات الحياة:

- عدم ثبات منسقي المشاريع في المدارس الثانوية
- ضعف دافعية المعلمين تجاه التعليم في مراكز الإبداع
- عدم تفعيل مراكز الإبداع
- تزايد أعداد الطلبة في المدارس مع محدودية الطاقة الاستيعابية للمدارس.
- ارتفاع تكاليف تنفيذ برنامج التدريب الميداني في مؤسسات سوق العمل الصناعية والتجارية.

٢- ٣- ٧ الرؤيا المستقبلية:

تركز استراتيجية الشباب العالمية للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٧ على ثلاثة محاور رئيسية هي: التمكين الاقتصادي للشباب؛ والمشاركة الفاعلة في الشأن العام، إضافةً إلى بناء تقدّمٍ مرنٍ من شأنه الصعود بمستوى الفئة الشبابية الناشئة. وهي أهدافٌ تكاد تستوعبها الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١١- ٢٠١٥ بمملكة البحرين والتي تمت بلورتها من خلال عملية شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة العامة للشباب والرياضة، مع بعض التوسع حيث تدعو الاستراتيجية الوطنية للشباب إلى تعزيز ثقافة الانتماء إلى الوطن البحرين، وتؤكد على المستقبل المشترك لكل البحرينيين، وتمد الجسور بين التعليم والعمل، وتتطرق للتعليم المستقبلي بالتركيز على الربط بين التعليم والإبداع والابتكار، وتطوير المهارات من قبيل تكنولوجيا المعلومات.

الهدف الرابع : تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات القرائية لدى الكبار بحلول ٢٠١٥

شهدت مملكة البحرين تاريخاً طويلاً في مجال محو الامية والتعليم المستمر، حيث تولت دور تعليم القرآن الكريم وعلى مستوى أهلي بما يعرف بالمطوع، وعبر عصور طويلة لعملية محو الأمية، ومنذ أربعينات القرن الماضي قامت الأندية الأهلية بفتح فصول دراسية مسائية بهدف محو الأمية الأبجدية للكبار، كما تولت اللجنة الأهلية المشتركة لتعليم الكبار التي ضمت بعض الأندية إضافة إلى جمعيتين نسائيتين هذه المهمة، وذلك من خلال فتح المزيد من الفصول الدراسية للرجال وفصول أخرى لتعليم النساء .

وفي العام ١٩٧٣ تولت وزارة التربية والتعليم مسئولية محو الأمية وتعليم الكبار، حيث أنشأت تنظيماً إداريا يعرف ب" مراقبة محو الأمية وتعليم الكبار" . ثم تحولت إلى جهاز باسم" جهاز محو الأمية وتعليم الكبار" إلى أن تحولت إلى " إدارة تعليم الكبار. وقد جاء تغيير اسم إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم إلى إدارة التعليم المستمر في عام ٢٠٠٥م، ليعكس وبوضوح التحول المطلوب في المرحلة القادمة في تطوير خدمة المجتمع البحريني، والمساهمة بفعالية في دفع عجلة التنمية، بما يعكس أيضاً أهمية النتائج الإيجابية التي تحققت في السنوات الأخيرة على صعيد تقليص الأمية الأبجدية، ويندرج ضمنها قسم التعليم المسائي بمجموعتيه:

مجموعة التعليم الأساسي المعادل وتضم المراحل التالية:

- **مرحلة محو الأمية: بدأت** في العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ من القرن الماضي، تهدف إلى محو الأمية القرائية والكتابية وتعليم المهارات الحسابية الأساسية.
- **مرحلة المتابعة:** بدأت في العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ بهدف التحصين ضد الارتداد إلى الأمية.
- **مرحلة الإعدادية المعادلة:** بدأت في العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩، تهدف إلى تمكين الدارسين من مواصلة دراستهم للانتهاء من مرحلة التعليم الأساسي، ثم الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي.

مجموعة التعليم الثانوي المسائي:

- **مرحلة الثانوي المسائي:** بدأت في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩وتهدف إلى تمكين الدارسين ممن انهوا الشهادة الإعدادية المعادلة، ولا تنطبق عليهم شروط الالتحاق بالتعليم النظامي من مواصلة دراستهم والحصول على الشهادة الثانوية، وإتاحة المجال لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي.

التشريعات والسياسات الوطنية التي تعنى بمحو الامية وتعليم الكبار :

التزم دستور مملكة البحرين بكفالة حق التعليم للجميع، فقد نصت المادة السابعة الفقرة (أ) من الدستور على أن:

" ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين يكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه، ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية."

وبناءً على ما ورد في الدستور بشأن القضاء على الأمية، أصدرت مملكة البحرين قانون التعليم لسنة ٢٠٠٥، الذي ينص على الإلزام في التعليم الأساسي لمن هم في سن السادسة ولغاية بلوغ سن الخامسة عشرة، ويعد ذلك أحد التدابير لسد منابع الأمية في البلاد. كما نصت المادة التاسعة من قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم على أن:

"محو الأمية وتعليم الكبار مسؤولية وطنية هدفها رفع مستوى المواطنين ثقافياً واجتماعياً ومهنياً، وتتولى الوزارة تنفيذ الخطط اللازمة للقضاء على الأمية."

وقد وجهت إمكانات الوزارة البشرية ومواردها المادية للعمل على تحقيق أهداف السياسة التعليمية والتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم، حيث نص البند ١٤ من المادة الخامسة من قانون التعليم على:

" دفع العملية التعليمية لتبني استراتيجيات فاعلة لمفهوم التعلم مدى الحياة."

وسعت الوزارة في خطتها الإستراتيجية ٢٠١١/٢٠١٤ في تحقيق أحد أهدافها هو إتاحة فرص التعليم للجميع وتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم.

كما ضمنت وزارة التربية والتعليم من ضمن الممارسات التربوية المتبعة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين في القبول والمعاملة من خلال التدابير الآتية:

دراسة حالات الراغبين في الالتحاق ببرامج التعليم المسائي الأساسي المعادل لمراحل محو الأمية، والمتابعة، والشهادة الإعدادية المعادلة والثانوي المسائي، كل على حده ممن تنطبق عليهم الشروط والمعايير في صفوف التعليم المسائيّ وفقاً لهذه الحالات، وعلى النحو الذي يوفر الفرصة الدراسية المناسبة التي يتيحها النظام لكل دارس.

١- متابعة الحالات الخاصة والنظر فيها بالتعاون مع إدارة الخدمات الطلابية، والنظر في مدى استعدادها للالتحاق بالتعليم، وفي أي مرحلة وفق حاجاتها التعليمية.

٢- وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠٠٢م على إعفاء غير البحرينيين المولودين لأمهات بحرينيات متزوجات أو منفصلات عن أزواج غير بحرينيين، أو غير البحرينيين العاملين في وزارات الدولة ومؤسساتها من رسوم التسجيل في مرحلة محو الأمية في مراكز التعليم المسائي.

٣- نصت المادة الأولى من القانون رقم /٣٥/ لسنة ٢٠٠٩ بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة البحريني في كل ما يخص الرسوم المقررة على الخدمات الإلكترونية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة، شريطة الإقامة الدائمة في مملكة البحرين. وعلى الصعيد الدولي، فإن مشاركة مملكة البحرين في المؤتمر العالمي الخامس لتعليم الكبار الذي عقد في مدينة هامبورغ سنة ١٩٩٧، وفي المؤتمر الذي عقد في داكار للتعليم للجميع سنة ٢٠٠٠، وأيضاً موافقتها على تطبيق قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٥٤/١٢٢ بخصوص عقد محو الأمية وتعليم الكبار العالمي الذي صدر في جنيف من العام ٢٠٠٠، القاضي بتحديد عقد لمحو الأمية في الفترة من يناير ٢٠٠٣ ولغاية العام ٢٠١٢، وتبنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يدل دلالة واضحة على التزام مملكة البحرين بما جاء في القرار. هذا إلى جانب مشاركة وزارة التربية والتعليم في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تعقد في هذا المجال مثل مؤتمر التعليم الذي عقد بنيويورك في العام ٢٠٠٦، ومؤتمر تحديات محو الأمية في المنطقة العربية الذي عقد في الدوحة بدولة قطر في العام ٢٠٠٧.

تحقيق نسبة ٥٠٪ في مستويات القرائية لدى الكبار

مؤشرات الأداء في تحقيق الهدف:

إن أحدث بيانات الأمية في مملكة البحرين هي البيانات الواردة في التعداد العام للسكان العام ٢٠١٠، والتي تشير إلى أن نسبة الأمية قد انخفضت بين السكان البحرينيين بشكل كبير خلال العشر سنوات الفاصلة بين تعداد ٢٠٠١/٢٠١٠ نتيجة للجهود التربوية المبذولة، حيث حققت مملكة البحرين الهدف المطلوب تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات القرائية لدى الكبار كما يبينه الجدول التالي:

جدول () التغير في مستوى انتشار الأمية بين البحرينيين (١٩٨١-٢٠١٠)

السنة	عدد الأميين (١٥ سنة فأكثر)			نسبة الأمية (١٥ سنة فأكثر) (٪)		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1981	17709	33486	51195	25.2	48.1	36.6
1991	12707	27438	40145	13.3	28.7	21.0
2001	9684	21885	31569	7.5	17.0	12.3
2010	6259	17993	24252	3.2	9.3	6.3

المصدر: البحرين: الجهاز المركزي للمعلومات، إدارة الإحصاء.

وفيما يلي تحليل لأهم المؤشرات الكمية في مجال محو الأمية:

- **معدل القرائية لدى الكبار: النسبة المئوية من السكان البالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق والذين يعرفون القراءة والكتابة:**

يتضح من بيانات الجدول التالي حول معدل القرائية للعام ٢٠١٠ أن مجمل نسبة القرائية لدى الكبار من البحرينيين (١٥ سنة فما فوق) من الذكور والإناث كانت (٩٣,٧٪) من جملة السكان من الفئة نفسها، وكانت نسبتها بين الذكور (٩٦,٨٪)، في حين كانت نسبة القرائية لدى الإناث (٩٠,٧٪) في العام ذاته.

جدول () معدل القرائية لدى السكان في فئة العمر ١٥سنة فأكثر حسب الجنسية والجنس لعام ٢٠١٠م			
الجنس	بحريني (٪)	غير بحريني (٪)	المجموع (٪)
ذكور	96.8	95.9	96.3
إناث	90.7	92.8	91.7
المجموع	93.7	95.1	94.4

المصدر: البحرين: الجهاز المركزي للمعلومات، إدارة الإحصاء.

وتشير هذه البيانات إلى أن هذه المعدلات قد تحسنت بشكل كبير عن العام ١٩٩١ حيث بلغت النسبة في ذلك العام (٧٩٪) من جملة السكان البحرينيين من الفئة نفسها.

كما يتضح من بيانات الجدول السابق () للأعوام ١٩٨١-٢٠١٠، أن هناك تحسناً ملحوظاً في معدل القرائية بين الكبار (١٥+) من الإناث مقارنة بالعام ١٩٩١ (من ٧١,٣٪ إلى ٩٠,٧٪).

وهذا التحسن في معدلات القرائية كان نتيجة جهود كبيرة بذلتها حكومة مملكة البحرين في مجال محو الأمية للارتقاء بهذه النسب، حيث تحظى بأولوية متقدمة في المشروع التعليمي لمملكة البحرين، وقد حققت المملكة أعلى معدلات القرائية في تعداد العام(٢٠١٠) نتيجة لتطبيق قانون إلزامية التعليم. كما يدل هذا التحسن أيضاً على فاعلية التعليم الابتدائي، وبرامج محو أمية الكبار و التعليم المستمر، مما يمكّن نسبة مرتفعة من السكان من اكتساب القدرة على استخدام الكلمة المكتوبة (وإجراء عمليات حسابية بسيطة) في حياتهم اليومية.

الإجراءات والخدمات المتاحة للدارسين في برامج محو الأمية و تعليم الكبار:

تأكيداً لتقديم أفضل الفرص التعليمية للمتعلمين الكبار، سعت وزارة التربية والتعليم جاهدة إلى تجويد نوعية الخدمات المقدمة لهذه الفئة، لتيسير مشاركتهم في الفصول التعليمية للعمل على محو أمية الفئة المتبقية من المواطنين، ومن هذه الجهود:

- تطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار في ضوء أهداف وطنية محددة، تستند إلى حاجات الدارسين واعتماد برنامج محو الامية الحضارية المعلوماتية بميزانية خاصة.
- تأليف كتب اللغة العربية والرياضيات لمرحلتي محو الأمية والمتابعة في ضوء أهداف المناهج المطورة.

إعداد مشروع نظام التقويم للدارسين الكبار يراعي خصائص التحصيل الدراسي للكبار.
- تطوير منهجيات طرح برامج محو الأمية وتعليم الكبار بحسب المتطلبات التقنية والمعرفية الحديثة، فقد بادرت وزارة التربية والتعليم بتبني برنامج الثقافة الأسرية للمرأة، لمرحلة ما بعد محو الأمية رغبةً في توعية المرأة البحرينية التي تخطت المشكلات الأبجدية، وأصبحت بحاجة لثقافة وظيفية لتتمكن من مسايرة الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتطور في البلاد، وبالتالي تنمية قدراتها لتحمل أنماط ووظائف حياتية متنوعة.
- طرح منهجية جديدة في أسلوب توظيف المهارات الأبجدية في مرحلة محو الأمية للدارسات الأميات متضامنة مع مهارات الثقافة الأسرية بصورة تتوافق وخبرات المتعلمات الحياتية السابقة، وبالتالي مساعدتهن على تلمس التغيير والعمل على مجاراته.
- إدخال الحاسب الآلي في برامج تعليم الكبار خاصة للدارسين من الفتيان والفتيات الذين فصلوا من التعليم النظامي بسبب تكرار رسوبهم سنتين متتاليتين في المرحلة الإعدادية بهدف محو أميتهم، وتحفيزهم على الاستمرار في الدراسة، وإعدادهم لمتطلبات التنمية المستدامة.
- إتاحة الفرصة للدارسين والدارسات للدراسة بمراكز مصادر التعلم في المدارس الصباحية، والتي تتخذ كمراكز تعليمية للكبار في الفترة المسائية، وذلك بهدف تعزيز البرامج التعليمية وتحفيز وترغيب الدارسين من الأميين والكبار على الاستمرار وعدم التسرب أو الإحجام.
- إدخال مادة التربية للمواطنة في برامج تعليم الكبار بهدف تعزيز روح الانتماء والمواطنة لدى الدارسين.
- تعزيز مكتسبات التعلم الأساسية في القراءة والكتابة والحساب لدى المتحررين من الأمية بتقديم برنامج المتابعة وبرنامج التقوية كبرامج تعليمية تؤدي إلى التأكيد على مهارات التعليم، وتمكن الدارسين من مواصلة دراستهم الأكاديمية في السلم التعليمي الوطني.
- تقديم برنامج التعليم الثانوي المسائي خدمة للراغبين ممن أنهوا المراحل الدراسية ببرنامج التعليم الأساسي المعادل للكبار ويرغبون في التقدم لبرامج التعليم العالي أو تحسين أوضاعهم الوظيفية للانخراط في برامج التنمية المستدامة.

<u>عدد المتعلمين المشاركين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار:</u>

تبين بيانات الجدول التالي عدد الدارسين ببرامج التعليم المستمر حسب البرنامج، حيث يتضح أن الأعداد الأكبر تلتحق بمرحلة التقوية نتيجة التحاق الطلبة المفصولين والمتسربين من المرحلة الإعدادية بهذه البرامج، والتي تتيح لهم الفرصة للعودة للتعليم النظامي بعد إتمامهم الدراسة بنجاح في هذه المرحلة.

كما تتضح أيضاً العلاقة بين برامج التعليم المستمر وبرامج التعليم النظامي وتكاملها، حيث يستوعب التعليم الحكومي والخاص بالمملكة كافة الأطفال في المرحلة الابتدائية ويكملونها حتى نهاية الصف السادس الابتدائي، وبالتالي يكون الطفل قد تمكّن من معرفة القراءة والكتابة والحساب.

جدول () عدد الدارسين المشاركين في برامج محو الامية وتعليم الكبار

حسب البرنامج ونسبتهم إلى إجمالي المشاركين حسب الجنس للعامين ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٢/٢٠١٣م

العام الدراسي	البيانات	المشاركون في مرحلة محو الأمية		المشاركون في مرحلة المتابعة		المشاركون في مرحلة التقوية		إجمالي المشاركين
		العدد	نسبتهم إلى إجمالي المشاركين (٪)	العدد	سبتهم إلى إجمالي المشاركين (٪)	العدد	نسبتهم إلى إجمالي المشاركين (٪)	
٢٠٠١/٢٠٠٢	المجموع	1158	٢٦.٢	731	١٦.٥	2538	٥٧.٣	4427
	الذكور	288	١١.٣	379	١٤.٨	1891	٧٣.٩	2558
	الإناث	870	٤٦.٥	352	١٨.٨	647	٣٤.٦	1869
2013/201	المجموع	538	37.2	270	18.7	639	44.2	1447
	الذكور	105	18.3	83	14.5	386	67.2	574
	الإناث	433	49.6	187	21.4	253	29.0	873

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

وفي إطار التكامل والتنسيق بين التعليم النظامي والتعليم المستمر، يستطيع الدارس المفصول من المرحلة الابتدائية لتكرار رسوبه الالتحاق ببرامج التعليم المستمر أيضاً وفي الصف الموازي للصف المفصول منه. كما وضع نظام التعليم المستمر تسهيلات واضحة ومشجعة لقبول خريجي مرحلة المتابعة في مرحلة التقوية وقبول المتسربين والمفصولين من تلاميذ الحلقة الثالثة (الإعدادية) في هذه المرحلة مع منحهم شهادة إعدادية معادلة تسمح لحاملها بمواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية بفروعها، عن طريق الالتحاق ببرنامج التعليم الثانوي المسائي المطروح خصيصا لفئة الدارسين الكبار ممن تعدوا سن الالتحاق بالتعليم الثانوي النظامي.

أفضل الممارسات في السياسات والبرامج والمشاريع للتنمية المستدامة للدارسين:

في مجال السياسات:

بدأت وزارة التربية والتعليم مشواراً جديداً وانطلاقة جديدة نحو المحافظة على المكاسب عن طريق برامج جديدة تصب في دعم التعليم المستمر مدى الحياة، والتحول إلى الوجه الآخر للنهوض بتعليم الكبار، ورسمت وزارة التربية والتعليم سياستها المبنية على الفلسفة المستمدة من المفهوم التربوي الخاص بالتعليم المستمر، الذي يهدف ببعده التربوي إلى تمكين المتعلم من تحقيق ذاته وإثراء حياته.

في مجال البرامج والمشاريع:

تبنت وزارة التربية والتعليم العديد من البرامج والمشاريع التي تهدف الى التطوير النوعي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، ومن هذه البرامج والمشاريع ما يلي:

برنامج محو الأمية الحاسوبية:

طرحت وزارة التربية والتعليم هذا المشروع للدارسين والدراسات المنتظمين في الدراسة ببرامج التعليم المستمر بهدف محو أميتهم التقنية وحصولهم على مهاراتها الأساسية،

ليتمكنوا من مواكبة التطور وتعزيز المهارة في التعامل مع وسائل التعليم المختلفة، وإعدادهم لمواجهة متطلبات سوق العمل. وفي إطار محو الأمية الحاسوبية فقد تم التوسع في تطبيق المشروع بحيث شمل المراحل الثلاث (محو الأمية – المتابعة – التقوية) بدءاً من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وقد شهد إقبالاً كبيراً من الفئة العمرية المقبلة على العمل، وساهم في تثبيت مكتسباتها التعليمية من خلال المهارات التقنية المكتسبة.

برنامج محو الأمية الأبجدية لوليات أمور طلبة المدارس النظامية:

يساهم هذا البرنامج في خفض نسبة الأمية، وتمكين المرأة من تملك المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وذلك لمساعدتها على الاندماج أكثر في البرامج التنموية. فقد أسهم ذلك في تحسين نتائج الطلبة في المدارس الابتدائية ممن تم إشراك وليات أمورهم في هذا البرنامج.

تطوير طرائق التدريس في مرحلة محو الأمية:

يهدف ذلك إلى جذب أكبر عدد من الدارسين ممن هم في الفئة العمرية المستهدفة لمحو الأمية (١٥-٤٥) سنة، وخفض نسب التسرب من مراكز التعليم المستمر، وتقليص زمن التدريس لفئة الكبار من الأميين ليتسنى محو أميتهم في فترة أقصر مما هي عليه الآن في البرنامج الحالي، وبالتالي خفض التكلفة، وتقليص زمن الدراسة، وتنويع أساليب التدريس لتوافق الفروق الفردية لدى الكبار.

برنامج القراءة الصحيحة للقرآن الكريم لمرحلة محو الأمية:

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز آلية القراءة الصحيحة لسور القرآن الكريم، وتحفيز الدارسات على مواصلة الدراسة في برنامج محو الأمية للحد من تسربهن.

معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية (١٥ – ٢٤) سنة:

من بيانات الجدول التالي عن معدل القرائية العام ٢٠١٠ يتضح أن مجمل نسبة القرائية لدى السكان من البحرينيين في فئة العمر (١٥ -٢٤) سنة من الذكور والإناث كانت (٩٩,٦ ٪) من جملة السكان من نفس الفئة وكانت نسبتها بين الذكور (٩٩,٧ ٪) في حين كانت نسبة القرائية لدى الإناث (٩٩,٦ ٪) في العام ذاته. وتشير هذه البيانات إلى أن هذه المعدلات قد تحسنت عن العام ١٩٩١، حيث بلغت النسبة في ذلك العام (٩٨,٦٪) من جملة السكان البحرينيين من الفئة نفسها.

جدول () معدل القرائية لدى السكان في فئة العمر (١٥-٢٤) سنة حسب الجنسية والجنس لعام 2010			
الجنس	بحريني (٪)	غير بحريني (٪)	المجموع (٪)
ذكور	99.7	97.3	98.6
إناث	99.6	93.2	97.6
المجموع	99.6	95.8	98.2

المصدر: البحرين: الجهاز المركزي للمعلومات، إدارة الإحصاء.

يدل ارتفاع معدل القرائية في فئة العمر (١٥ – ٢٤) سنة على ارتفاع مستوى المشاركة في التعليم الابتدائي والبقاء فيه، وعلى فعالية ذلك التعليم في تلقين المهارات الأساسية للقراءة والكتابة. إذ أن نسب الالتحاق والاستيعاب الصافي والإجمالي في التعليم ومعدل البقاء في التعليم الابتدائي تنعكس على معدل القرائية لهذه الفئة من العمر.

ومن الشكل الآتي يتبين تأثير غير البحرينيين معدل القرائية لدى السكان في الفئة العمرية (١٥-٢٤) إذ إنها لدى البحرينيين (١٠٠%)

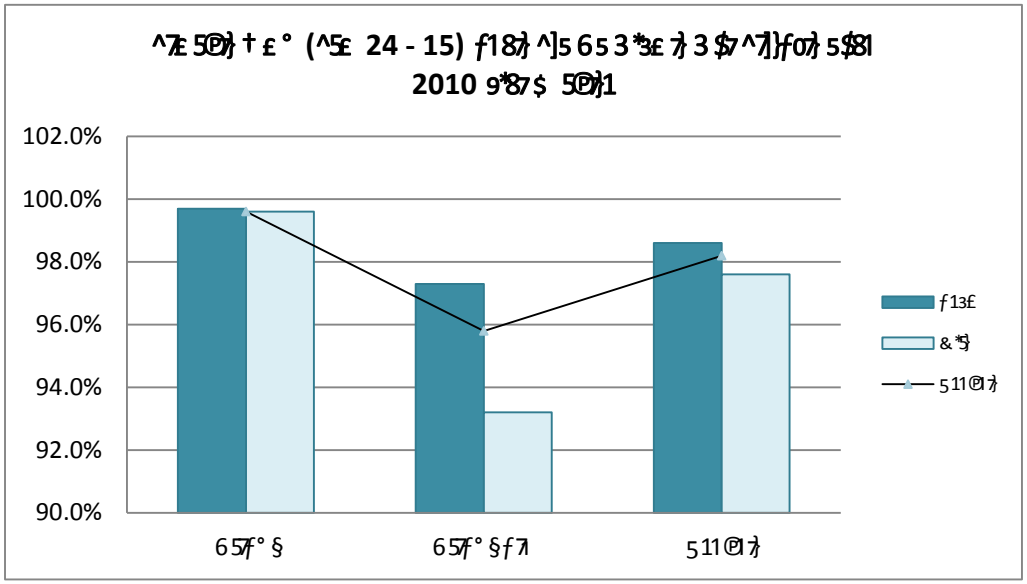

المصدر: البحرين: الجهاز المركزي للمعلومات، إدارة الإحصاء.

برنامج منهجية جديدة لبناء القرائية لفئة المتحررات من الأمية:

يعتمد هذا البرنامج على استنباط القدرات الكتابية لدى المتحررات وإخراجها بصورة وظيفية تنشر في الوسائل المقروءة، حيث بدأ التدريب عليه في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ سعياً لتكوين قادة من المدربات لهذا البرنامج، يستند على أدائها في الأعوام المقبلة، بحيث تمتلك مهارات توطين هذا النوع من التدريب في مراكز التعليم المستمر.

برنامج اللغة العربية لغير الناطقين بها

يهدف هذا البرنامج إلى توفير الخدمة التعليمية حسب حاجة المتعلم، حيث يرغب بعض الأجانب في تعلم اللغة العربية لأغراض التعامل والاندماج في بيئة المجتمع المحلي. وقد تم التخطيط للبرنامج على شكل وحدات لمواقف حياتية يتعلم منها الدارس اللغة والمفردات التي يحتاج إليها في تلك المواقف، مرتكزاً على تبادل الحوارات ورسم الرموز الكتابية الضرورية. وقد أدى إلى مساعدة المقيمين على الانخراط في الثقافة المجتمعية للبلاد، وساهم في تقريب الثقافات في المجتمع الواحد.

برنامج محو الامية الحضارية والمعلوماتية:

يهدف هذا البرنامج لتزويد الدارسين الكبار والشباب بالمهارات التقنية الأساسية المطلوبة لسوق العمل وتمكينهم من التنافس المهني للحصول على فرص عمل أفضل.

كما يهدف لتوفير بوابة تقنية للراغبين في التواصل عبر القنوات الإلكترونية مع مصادر المعرفة المختلفة بتملك المهارات الأساسية للوصول لذلك.

برنامج التعليم الثانوي المسائي:

جاء تصميم وتنفيذ هذا البرنامج رغبة في سد الفجوة المعرفية في السلم التعليمي للدارسين ممن أنهوا دراسة المرحلة الإعدادية في مراكز التعليم المسائي، حيث تم فتح المجال لهم لمواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية مساء، من خلال هذا البرنامج الذي صمم ليكون مساوياً تماماً للحمل الدراسي المقرر في برنامج التعليم الثانوي النظامي. وقد شهد البرنامج إقبالا كبيراً من الدارسين الكبار الراغبين في مواصلة دراستهم في برامج التعليم العالي.

برنامج تقوية طلبة المنازل:

يقدم هذا البرنامج دروس في المقررات الدراسية المطروحة لجميع التخصصات في المرحلة الثانوية. ويوجه لجميع الدارسين الكبار المتقدمين للدراسة بالمرحلة الثانوية من المنازل. وقد رعي في تصميم وتنفيذ هذا البرنامج احتياجات الدارسين في الوقت والمدة الزمنية اللازمة.

عدد مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والفصول والمعلمين والمشاركين:

يبين الجدول التالي عدد مراكز محو الأمية بمملكة البحرين التي بلغت (٢٠) مركزاً حسب إحصاءات العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، موزعة على جميع محافظات مملكة البحرين الخمس. وبلغت كثافة الفصل في هذه المراكز (٢٠) دارساً، ونصيب المعلم من الدارسين (١٠) دارسين. وانخفضت أعداد المراكز وأعداد المشاركين عن الأعوام السابقة. إن لانخفاض كثافة الفصل أو نصيب المعلم تأثير إيجابي، حيث يتيح ظروف أفضل داخل الصف الدراسي من ناحية، ويعطي للمعلم فرصة للتفاعل مع عدد قليل من الدارسين. أما التأثير السلبي فله علاقة بجانب الكلفة من حيث عدد المعلمين المطلوبين للصفوف الدراسية. ويساعد هذا المؤشر على إعادة النظر عند التخطيط للحاجة من المعلمين والفصول، وبالتالي المراكز المطلوبة.

جدول (): عدد مراكز التعليم المستمر وعدد الفصول والمعلمين حسب الجنس للعام الدراسي 2013/2012م

البيان	المجموع	ذكور	إناث
عدد المراكز	20	7	13
عدد الفصول	٧٢	٣٥	٣٧
عدد المعلمين	١٤٦	٥٤	٩٢
عدد المشاركين	٥٧٤	٨٧٣	١٤٤٧
كثافة الفصل	**١٧**	**20**	**23**
نصيب المعلم من الدارسين	**١١**	**١٤**	**٨**

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

التدريب وبناء القدرات:

يتركز التأهيل لمعلمي برامج محو الامية وتعليم الكبار على طرائق التدريس الخاصة بكل مقرر دراسي في بداية استحداثه، و يكو ن على شكل دورات تدريبية مكثفة تتراوح بين الجلسات النظرية والعملية. كما تتم متابعة المتدربين بشكل دوري عن طريق المشرفين التربويين للمواد الدراسية والذين يستخلصون مستوى أداء المعلمين في تقارير أداء فنية معدة خصيصاً لمعلمي صفوف الكبار.

نسب نجاح الملتحقين ببرامج تعليم الكبار:

يلاحظ من الجدول التالي أن هناك تطوراً في نسب النجاح من بين المتقدمين للامتحانات، حيث كانت في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١ (٧٦,٥٪) فأصبحت (٩١,٢٪) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول ( ) عدد الناجحين ونسبة النجاح في برامج محو الامية وتعليم الكبار حسب الجنس للعامين٢٠٠٢/٢٠٠١ -٢٠١٣/٢٠١٢

العام الدراسي	البيانات	مرحلة محو الأمية	مرحلة المتابعة	مرحلة التقوية	المجموع
		نسبة النجاح%	نسبة النجاح%	نسبة النجاح%	نسبة النجاح%
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	الذكور	67.9	69.3	76.7	74.8
	الإناث	71.5	79.8	86.5	78.6
	المجموع	70.7	74.6	79.4	76.5
٢٠١٣ / ٢٠١٢	الذكور	69.4	94.9	96.5	91.2
	الإناث	84.9	99.3	98.3	91.8
	المجموع	82.1	98.0	97.2	91.6

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

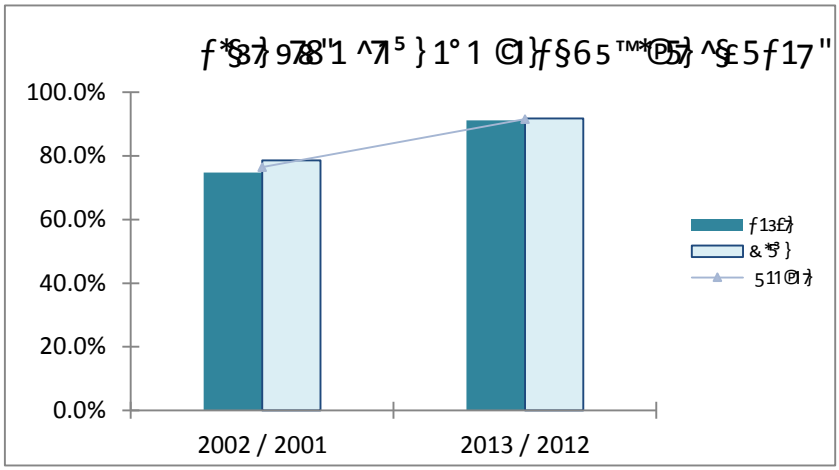

التدابير المتخذة لتحقيق تحسين في هدف محوا لأمية:

- الاهتمام بمحو الأمية القرائية لدى فئات المجتمع من قبل المؤسسات الأهلية وأماكن التعليم الأهلية منذ ثلاثينات القرن الماضي.
- الاهتمام الحكومي الرسمي بمحو الأمية القرائية منذ بداية سبعينات القرن الماضي، والمتمثل في توفير مراكز تعليم مسائية ذات تأهيل تربوي جيد.
- تكييف المقررات الدراسية وفقا لحاجات محو الأمية القرائية من قبل وزارة التربية والتعليم.
- المحافظة على مكتسبات محو الأمية القرائية، برامج المتابعة والتقوية المطبقة في مراكز الوزارة للتعليم المسائي.
- التشجيع الضمني للفئة المستهدفة، وذلك بمنح الشهادات المعترف بها (التعليم الأساسي + التعليم الثانوي المسائي) بما يعادل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بالتعليم النظامي الصباحي.
- تقديم برامج تهدف إلى زيادة الوعي لدى أولياء الأمور بأهمية متابعة أولادهم بالمدرسة والبيت مما يتطلب منهم درجة كبيرة من الفهم القرائي.
- زيادة وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، مما يحفز الكثير من فئة الأمية القرائية إلى حل هذه المشكلة لديهم.
- تشجيع الفئة المستهدفة على الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة في تحسين أوضاعهم الوظيفية بالحصول على مؤهلات علمية أعلى.
- توفير مواصلات من وإلى المراكز التعليمية

أبرز التحديات التي تواجه برامج محوالامية تعليم الكبار:

- التسرب الدراسي من قبل بعض المنتسبين لمراكز التعليم المستمر التابعة لوزارة التربية والتعليم.
- زيادة أعباء ومسئوليات الحياة لأولياء الأمور ممن هم بحاجة إلى محو الأمية القرائية، وانشغالهم الدائم بطلب الرزق، مما يسبب عزوف البعض منهم عن التعليم.
- بالرغم من تعاون القطاع الخاص لتشجيع موظفيهم للالتحاق ببرامج محو الامية وتعليم الكبار إلا أن ساعات العمل الممتدة تعد حائلاً دون التحاق عدد منهم بتلك البرامج.
- عزوف الكوادر التعليمية المؤهلة أكاديمياً عن العمل بمراكز التعليم المسائي.

نسب التسرب من برامج محو الامية وتعليم الكبار:

يبين الجدول التالي أن هناك انخفاضاً في نسب التسرب من بين إجمالي المشاركين في برامج التعليم المستمر، حيث كانت في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١م (٢٧,٦٪) فأصبحت (٢١,٤٪) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م.

جدول (): نسب التسرب من برامج محو الامية وتعليم الكبار المرحلة التعليمية للعامين ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٢/٢٠١٣م					
العام الدراسي	البيانات	مرحلة محو الأمية %	مرحلة المتابعة %	مرحلة التقوية %	المجموع %
٢٠٠٢/٢٠٠١	الذكور	٤١,٧	٣٢,٢	٣٠,٥	٣٢,٠
	الإناث	٢٤,٥	٢٠,٢	١٨,٥	٢١,٦
	المجموع	٢٨,٨	٢٦,٤	٢٧,٤	٢٧,٦
٢٠١٣/٢٠١٢	الذكور	21.0	10.8	23.1	20.9
	الإناث	22.9	18.7	21.7	21.6
	المجموع	22.5	16.3	22.5	21.4

المصدر: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين

شكل ()

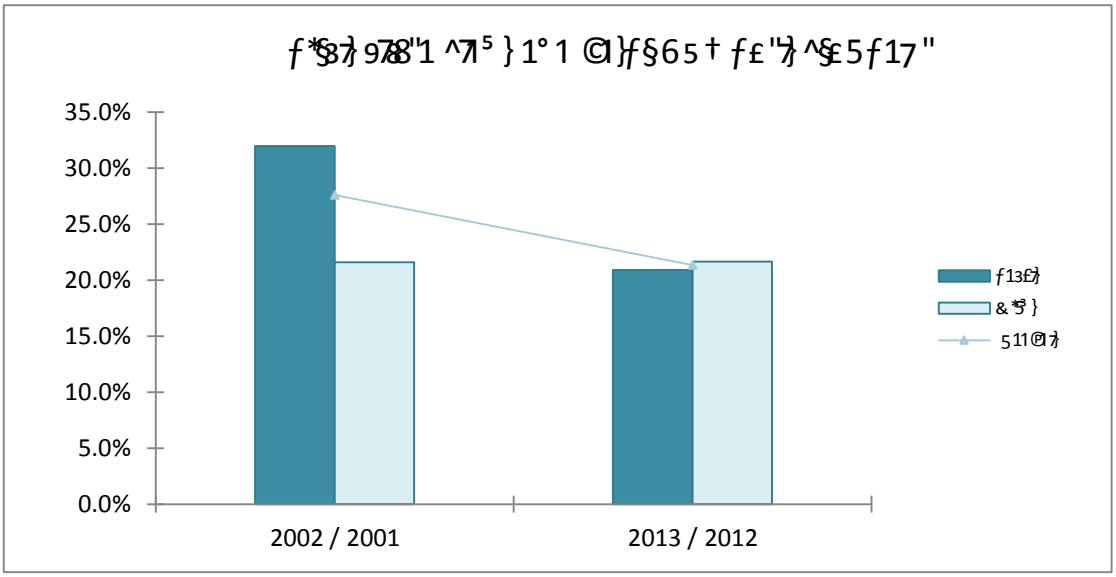

الخطة المستقبلية لتحقيق الهدف الرابع تحسين نسبة مستويات القرائية لدى الكبار بمعدل ٥٠٪ في عام ٢٠١٥:

من ضمن مشروع التقويم الشامل لجودة التعليم الذي قامت به وزارة التربية والتعليم في عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمملكة البحرين والمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو بباريس، تم تقويم برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، فخلص التقرير الصادر في يونيو ٢٠٠٥ بمجموعة من المقترحات للتوجهات المستقبلية، ركزت على تحسين جودة تعليم الكبار، ومن أبرز القضايا التي تم التطرق لها في السنوات الخمس الماضية ما يلي:

- بناء مناهج لتعليم الكبار تقوم على الحاجات الفعلية والمؤسسات المستفيدة، والتمكّن من إكساب الدارسين مهارات ومعارف واتجاهات تفيدهم في حياتهم اليومية.

- تنويع البرامج والمناهج الموجهة للكبار وفق حاجات الدارسين وتنوع الفئات الملتحقة بتعليم الكبار.
- توظيف طرائق وأساليب حديثة في مجال تعليم الكبار.
- تطوير أساليب تقويم برامج تعليم الكبار وتعليم الكبار.

وما زالت الحاجة تدعو إلى التركيز على بعض النقاط للسنوات القليلة القادمة لتمكين الدارسين والمعلمين من تملك المهارات الأنسب كما يلي:

- الارتقاء من المهارات والكفايات الدنيا التي لا تتجاوز التذكّر والاسترجاع والفهم في أسئلة الامتحانات إلى المستويات العليا كالتحليل والتركيب.
- تأمين تدريب مهني في اتجاه التمهن لفائدة العاملين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- تطوير كفاءة المعلمين في تعليم الكبار وتنمية قدراتهم على مساعدة الدارسين واكتساب كفاية التعلم الذاتي والتقويم الذاتي، وتنمية الرغبة لديهم في مواصلة التعلم.
- تعزيز الارتباط بين تعليم الكبار واحتياجات سوق العمل.

وبناءً عليه، تسعى مملكة البحرين في خططها المستقبلية لتعزيز برامجها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار لتحقيق المستوى الحضاري والوظيفي لمحو الأمية، والسعي الحثيث إلى سد منابع الأمية، وضمان استمرار تعلم المتحررين الجدد من الأمية.

أدركت مملكة البحرين منذ بدايات القرن الماضي أهمية تعليم البنين والبنات على حد سواء، وحرصت على إتاحة الفرص المتكافئة في التعليم للجميع. حيث تم افتتاح أول مدرسة حكومية للبنين في العام ١٩١٩ أعقبتها أول مدرسة حكومية للبنات في العام ١٩٢٨. وتجاوزت مملكة البحرين مشكلة توفير فرص التعليم للمرأة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي ولم تعد قضية التفاوت بين الجنسين في التعليم من القضايا التي تقلق المجتمع البحريني الذي عرف بوعيه وإدراكه أهمية التعليم للجنسين، ونظرته لدور المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، مما عزز توجه المرأة نحو تحقيق مستويات تعليمية متقدمة، وبذلك حققت مملكة البحرين مكتسبات كبيرة بأن قطعت شوطاً كبيراً في مجال تعليم الجنسين شملت الجانبين الكمي والنوعي، وكان لها انعكاساتها الكبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

وتستند سياسة تأمين التعليم للجميع بمفهومه الشامل في مملكة البحرين على نصوص دستور المملكة الصادر في العام ٢٠٠٢، الذي يولي اهتماماً كبيراً بتكوين المجتمع البحريني ومكافحة التمييز بين الرجال والنساء في كافة المجالات، حيث أكدت المادة الرابعة من الدستور على تكافؤ الفرص بين المواطنين في جميع المجالات، من ضمنها المجالات الاجتماعية والثقافية، والتي يعد التعليم فيها طرفاً واضحاً، ودعامةً من دعامات المجتمع التي تكفلها الدولة، حيث نصت هذه المادة على أن:

"العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة".

وبينت المادة الثامنة عشرة من الدستور حقوق وواجبات المواطنين التي يتساوى فيها الجميع في كافة المجالات ومن ضمنها التعليم، حيث نصت هذه المادة على ما يلي:

"الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب **الجنس** أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

ولتحقيق ما نص عليه الدستور، صدر في ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم الذي نص في المادة الثانية منه على أن: "التعليم حق تكفله المملكة لجميع
كما نص على إلزامية التعليم لمن هم في سن السادسة ولغاية بلوغ سن الخامسة عشرة.

لكل من يقيم على أرض
البحرين من مواطنين وغير مواطنين ذكوراً وإناثاً ولجميع المستويات التعليمية. وتعد معدلات الالتحاق بالتعليم في مملكة البحرين من المعدلات العالية عالمياً، حيث يلتحق جميع الأطفال ممن هم في سن التعليم سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة، كما يلتحق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات تربوية خاصة بهم.

للجنس أو العرق أو الدين،
كما تتعاون والمجالس الرقابية والتشريعية لضمان
في خدماتها التربوية والتعليمية والرقابية على الجنسين الذكور والإناث من
مرحلة هذه بغرفتيه،
مجلس النواب ومجلس الشورى والمجلس الأعلى للمرأة الذي تم إنشاؤه في الثاني والعشرين من شهر أغسطس ٢٠٠١ ، بموجب الأمر الأميري رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١ باعتباره المؤسسة الرسمية المعنية بشؤون المرأة في مملكة البحرين؛ لضمان المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم بأنواعه ومساراته ومراحله مع المجلس
الأعلى للمرأة اتفاق تعاون في مجال التربية والتعليم في الثامن والعشرين من شهر مارس ٢٠٠٦.
وقد عمل المجلس الأعلى للمرأة على وضع الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية التي تم تدشينها في الثامن من شهر مارس ٢٠٠٥، وتم إعداد خطط عمل وطنية لتفعيل تنفيذ الإستراتيجية، التي يعتمد هيكلها على حماية الحقوق الإنسانية، وحفظ النفس والصحة والبيئة والأسرة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم العالي والتدريب، وكذلك بناء العقل والقدرات ومن ثم التمكين الاقتصادي والمجتمعي، والمشاركة في اتخاذ القرار.

ومن محاور الخطة الإستراتيجية التي تم تدشينها محور التعليم والتدريب الذي يركز على:

- ر

ؤية هذا القطاع المتمثلة في امرأة متعلمة، ذات كفاءة ومهارات عالية قادرة على الاستمرار في التعلم ، وملتزمة بالمشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتنميته.

- ب

ناء امرأة قادرة على التعلم المستمر في جميع مراحلها العمرية ومختلف حالاتها الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تمكينها واستثمار طاقاتها وقدراتها، وتشجيعها على الأخذ بأعلى درجات

التحصيل العلمي والتحاقها بمختلف البرامج المهنية من خلال توفير السياسات وجميع أوجه التوعية المجتمعية والتأهيل والخدمات التي من شأنها تحقيق ذلك.

- ت

فعيل حتى التعليم العالي وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع مراحل التعليم.

وتسعى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة في المرحلة القادمة إلى قيادة العمل الوطني في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣- ٢٠٢٢)، وفق أحدث مناهج التخطيط الإستراتيجي، والانطلاق من منهجية النهوض بالمرأة إلى منهجية نهوض المرأة بذاتها، مستفيدة مما يهيئه لها المجتمع من فرص التدريب والتوعية والتنمية، معتمدة على قدراتها، مستلهمة أهدافها من قناعات واعية. وبمنهجية تعتمد الشمولية وتميز الأداء المؤسسي لتحقيق الأثر المستدام.

وقد عمل المجلس الأعلى على تحقيق الكثير من الأهداف في مجال التعليم والتدريب والتي من أبرزها:

- ت

عزيز حق المرأة في التعليم والتدريب في كافة مستوياته وأنواعه وأدواته.

- ت

جديد المنظومة التربوية والتوجيه بقوة إلى زيادة الإنفاق على التعليم لتعزيز جودته وتطوير مدخلاته المؤثرة في النهوض بالمرأة.

- د

عم نظام تعليم الكبار وتفعيل مخرجاته والعمل على سد مداخل الأمية.

النظام التعليمي العام يعتمد الفصل بين الجنسين في المدارس والفصول الدراسية استجابة للموروث الثقافي

حق المرأة في التعليم.

٢- ٥- ١ تكافؤ الفرص في التعليم:

يتيح النظام التعليمي فرصاً متكافئة للالتحاق بالتعليم بكافة مراحله وأنواعه للجنسين ذكوراً وإناثاً على حد سواء. كما تطور تعليم المرأة في البحرين من حيث الكم تطوراً كبيراً، وانتقل الأداء التعليمي للإناث من طور المناصفة مع أداء الذكور من الطلبة إلى طور المنافسة في التحصيل الدراسي في أغلب المراحل الدراسية.

وعلى الرغم من أن النظام التعليمي العام يعتمد الفصل بين الجنسين في المدارس والفصول الدراسية استجابة للموروث الثقافي للمجتمع البحريني، وحرصا على حق المرأة في التعليم، فقد أتاح النظام التعليمي الخاص عدم الفصل بين الجنسين، وترك الباب مفتوحاً أمام الراغبين في مدارس وفصول مختلطة، بينما راعت وزارة التربية والتعليم أن تكون المناهج والكتب المدرسية وطرائق التدريس والوسائل التعليمية ونظم الامتحانات والتقويم موحدة للجميع وفق نظم مركزية تتيح النمو للجميع، وتكافئ المجتهدين من الجنسين بالمنح والبعثات حسب معدلات التفوق من دون تمييز.

ونظراً لتكافؤ الفرص للجنسين في مجال التعليم، فإن وزارة التربية والتعليم تقوم باستمرار بتحديث الخطط وتطوير المناهج تلبية لاحتياجات المجتمع، بما يتلاءم مع مقاربة النوع الاجتماعي، وإزالة كافة أشكال الصور النمطية للمرأة. فلا توجد مناهج خاصة بالفتيات وأخرى بالفتيان، بل تراعي المناهج تلبية حاجات الجنسين من دون تفرقة، وعلى سبيل المثال فقد بدأت وزارة التربية والتعليم بتدريس مادة التربية الأسرية للبنين والبنات على حد سواء، بعد أن كانت هذه المادة مقتصرة على البنات فقط، ووضعت الخطط لتعميمها على جميع مدارس البنين. وتم إدخال التربية الصحية والصحة الإنجابية في المناهج الدراسية وتضمين الكتب الدراسية الأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة بهدف القضاء على المفاهيم التقليدية لدور المرأة والرجل. كما أن كافة ممارسات التدريب الميداني والتدريب الداخلي بصالات المحاكاة موحدة ومدمجة وفق آليات وأدوات معتمدة على إتقان الكفايات الأساسية لجميع المدارس الثانوية سواء البنين أو البنات.

٢- ٥- ٢ الالتحاق في التعليم:

بلغت عدد المدارس الحكومية ٢٠٦ مدرسة حكومية في العام ٢٠١٣/٢٠١٢م منها ١٠٢ للبنات و ١٠٤ للبنين موزعة على مختلف مناطق المملكة. وتشكل الطالبات ٥٠٪ من إجمالي عدد الطلبة في المدارس الحكومية، حيث بلغ عدد الطالبات ٦٦٦٣٢ من إجمالي عدد الطلبة البالغ عددهم ١٣٢٦٦٢ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢. وبلغ عدد الطالبات المسجلات في المدارس الخاصة بمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ٢٤٨٢٣ طالبة ما يشكلن ٤٦٪ من إجمالي طلبة المدارس الخاصة البالغ عددهم ٥٤٤٥٩ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢. كما بلغ عدد الملتحقات برياض الأطفال ١٤٦٣٠ طفلة ما يشكلن ٤٩٪ من إجمالي عدد الأطفال بهذه المرحلة البالغ عددهم ٢٩٩٣٧ طفلاً وطفلة. أما بالنسبة للتعليم العالي فقد التحق ١٨٤٨٩ طالبة بالجامعات في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١شكلت الطالبات ٥٩٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي البالغ ٣١٢١٨ طالب وطالبة.

٢- ٥- ٣ مؤشرات التكافؤ بين الجنسين التي حققتها مملكة البحرين في مجال التعليم:

يستخدم مؤشر التكافؤ بين الجنسين (GPI) لقياس الفوارق بين الذكور والإناث في مؤشرات التعليم (يمثل ناتج قسمة القيمة الخاصة بالإناث لمؤشر ما على قيمته الخاصة بالذكور).

وقيمة مؤشر التكافؤ التي تقل عن (١) تدل على أن مؤشر الذكور أعلى من مؤشر الإناث، والعكس صحيح. ويعد التكافؤ بين الجنسين متحققاً إذا وقعت قيمة مؤشر التكافؤ ضمن نطاق التكافؤ الذي يتراوح بين (٠,٩٧) و (١,٠٣)، أما إذا وقعت قيمة مؤشر التكافؤ بين (٠,٩٠) و (٠,٩٦) فإن ذلك يدل على وجود تفاوت معتدل.

١- محو الأمية القرائية:

خطت مملكة البحرين خطوات كبيرة نحو التكافؤ بين الجنسين في محو الأمية، بالنظر إلى التحسن الكبير الذي حققته في معدلات القرائية، لدى الإناث. فقد توصلت المملكة إلى التكافؤ بين الجنسين في القرائية لدى الشباب البحرينيين منذ العام ٢٠٠١ واستمرت في المحافظة عليه.

وتبذل وزارة التربية والتعليم جهودا كبيرة في القضاء على الأمية القرائية؛ وذلك من خلال تقديم الحوافز لتشجيع الكبيرات في السن على الالتحاق بمراكز محو الأمية وقد حققت نجاحاً كبيراً أدى إلى رفع معدلات القرائية وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء. ويتضح ذلك من خلال مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل القرائية لدى السكان البحرينيين في فئة العمر ١٥- ٢٤ سنة الذي بقي مستقراً عند ١,٠٠ في الفترة من العام ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ مما يدلل على توافر فرص التعليم الأساسي للجنسين دون تمييز. وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل القرائية لدى السكان البح
فئة العمر ١٠- ٤٤ سنة الذي بلغ حد التكافؤ ٠,٩٧ منذ العام ٢٠٠١ وارتفع إلى ٠,٩٩ في العام ١٠

تقلصت الفجوة بين الرجال والنساء في معدلات القرائية لدى السكان البحرينيين من (٩,٥) نقطة مئوية إلى (٦,١) نقطة مئوية في الفترة من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠١٠م

المصدر: الجهاز المركزي البحرين.

أما بالنسبة لفئة العمر ١٥ سنة فما فوق فقد تقلصت الفجوة بين الرجال والنساء في معدلات القرائية لدى السكان البحرينيين من ٩,٥ نقطة مئوية إلى ٦,١ نقطة مئوية في الفترة من العام ٢٠٠١إلى العام ٢٠١٠ وخلال الفترة نفسها ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين من ٠,٩٠ إلى ٠,٩٤ وعلى الرغم من تقلص الفجوة بين الرجال والنساء إلا أن الرجال ما زالوا أكثر إلماماً بالقراءة، فمؤشر التكافؤ يظهر تفاوتاً طفيفاً لصالح الرجال يقع ضمن نطاق التفاوت المعتدل. ويرجع ذلك إلى الموروث الثقافي في تعليم المرأة وتباين الاهتمامات بين الجنسين.

المصدر: الجهاز المركزي البحرين.

وكما يلاحظ من الرسم البياني أن مؤشرات التكافؤ لنسب القرائية لدى الجنسين تتأثر بالعمر وأن الفجوة بين الرجال والنساء متركزة في فئة كبار السن الذين تفوق أعمارهم فئة السن المستهدفة من برامج محو الأمية (٤٤ سنة).

شكل (١١)

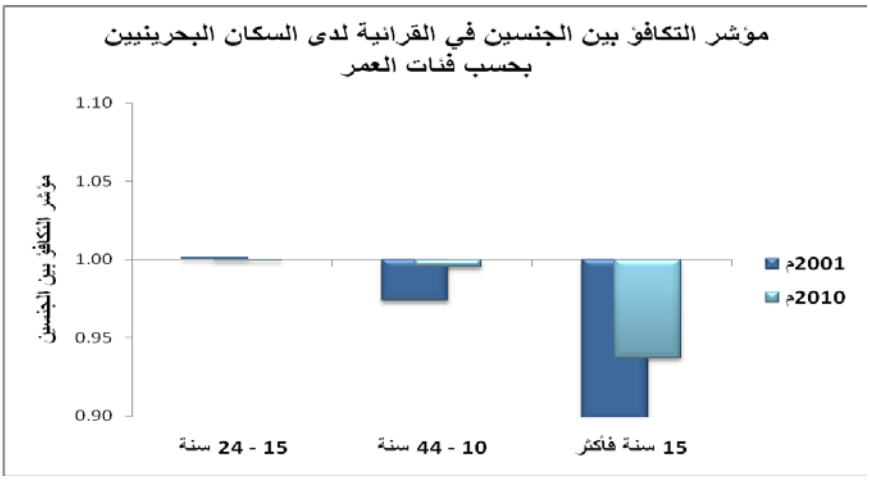

هناك حاجة إلى سن تشريعات خاصة برياض الأطفال لتكون من ضمن مراحل التعليم الإلزامي

٢- الطفولة المبكرة:

يرجع اهتمام المجتمع البحريني بالطفولة المبكرة خاصة وبالتعليم عامة نظراً لاهتمام المرأة بالعمل كوسيلة لتحقيق الذات وتحسين دخل الأسرة نتيجة زيادة المتطلبات الأسرية والاجتماعية. ويعد التعليم متطلباً أساسياً لدخول المرأة في سوق العمل، مما نتج عنه حاجة المجتمع لدور الحضانة ورياض الأطفال لتقديم الرعاية اللازمة لأطفال الأمهات العاملات، وقد أوجد ذلك تنافساً بين هذه المؤسسات وزيادة أعدادها، مما شكلت ظاهرة اجتماعية لدى الأسرة في البحرين لإعداد الأبناء من الجنسين إعدادا متكاملاً في مرحلة ما قبل المدرسة. بذلك فقد تحسنت مؤشرات التكافؤ بين الجنسين لكل من نسبة القيد الإجمالية والصافية في مرحلة الطفولة المبكرة، والنسبة المئوية للملتحقين الجدد بالصف الأول الابتدائي، الذين اشتركوا في أحد برامج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة حيث بلغت ٠,٩٨ و ٠,٩٨ و ٠,٩٧ على التوالي في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ بعد أن كانت ٠,٩٦ و ٠,٩٧ و ٠,٩٦ على التوالي في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١. وقيم مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ تقع ضمن نطاق التكافؤ، وتدل على تحقق التكافؤ بين الجنسين في المؤشرات الثلاثة المتعلقة بالرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

: قسم الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم، مملكة ال .

٣- في التعليم الابتدائي:

نص قانون التعليم رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٥المادة الثانية منه على أن: "التعليم حق تكفله المملكة لجميع المواطنين.". كما نص على إلزامية التعليم لمن هم في سن السادسة ولغاية بلوغ سن الخامسة عشرة.
ونتيجة الجهود التي تبذلها الوزارة في تهيئة المدارس القريبة من التجمعات السكنية وتزويدها بالوسائل التعليمية والتكنولوجية والكوادر الإدارية والفنية المؤهلة لتحقيق المساواة بين الجنسين في تعميم دخول الدراسة الابتدائية. فقد بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبتي الالتحاق الإجمالية والصافية بالتعليم الابتدائي ١,٠١ و١,٠٢ على التوالي في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢كما يشير إلى ذلك الرسم البياني. ويدل ذلك على أن الذكور والإناث يلتحقون على قدم المساواة بالتعليم الابتدائي، وتحقق التكافؤ لنسبتي الالتحاق الإجمالية والصافية معاً يدل على عدم وجود تمايز بين البنين والبنات في سن الدخول إلى المدرسة.

شكل (١٢)

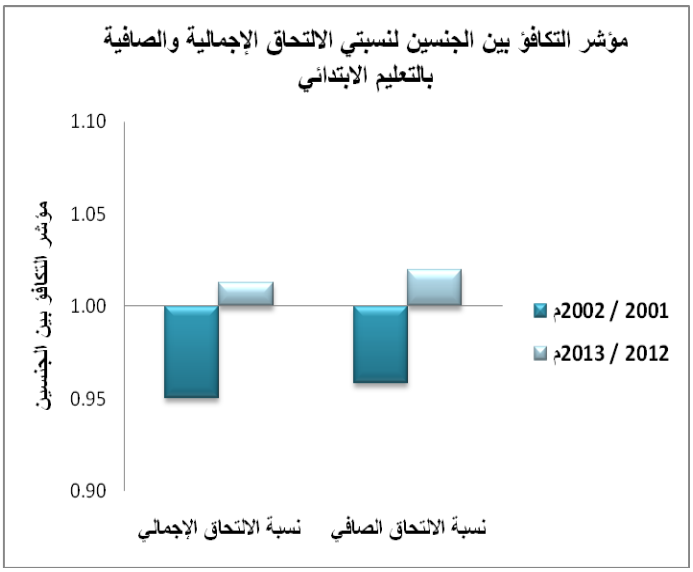

٤- القيد في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي:

كفل دستور مملكة البحرين الصادر في العام٢٠٠٢ حق التعليم للجميع، فقد نصت المادة الرابعة من الدستور على أن: *"العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة"* . ونتيجة للسياسات الحكومية في ترجمة مواد الدستور وتفعيل القوانين المنبثقة عنه، فقد أولت وزارة التربية والتعليم اهتماماً كبيراً في بناء جيل يؤمن بهذه القيم التي تضمنها الدستور، وتشير قيم مؤشرات التكافؤ بين الجنسين إلى تحقق التكافؤ بين البنين والبنات في نسب القيد الإجمالية والصافية في مراحل التعليم ما عدا القيد الصافي في التعليم الثانوي، الذي يظهر تمايزاً لصالح الإناث الذي قد يرجع ذلك إلى انخراط الذكور في سوق العمل في سن مبكرة؛ أي بعد الحصول على الشهادة الإعدادية. ففي مرحلة التعليم الابتدائي بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبتي القيد الإجمالية والصافية ٠,٩٩ و١,٠٠ على التوالي في العام الدراسي ٢٠١٢ / ٢٠١٣، ويدل ذلك على أن الدولة توفر فرص التعليم الابتدائي لكلا الجنسين على حد سواء، وأن المجتمع البحريني ينظر إلى تعليم الذكور والإناث بالمستوى نفسه من الأهمية. وفي مرحلة التعليم الإعدادي تحسن مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبتي القيد الإجمالية والصافية في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بالعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، وأصبح في نطاق التكافؤ بعد أن كان يشير إلى وجود تمايز لصالح الإناث. فقد بلغ مؤشر التكافؤ لنسبتي القيد الإجمالية والصافية ٠,٩٩

و ١,٠١ على التوالي في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ بعد أن كانا ١,٠٤ و ١,٠٥ على التوالي في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١. ويدلل ذلك على أن إلزامية التعليم التي بدأ تطبيقها في العام ٢٠٠٦والجهود المبذولة في سبيل إرجاع المتسربين من التعليم إلى مقاعد الدراسة قد آتت ثمارها.

شكل (١٣)

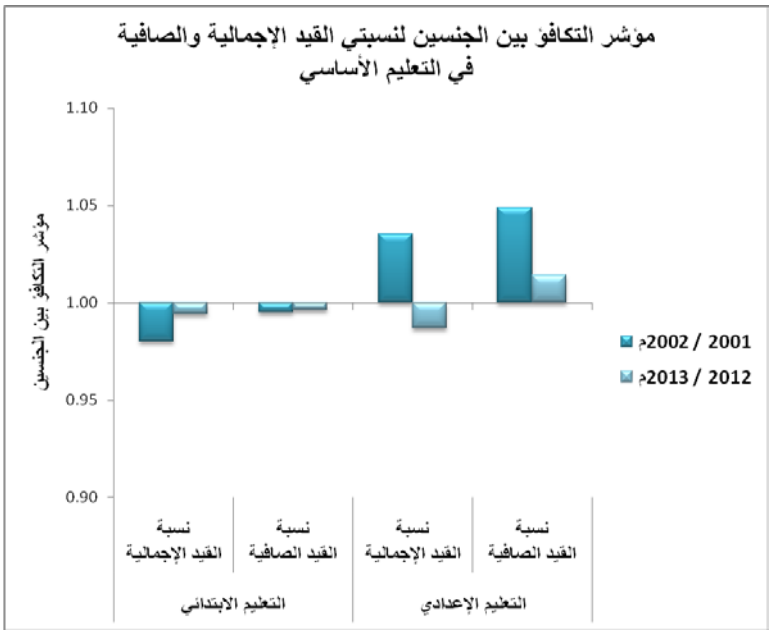

أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فإن مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة القيد الصافية البالغ (١,٠٥) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ ما زال يظهر تمايزاً لصالح الإناث على الرغم من تحقق التكافؤ لنسبة القيد الإجمالية بمؤشر تكافؤ بلغ (١,٠١) في العام ٢٠١٣/٢٠١٢. ويدل ذلك على أن نسبة التلاميذ الذكور المسجلين خارج السن الرسمية للمرحلة الثانوية أكبر من نظيرتها للإناث بسبب حالات إعادة الصفوف وإعادة القيد الموجودة عند الذكور بنسب أ .

ساهمت زيادة العرض في سوق العمل وخاصة الذكور منهم إلى تشدد سوق العمل في شرط الوظيفة خاصة في القطاع العام مما ساعد في استمرارية الطلبة في التعليم الثانوي

٥- البقاء في التعليم الابتدائي:

ليس من المهم التحاق الأطفال بالتعليم فحسب، بل من المهم أيضاً التأكد من مواصلتهم الدراسة حتى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية. وفي سبيل الوصول إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وعدم تسرب الطلبة، فقد عملت وزارة التربية والتعليم على تطوير إستراتيجياتها من خلال تأمين التزام مجتمعي لاستمرارية الطلبة في التعليم، واستصدار قانون التربية والتعليم لسنة ٢٠٠٥، فجعلت التعليم الإلزامي مجاناً وتوسعت في بناء المدارس، بحيث شملت جميع مدن المملكة وقراها، وزودتها بأحدث الأجهزة والمرافق العلمية والتربوية، كما هيأت الظروف المناسبة والمريحة للطلبة، وعملت على تأهيل وتدريب المعلمين والمعلمات ضمن برامج خاصة تناسب هذه الفئة العمرية من الطلبة أكسبتهم مهارات، أهمها تفريد التعليم، ورعاية الفروق الفردية، والعمل التعاوني على مستوى المجموعات والفصول والمدارس لتبادل الخبرات والخروج عن النمط التقليدي أو التلقيني في التعليم، مما يحفز الطلبة على المشاركة والانجذاب نحو التعلم والمدرسة، ويزداد تعلقاً بمعلمه أو معلمته وأقرانه، كما عملت على إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في فصول التعليم الابتدائي. وتعد هذه من أهم الجهود الرامية إلى تأمين الشروط التي تمكن كل الأطفال سواءً الذكور أو الإناث من استكمال تعليمهم الابتدائي، فضلاً عن الانتفاع بتأمين تعليم متكافئ للجنسين على حد سواء.

ويلاحظ من الجدول عدم وجود تمايز بين الجنسين في معدل البقاء في الدراسة حتى الصف السادس، وذلك حسب ما يشير إليه مؤشر التكافؤ بين الجنسين البالغ ١,٠١ و ١,٠٠ في العامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١و ٢٠١٣/٢٠١٢ على التوالي، مما يعني أن البنين والبنات لديهم نفس الفرص لدخول المدرسة والاستمرار في الدراسة حتى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية.

الفتيات يفضلن الالتحاق بمسارات التعليم العام التي تؤدي إلى التعليم العالي على الرغم من توافر تخصصات في التعليم الفني والمهني تتناسب وطبيعة الفتاة، مثل: صيانة الحاسوب والتصميم الداخلي والتخصصات

- **من التعليم الابتدائي إلى التعليم الإعدادي والثانوي:**

لضمان انسيابية انتقال الطلبة من التعليم الابتدائي إلى التعليم الإعدادي والثانوي فقد استمرت وزارة التربية والتعليم في سياستها لتأمين حق التعليم للجميع، وذلك ببناء المدارس الإعدادية والثانوية في أماكن التجمعات السكانية، وتأمين الكتب المدرسية لجميع الطلبة مجاناً، والمواصلات المجانية لمن يبعد سكنه عن المدرسة ذهاباً وإياباً، ذكور وإناثا. وتقوم وزارة التربية والتعليم بفتح المراكز المسائية للطلبة المتسربين من المرحلتين الإعدادية والثانوية، والذين تجاوزا السن الرسمي للتعليم النظامي، وذلك لضمان حقهم في التعليم، كما تتيح للطلبة من الجنسين الحق في الدراسة المنزلية لمن يرغب في استكمال المرحلة الثانوية للمنقطعين عن الدراسة الذين حالت ظروفهم الاجتماعية أو الصحية من دون الانتظام في المدرسة .

كما ساهمت زيادة العرض في سوق العمل وخاصة الذكور منهم إلى تشدد سوق العمل في شرط الوظيفة خاصة في القطاع العام، مما ساعد في استمرارية الطلبة في التعليم الثانوي. حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الإعدادي في العامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١و ٢٠١٣/٢٠١٢ (١,٠٤) و (١,٠١) على التوالي، مما يعني تحقق التكافؤ بين الجنسين في الانتقال إلى التعليم الإعدادي، حيث إن المؤشر شهد تحسناً، وأصبح في نطاق التكافؤ بعد أن كان يظهر تمايزاً لصالح الإناث. وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر التكافؤ بين الجنسين لنسبة الانتقال من التعليم الإعدادي إلى التعليم الثانوي الذي تحسن تحسناً ملحوظاً في الفترة من العام ٢٠٠٢/٢٠٠١إلى العام ٢٠١٣/٢٠١٢، وأصبح في نطاق التكافؤ بعد أن كان يشير إلى وجود تفاوت لصالح الإناث، وذلك حسب ما توضحه قيم المؤشر البالغة (١,١٥) و(١,٠٣) في العامين الدراسيين ٢٠٠٢/٢٠٠١ و ٢٠١٣/٢٠١٢ على التوالي.

شكل (١٤)

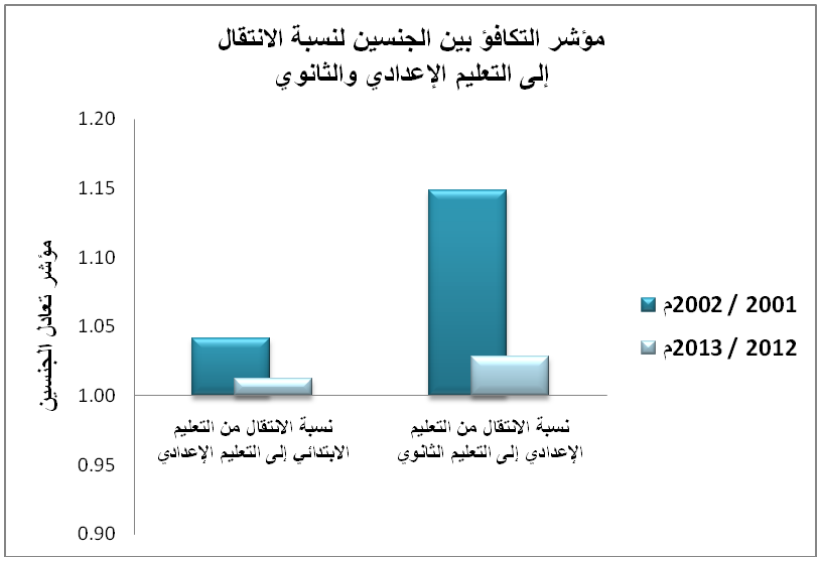

٧- مسارات التعليم الثانوي:

توفر الدولة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي للجميع، وتولي اهتماماً بالغاً بتعليم الفتيان والفتيات من دون تمييز، إيماناً منها بأهمية دورهما في تنمية الاقتصاد الوطني. ويمكن لتلاميذ المرحلة الثانوية الاختيار من ضمن برامج دراسية متنوعة ومتخصصة، بعضها يؤدي إلى التعليم العالي وبعضها الآخر صمم لتدريب التلاميذ وتهيئتهم لدخول سوق العمل. والاختيار من بين برامج التعليم المطروحة متاح للجنسين على حد سواء ، لكن الفتيات يفضلن الالتحاق بمسارات التعليم العام التي تؤدي إلى التعليم العالي على الرغم من توافر تخصصات في التعليم الفني والمهني تتناسب وطبيعة الفتاة، مثل: صيانة الحاسوب، والتصميم الداخلي، والتخصصات التجارية. وتبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً في سبيل توعية الفتيات بأهمية التعليم الفني والمهني وتشجيعهن على الالتحاق بمساراته، وذلك بتعريف الطالبات بحاجات سوق العمل وأثر ذلك في تحسين دخل الأسرة، مما أدى إلى ارتفاع النسبة المئوية للفتيات في التعليم الفني والمهني بمدارس التعليم الثانوي من ٩٪ من إجمالي عدد الملتحقين في العام ٢٠٠٢/٢٠٠١إلى ١٤٪ في العام ٢٠١٣/٢٠١٢.

❖ توقف تطبيق مسار الإعلان والأنسجة في العامين الدراسيين ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و ٢٠٠٩/٢٠٠٨على التوالي.

❖❖ بُدء بتطبيق النظام في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧

٨- التعليم العالي:

كان للعهد الزاهر، عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أثر كبير في توجيه الحكومة إلى التركيز في جوانب عديدة كالصحة والتعليم والإسكان، فقد أمر جلالته في التوسع في التعليم العالي من خلال تخفيض الرسوم الجامعية وسن التشريعات اللازمة لتسهيل الاستثمار في التعليم العالي من خلال الجامعات الخاصة والكليات والمعاهد المهنية. وحسب نتائج تعداد السكان لعام ٢٠١٠، فإن نسبة النساء البحرينيات الحاصلات على مؤهل بكالوريوس فأعلى بلغت ٥٥٪ من إجمالي البحرينيين من الجنسين الحاصلين على مؤهل بكالوريوس فأعلى. وبلغت نسبة الحاصلات على الماجستير فأعلى ٣٨٪ أما بالنسبة لدرجة الدكتوراه فقد بلغت نسبة الإناث ٢٣٪ من إجمالي البحرينيين الحاصلين على مؤهل

الدكتوراه. ولا يشير الأمر إلى قصور المرأة البحرينية عن متابعة التحصيل بقدر ما يشير إلى أن الحاجة إلى متابعة التحصيل في التعليم العالي ترتبط بالبحث العلمي وحاجات العمل ولدى المرأة البحرينية من الأعباء الاجتماعية والأسرية ما يصرفها عن البحث العلمي.

ويلاحظ من الرسم البياني وجود تفاوت واضح لصالح الفتيات في التسجيل في التعليم الجامعي، حيث إن نسبة الإناث بلغت ٥٩٪ من إجمالي المسجلين في التعليم العالي، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الذكور ينتقلون مباشرة من التعليم الثانوي إلى قوة العمل أو السفر إلى الخارج لإتمام دراستهم بصورة أكبر مما هو عند الإناث.

شكل (١٥)

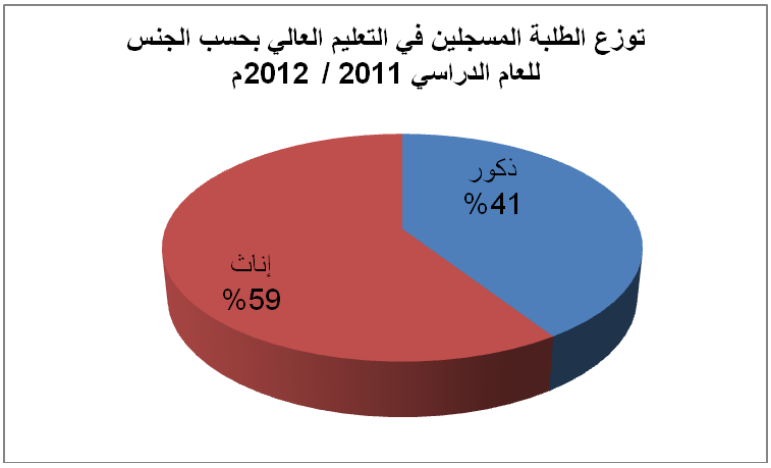

٩- البعثات والمنح الدراسية:

تشجع الدولة على مواصلة الدراسة الجامعية وتوفر البعثات والمنح الدراسية لخريجي المرحلة الثانوية من الجنسين من دون تمييز. وقد بلغت نسبة الإناث الحاصلات على البعثات والمنح الدراسية ٧٠٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ مما يعكس ارتفاع التحصيل في التعليم لدى الإناث؛ لأنه المعيار المعتمد في المنافسة للحصول على البعثات والمنح الدراسية.

شكل (١٦)

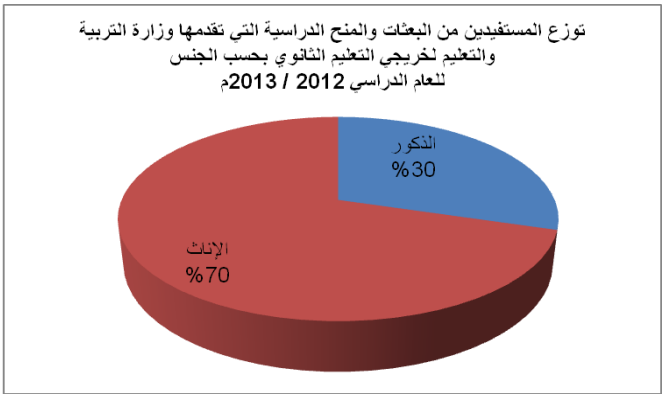

نصت المادة الرابعة على أن "العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها *الدولة*".

زارة التربية والتعليم تحدياً في إثارة الدافعية لدى الذكور لبذل مزيد من الجهد للمنافسة من أجل متابعة التحصيل الدراسي، ولمواجهة هذا التحدي تعمل الوزارة جاهدة في تطوير المناهج والكتب المدرسية وإيجاد بيئة جاذبة للتعلم.

١٠- الوظائف الإدارية والفنية والتعليمية بالمدارس :

تعتمد وزارة التربية والتعليم مبدأ الفصل بين الجنسين في التعليم في المدارس الحكومية، مراعية بذلك عادات وتقاليد المجتمع، وتهيئة للظروف التي تساهم في تشجيع الإناث للانخراط في العمل، كما تتيح التعليم المختلط في المدارس الخاصة؛ كون الالتحاق فيها اختيارياً، وقد بلغت نسبة المدارس الخاصة المختلطة٩٣ ٪ بينما شكلت نسبة المدارس الخاصة غير المختلطة ٧٪ .كما بلغت نسبة المعلمات الإناث في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في المدارس الحكومية ٦٢٪ من العدد الإجمالي للمعلمين والمعلمات مقابل ٨٠٪ في المدارس الخاصة للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، وبلغت النسبة المئوية للإناث في الوظائف الإدارية والفنية في المدارس الحكومية ٧٥٪ من إجمالي الوظائف الإدارية والفنية مقابل ٦٩٪ في المدارس الخاصة للعام الدراسي ذاته. ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الإناث في الوظائف بالمدارس الحكومية، على الرغم من أن التعليم يتم في مدارس منفصلة للبنين وأخرى للبنات، فهناك وجود (٣١) مدرسة ابتدائية تتولى إدارتها والتدريس فيها هيئة إدارية وتعليمية من الإناث. نظراً لاتباع الوزارة إستراتيجيات تربوية في التعامل مع هذه المرحلة، وتعويضاً للنقص في الكوادر التعليمية من الذكور، لما يتاح لهم من فرص متعددة في مرافق الدولة، إضافة إلى وجود فائض من البحرينيات لإقبالهن على مهنة التعليم.

شكل (١٧)

النسبة المئوية للإناث في الوظائف الإدارية والفنية والتعليمية

في المدارس الحكومية والخاصة للعام الدراسي ٢٠١٢ / ٢٠١٣

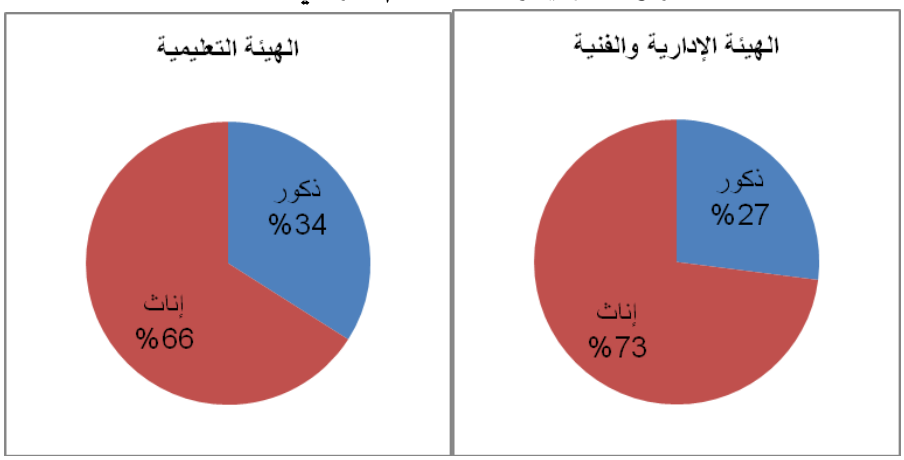

١١- شغل المراكز القيادية في وزارة التربية والتعليم:

نتيجة اهتمام الدولة بالنوع الاجتماعي، وإيمانا منها بأن المرأة تشكل نصف المجتمع، وبأنها تتمتع بقدرات لا تقل عن القدرات التي يتمتع بها الرجل، فقد كفل الدستور لها هذا الحق. فقد تقلصت الفجوة بين الجنسين لشغل المراكز القيادية في وزارة التربية والتعليم في الفترة من العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث ارتفعت النسبة المئوية للإناث ممن يتولين المراكز القيادية إلى ٤٩٪ في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، بعد أن كانت ٤٥٪ في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١.

٢- ٦ الهدف السادس: نوعية التعليم:

ركزت مملكة البحرين خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على تأمين الانتشار الأفقي للتعليم وما وفره هذا الانتشار من إمكانيات زيادة القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي ونشر التعليم على أوسع نطاق سواء على مستوى التعليم المدرسي أو تعليم الكبار والقضاء على الأمية وسد منابعها. وقد وفر تحقيق هذه الأهداف إلى حد كبير الأرضية الصالحة تجاه تبني صيغ تربوية متقدمة تركز على نوعية التعليم وتقيس نجاحها بنوعية المخرج.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين اتجهت الأهداف التربوية إلى التطوير النوعي للتعليم لجميع المستويات بعد التأكد من تحقيق الأهداف الكمية لنشر التعليم، لذا فإن البرنامج الحالي الذي تنفذه وزارة التربية والتعليم يركز على تحسين نوعية التعليم وتبني كافة المبادرات التي تحقق ذلك.

٢- ٦- ١ القوانين والتشريعات الخاصة بالنظام التعليمي في مملكة البحرين:

وفي ضوء ذلك يمكن إيجاز أهم التشريعات والقوانين التي أدت إلى تدعيم قدرة النظام التعليمي للانتقال من الإنجاز الكمي إلى الإنجاز الكيفي الذي يعتمد على إرساء الجودة وتأصيلها في كافة مجالات التعليم في المملكة:

- التزاماً بقانون (٢٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم) و تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٠٤-١٨٩٧) بشأن الموافقة على تبني آليات واعتماد استراتيجيات فعالة لاستقطاب العناصر الجيدة للتعليم والاحتفاظ بالمعلمين الجيدين وفق إطار كادر المعلمين الجديد ومراجعة تحسين شروط العمل للمعلمين.وفى سياق تحقيق ذلك قدمت وزارة التربية و التعليم بمملكة البحرين مبادرات نوعية تضمن توفير معلمين مؤهلين أكاديمياً وتربوياً، للتغلب على التحدي الأكبر لاستقطاب الكوادر الواعدة القادرة على تقديم تعليم نوعي، حيث أنشأت كلية البحرين للمعلمين بحسب المرسوم الملكي الصادر (في العام ٢٠٠٨) و تحقيقاً لرؤية البحرين (٢٠٣٠) ضمن المبادرات الوطنية لتطوير التعليم والتدريب و المتخصصة في إعداد المعلمين بمنحهم درجة البكالوريوس مما يمثل تطورا جذريا نحو التوافق مع التوجهات العالمية.
- صدور القرار الملكي رقم ٦٥ في العام ٢٠٠٨ والذي أنشئت على ضوئه كلية البحرين التقنية ضمن المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب.
- تطبيق مشروع الكادر الجديد للمعلمين بعد موافقة مجلس الوزراء في ٢٠٠٣/٤/١٣.
- اشتملت الاتفاقية التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الحادية عشرة المنعقدة في باريس من ١٤ نوفمبر إلى ديسمبر ١٩٦٠، على ما يؤكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بعدم التمييز وتوفير الحق في التعليم لكل فرد. حيث نصت هذه الاتفاقية على ٢٨ مادة، جاء في المادة الرابعة منها: " تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية - فضلاً عما تقدم- بأن تضع وتطور وتطبق سياسة وطنية

تستهدف، عن طريق أساليب ملائمة للظروف وللعرف السائد في البلاد، ودعم تكافؤ الفرص في المعاملة في أمور التعليم"، وكما أوضحته (المادة ٤ / د) " توفير التدريب لجميع المشتغلين بمهنة التعليم دونما تمييز"

- صدور القرار الوزاري في شهر يونيو (٢٠٠٤) لتعميم تطبيق الكادر، وتمّ تشكيل لجنة وزارية عليا خاصة، مكونة من الإدارات المعنية في الوزارة إلى جانب ممثلي كلية البحرين للمعلمين.
- تطبيق مبادرة تحسين الزمن المدرسي في المرحلة الثانوية والإعدادية بقرار من رئاسة مجلس الوزراء بدءا من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١، والذي يهدف الى تطوير جودة التعليم وتحسين مخرجاته.
- تضمن دستور مملكة البحرين الصادر في العام ٢٠٠٢، في المادة (٧/أ) ما يأتي: (ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبينه فيه. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية)، وتضمنت المادة (٧/ج) من دستور مملكة البحرين ما يأتي: (يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة) .
- صدور المرسوم بقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء وتنظيم هيئة ضمان الجودة التعليم والتدريب.
- صدور المرسوم بقانون رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء وتنظيم كلية البحرين التقنية (بوليتكنيك البحرين).

٢- ٦- ٢خطة العمل الوطنية لنوعية التعليم:

تضمنت الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم للفترة من ٢٠١١- ٢٠١٤ أربعة أهداف رئيسة كالآتي:

- رفع مستوى جودة التعلم والتدريس في مدارس مملكة البحرين.
- تطوير أداء وزارة التربية والتعليم.
- إتاحة فرصة التعلم للجميع وتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم.
- رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي ضوء هذه الأهداف حددت وزارة التربية والتعليم معالم رؤية واضحة للارتقاء بنوعية التعليم ووضعت خططها التربوية الكمية والنوعية للاستمرار بتقديم تعليم نوعي متطور، وتستند خطة وزارة التربية والتعليم في مجال تجويد العملية التعليمية في المراحل المختلفة على التوجهات الأساسية التالية:

- التأكيد على تكوين الشخصية المتكاملة والشاملة للفرد
- ترسيخ مفهوم التربية الوطنية.

- بناء منهج يتمتع بالمرونة لاستيعاب المستجدات العلمية والتربوية.
- التأكيد على إتقان مهارات التعلم المختلفة كالقراءة والتعبير الكتابي وحل المشكلات والبحث عن مصادر المعرفة.
- تعزيز تعليم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية باعتبارها اللغة التي سيتعايش من خلالها الفرد مع العالم الخارجي.
- تشجيع واحتضان مبادرات المعلمين في تطوير المناهج وفي الأنشطة المصاحبة لها.
- تطوير الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي (المرحلة الإعدادية) تطويراً شاملاً لجميع جوانب العملية التعليمية من حيث البنية والمناهج وتطوير استراتيجيات التعليم والتعلم والتقويم التربوي.
- تطوير آلية مناسبة لمراقبة تطبيق نظام التقويم في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وتدريب المعلمين عليه.
- التأكيد على تعزيز دور المعلم في ممارسات التقويم المبني على المصداقية والواقعية والفاعلية والدقة.
- تعزيز دور التوجيه المهني في المدارس .
- العمل على تأمين البيئة التعليمية المناسبة والأجواء المناخية المساعدة لعملية التعلم وتفعيلها، سواء من مجتمع الصف أو المدرسة ككل.
- العمل على تفعيل دور المساندة التربوية والتعليمية المستمرة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين.

وفي ضوء تلك التوجهات، وضعت وزارة التربية والتعليم ضمن الرؤية التطويرية المستقبلية للتربية والتعليم الإجراءات وبرامج العمل لتحقيق هدف تجويد التعليم وذلك على النحو التالي:

- **المراجعة الشاملة والتحديث المبرمج للمناهج الدراسية.**
- **تنويع المسارات في التعليم الثانوي، وبخاصة المسارات التقنية (وللجنسين على حد سواء).**
- **إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة.**
- **إعطاء أولوية قصوى لمخرجات التعليم (الطالب).**
- **التقويم الدوري المستمر لكل متغيرات ومفاصل العملية التعليمية.**
- **تفعيل برامج الإرشاد النفسي والاجتماعي والتوجيه التربوي المستمر.**

٢- ٦- ٣ الشراكات والعلاقات في عمليتي تخطيط وتنفيذ نوعية التعليم:

في إطار التنسيق والتعاون، تعمل وزارة التربية والتعليم مع جهات عدة في تخطيط وتنفيذ برامج تربوية وتعليمية تهدف إلى تحسين جودة التعليم سواء على المستوى المحلي مثل مجلس التنمية الاقتصادية من خلال التخطيط والتنفيذ لمبادرات تطوير التعليم والتدريب، والتي بدأت الوزارة مع المجلس في العمل معاً منذ العام ٢٠٠٥ في تشخيص واقع التعليم والتدريب، وتحديد المبادرات للتطوير، والبدء بتطبيقها، والتي شملت كمرحلة أولى خمس مبادرات هي:

الانطلاقة في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بالمبادرات الآتية:

١- افتتاح كلية البحرين للمعلمين وتدشينها في نوفمبر ٢٠٠٨ وبدأت بقبول الطلبة المتفوقين من جميع التخصصات التي تحتاجها الوزارة وباشرت بإعداد وتدريب المعلمين وفق خطة التمهن المعلنة وفق الأولويات.

٢- تدشين وافتتاح بوليتكنك البحرين في ديسمبر ٢٠٠٨ حيث فتحت أبوابها لخريجي المسار الفني والمهني وخريجي المسارات الأخرى وانضم إلى هذه الكلية نخبة من الطلبة الذين انطلقوا استجابة لاحتياجات سوق العمل.

٣- تدشين برنامج تحسين أداء المدارس وأداء الوزارة في يناير ٢٠٠٩ والذي احتوى على مجموعة واسعة من المشروعات والبرامج الميدانية والنوعية لمعالجة كافة الاحتياجات والأولويات التي وردت كمحصلة لعملية التقييم الشامل للنظام التعليمي في مملكة البحرين.

٤- إنشاء هيئة لضمان الجودة، تتولى تقييم المدارس من خلال وحدة مستقلة لتقييم المدارس وتبادل أفضل الممارسات التعليمية، وإعداد امتحانات لمختلف المراحل الدراسية لقياس أداء كل من الطلبة والمدارس والنظام التعليمي، وتقييم أداء مقدمي التدريب الفني والمهني ووضع السياسات والمعايير في هذا المجال و رصد الجودة في الجامعات من خلال وحدة مستقلة لمراجعة جودة التعليم العالي.

٥- تقديم مسارات جديدة في التعليم الفني والمهني بالمرحلة الثانوية قائمة على التلمذة المهنية.

أما **على المستوى الدولي**، فهناك مشاركة بين مملكة البحرين وبعض المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة اليونسكو ومكتب التربية العربي لدول الخليج والمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربية في تقديم البرامج وتوفير الاستشارات المتخصصة في مجالات تطوير المناهج والمعلمين والمؤسسة المدرسية. كما عملت وزارة التربية والتعليم خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمملكة البحرين والمعهد الدولي للتخطيط التربوي بباريس في تنفيذ مشروع التقويم الشامل لجودة التعليم بمملكة البحرين. كما نجحت الوزارة في الشراكة النوعية في مجال تدريب المعلمين والقادة التربويين وتأسيس سفراء التعليم مع المعهد السنغافوري الدولي الذي ما زال يوفر الخبرة والمشورة في مجال تقييم أداء المعلمين ونظام إدارة الأداء.

٢- ٦- ٤ التدابير المتخذة لتحقيق هدف نوعية التعليم:

٢- ٦- ٤- ١ الإدارة والإشراف:

أنجزت الوزارة الهيكلية الجديدة لها في العام ٢٠٠٥، وذلك في إطار سعيها المتواصل نحو تطوير الإدارة التربوية على الصعيدين المركزي واللامركزي ورفع كفايتها التخطيطية الإدارية بما يتوافق مع رؤية الوزارة المستقبلية وأهدافها وطموحاتها أنجزت الوزارة الهيكلية الجديدة لها عام ٢٠٠٥ والتي تتضمن الخصائص التالية:

- تحقيق قدر أكبر من **اللامركزية** لصالح المؤسسة التعليمية والقطاعات والإدارات بإعطائها صلاحيات إدارية أكبر مما كانت عليه سابقاً.
- استحداث إدارات جديدة داخل الوزارة.
- تفعيل مبدأ اعتبار المدرسة وحدة تربوية أساسية وإحداث آلية للتنسيق بين المدارس والوزارة على مستوى المحافظات.
- إعطاء صلاحيات أكبر للمؤسسات التعليمية في المجالات التالية: موازنة المدرسة المالية، تحديد العلاوات والحوافز لموظفي المدرسة، ترشيح منتسبي المدرسة للمشاركة في الدورات التدريبية، تقويم المعلم والموظف الإداري في المدرسة، وضع أدوات تقويم الطلبة وتنفيذها.
- تحقيق مستويات أعلى في الأداء في الإدارة من خلال توظيف التقنيات الحديثة وإنشاء قاعدة للبيانات وإعادة توصيف المهام بما يحقق التنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات وتطوير الموارد البشرية.
- تحقيق مستويات أعلى في الأداء في المدارس من خلال تطوير الكفاءات التعليمية والإدارية فيها واعتماد التدريب المستمر وتطبيق النظام الآلي وتفعيل التعاون مع الأهل والمجتمع المحلي لما فيه مصلحة الطلبة.
- إدخال إدارة نظام الجودة في المدارس، التي تسعى وزارة التربية والتعليم من خلاله إلى إحداث تطوير نوعي لدورة العمل بالمؤسسة المدرسية بما يلائم المستجدات التربوية والتعليمية والإدارية، ويواكب التطورات العالمية الساعية لتحقيق التميز في كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة المدرسية، والمتمثلة في تحقيق رضا المستفيدين من النظام التعليمي عن طريق إجراء التقييم الذاتي لجميع الممارسات المدرسية، والأخذ بأساليب العمل الجماعي، وتشكيل فرق العمل وتفويض السلطات والعمل بالمشاركة وتطوير مقاييس الأداء والتحسين والتطوير المستمرين لكافة العمليات التربوية والإدارية وزيادة الكفاءة التعليمية لجميع الإداريين والمعلمين بالمؤسسة المدرسية، وتحسين قنوات الاتصال بين إدارة المدرسة وأقسام وإدارات الوزارة ذات الصلة من خلال نظام موثق واضح يهدف إلى توفير الدعم والمساندة الفنية الميدانية المتلازمة لجميع المدارس وفق خطة دعم متمايز حظيت من خلالها كل المدارس على تمكين نوعي في مجالات عملها، حيث شكلت فرق مركزة لتعمل مع المدارس مباشرة وتأهيلها للتوظيف الأمثل لمجموعة من الأدوات النوعية المتقدمة في كافة مجالات العمل المدرسي، وهي ست أدوات نوعية كالتالي:

(١) نموذج المدرسة البحرينية المتميزة، وهو يصور الرؤية الواضحة لتمكين المدرسة من عمليات التقييم الذاتي ورصد المعوقات وتطبيق الخارطة الصحيحة والمناسبة نحو التميز المستدام في القيادة وعمليات التعليم والتعلم وإثراء المنهج وتوفير الدعم والمساندة للطلبة وتحسين البيئة التعليمية حيث يوفر

مواصفات ومعايير للتدرج وفق مصفوفة تدرج فيها أولويات المدرسة نحو التحسين المستمر ورفع مستوى الأداء.

(٢) نموذج القيادة من أجل النواتج ويهدف إلى وضع نموذج للقيادة المدرسية بالنسبة للمديرين والمعلمين الأوائل وتبني مبدأ التخطيط الاستراتيجي التكاملي والتخطيط التشغيلي السنوي والمتابعة والتقييم المستمر. وتمكين قيادات المدارس من الكفايات المهنية المطلوبة من خلال رؤية ورسالة المدرسة وأهدافها الاستراتيجية وخططها التشغيلية المقرونة بالميزانيات .

- (٣) نموذج الشراكة من أجل الأداء الذي يهتم بوضع مؤشرات موضوعية للأداء ومصفوفة من المجالات التي يتم قياسها ومتابعتها في المدرسة ومركزيا في الوزارة للحكم على كفاءة المدرسة الانتاجية وتماشيها مع المعايير الوطنية وقدرتها على التحسن وأولويات العمل فيها، وأهمها مجال التحصيل الدراسي ومجال القدرة على التحسن، التطوير الشخصي للطلبة ومجال القيادة والإدارة.

(٤) نموذج التدريس من أجل التعلم، ويهدف إلى تحسين التدريس وتحديد نوعية الدعم المقدم من الوزارة إلى المعلمين ويركز على تحسين ممارسات التدريس في مدارس البحرين ، وتحسين الدعم الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم لعملية التدريس و الاتفاق على معايير ومواصفات الدرس الفاعل ، ووضع خطة لتحسين مجالات التدريس ودعم المعلمين بطريقة هادفة من خلال تدريبهم على أكاديميات التدريس من أجل التعلم وعناصر الدرس الجيد وبرامج تدريبية مقدمة من كلية البحرين للمعلمين وفقاً لاحتياجاتهم التدريبية.

(٥) نموذج السلوك من أجل التعلم، ويهدف إلى تطوير التنمية الشخصية لدى الطلبة بزرع القيم الإيجابية والمواطنة الصالحة والاتجاهات السليمة لعملية التعلم هو نظام مدرسي شامل لكل مظاهر الحياة المدرسية ويساهم في زرع القيم الايجابية والمواطنة الصالحة والاتجاهات السليمة لعملية التعلم.

(٦) نموذج نظام إدارة الأداء، ويهدف الى تمكين الأفراد على إعداد خطط تطوير مهني مبني بدقة على الاحتياجات الفعلية للفرد والمدرسة والنظام والذي له دورا أساسيا في إحداث التغيير بالمؤسسة التربوية وزيادة الإنتاجية وتمكين الافراد من أعداد خطط تطوير مهني مبنى بدقة على الاحتياجات الفعلية للفرد والمدرسة و النظام التعليمي.

تطبيق نظام المناطق التعليمية، حيث باشرت وزارة التربية والتعليم في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق هذا النظام (للمرحلة الابتدائية) التي تضم كل منطقة منها (٢٠) مدرسة ابتدائية، بواقع ثلاث مناطق لمدارس البنين ومنطقتين لمدارس البنات، كما عملت الوزارة منذ العام ٢٠٠٦م على تطبيق النظام في المرحلتين الإعدادية والثانوية وذلك في إطار توجهات الوزارة نحو اللامركزية الإدارية، لتحقيق المزيد من الجدوى والفاعلية في عمل المدارس، ومتابعتها بشكل أفضل، والقدرة على المتابعة اليومية، وتسهيل عمل المدارس بما يحقق التنسيق والتكامل بين الإدارة المركزية والمناطق التعليمية.

٢- ٦- ٤- ٢ برامج بناء القدرات:

تهتم وزارة التربية والتعليم بالمعلم - بصفته إحدى الركائز الأساسية في تجويد التعليم الأساسي- فحددت معايير التحاقه بالوظيفة المتمثلة في حصوله على شهادة البكالوريوس التربوي أو ما يعادلها (بكالوريوس في المادة ودبلوم تربوي) حداً أدنى للالتحاق بسلك التعليم، إلى جانب ضرورة اجتيازه اختبار في المادة العلمية ومقابلة شخصية، كما تهتم الوزارة بالتنمية المهنية المستمرة للمعلم أثناء الخدمة من خلال تنظيم برامج تدريبية مختلفة وفق حاجات المعلمين أنفسهم وتلبية متطلبات الوزارة التطويرية.

وقد ساعدت برامج تدريب المعلمين والعاملين في الإدارة المدرسية على رفع كفاءتهم علمياً وتربوياً، بهدف تحسين العملية التربوية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم ورفع مستويات إتقانها للمهارات أو الكفايات التي حددتها مناهج التعليم. وقد تمكنت وزارة التربية والتعليم أن تنفذ أكثر من ٨٠ برنامجاً تدريبياً استفاد منها جميع المعلمين والإداريين في مجالات رفع الكفاءة في المادة العلمية، والتنمية المهنية والمجال التقني.

كما عملت وزارة التربية والتعليم على إصدار كادر جديد للمعلمين الذي يستهدف إعادة التوصيف لمهنة التعليم في اتجاه تعميق التمهن، وتشجيع المعلمين على تطوير أنفسهم وتعزيز قدراتهم المهنية؛ حتى يتسنى لهم الإسهام في تطوير التعليم وتجويد مخرجاته، وتعزيز مكانة المعلم وتعظيم دوره في تطوير التعليم وتجويد مخرجاته، ومراجعة الأوضاع المهنية للمعلمين ولجميع منتسبي الوزارة، بما يعظم من قيمة مهنة التعليم في نظر المجتمع.

تساهم كلية البحرين للمعلمين بتقديم برامج تنمية مهنية للقيادة التربوية حيث تخصص برنامج (ELP1) للمعلمين الأوائل و(ELP2) للقائم بأعمال المدير المساعد و (ELP3) للمديرين بالإضافة لبرنامج(PD) التنمية المهنية للمعلمين، بالإضافة إلى الاستمرار في تأهيل المعلمين بوزارة التربية و التعليم بعد التحاقهم بمهنة التعليم مباشرة بتقديم تدريب من خلال برنامج دبلوم التمهن التربوي الذي تشرف على تنفيذه إدارة الموارد البشرية بالوزارة للعمل على صقل خبراتهم في الجانب التربوي و استمرار تدريبهم الداخلي على فنيات التدريس الجيد من خلال برنامج (أكاديمية التدريس ١) و(أكاديمية التدريس ٢) ضمن مشروع التدريس من أجل التعلم وفق برنامج تحسين أداء المدارس.

من هذا المنطلق فقد أصبح تمهين المعلم أحد أهم المرتكزات الرئيسة لتطوير التعليم والارتقاء بجودة مخرجاته، ولذا فقد اهتمت المجتمعات المتقدمة بتأهيل وتدريب المعلمين سعياً لتحقيق مفهوم "التنمية المهنية المستدامة" والذي يعد من المفاهيم الحديثة التي أدخلته منظمة اليونسكو في مجال تدريب

المعلمين وتبنته العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها واعتبرته وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين كأولوية عمل قصوى.

ويذكر أيضاً أن هناك ربط منطقي وفق منظومة تدريبية محددة بين ما تقدمه كلية البحرين للمعلمين وأجهزة التدريب بالوزارة، بحيث يتم التنسيق بين الجهود التدريبية التي تتولاها الكلية في مجال تدريب المعلمين والمديرين وهي تنتهج سياسات إعداد المعلمين وتطويرهم المهني في مملكة البحرين والبرامج ومشاريع التنمية المهنية التي يتم تنفيذها.

برامج إعداد وتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة:

- **قبل الخدمة:**

تعتبر كلية البحرين للمعلمين هي الجهة المسؤولة عن إعداد المعلمين قبل الخدمة، ويقوم برنامج إعداد المعلمين بمنح الطلبة من خريجي الثانوية العامة من أصحاب التحصيل الأكاديمي العالي درجة البكالوريوس في التربية بعد أربع سنوات دراسية يتم إعدادهم وتزويدهم بالكفايات اللازمة والمتعلقة بالمعرفة والمهارات والقيم.

- **التطوير المهني أثناء الخدمة:**

حيث يخضع المعلمون الحاصلون على مؤهلات من غير كليات ومؤسسات إعداد المعلمين برنامجاً لتأهيلهم تربويًا، ومنحهم درجة دبلوم التأهيل التربوي إضافة لبرامج في القيادة التربوية للمعلمين الأوائل والمديرين المساعدين والمديرين للمدارس، هذا بالإضافة إلى برامج التدريب العامة والتخصصية والتقنية، كما يتم إيفاد بعض المعلمين لحضور برامج ودورات تدريبية تعقدها مؤسسات أكاديمية وتدريبية متخصصة خارج الوزارة داخل المملكة وخارجها.

كما وأن برامج كلية المعلمين ترتبط بشكل وثيق مع احتياجات وزارة التربية والتعليم الجدول الآتي يوضح النمو المطرد في عدد البرامج المنفذة للفئات القيادية التربوية والتعليمية المتعددة بوزارة التربية والتعليم خلال السنوات ٢٠١١/٢٠١٢/٢٠١٣.

جدول (٤٣) البرامج المنفذة للفئات القيادية التربوية والتعليمية المتعددة بوزارة التربية والتعليم خلال السنوات ٢٠١١/٢٠١٢/٢٠١٣

العام	عدد البرامج	عدد المستفيدين
٢٠١١	٥٨	٢٥٥٥
٢٠١٢	٧٧	٢٦١٠

٢٠١٣	٧١	٥٠٦١
المجموع	٢٠٦	١٠٢٢٦

٢- ٦- ٤- ٣ ضمان الجودة ورصدها وتقويمها:

عملت وزارة التربية والتعليم خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمملكة البحرين والمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو بباريس في تنفيذ **مشروع التقويم الشامل لجودة التعليم بمملكة البحرين**، واتبع في هذا المشروع أسلوب العمل التشاركي بين الخبراء البحرينيين والخبراء الدوليين لتأكيد مبدأ تبادل الخبرات وتكاملها، كما أتبع أسلوب مشاركة المعلمين والإداريين في المدارس وأولياء الأمور وأعضاء المجتمعات المحلية في عملية التقويم من خلال التعبير عن وجهات نظرهم في الاستطلاعات والمناقشات الجماعية التي نظمت خصيصاً لهذا الغرض، وبخاصة حول القضايا المتعلقة بجودة التعليم. وهدف المشروع إلى إجراء دراسات تشخيصية ميدانية تناولت جودة التعليم وسبل تحقيق ذلك من خلال نظرة فاحصة للمناهج وطرائق التدريس والوسائل وبخاصة في الرياضيات والعلوم وإعداد المعلمين وتدريبهم وعمليات القياس والتقويم.

وإن تطوير النظام التعليمي في مملكة البحرين، وتحسين مردوده بشكل مستمر، من منظور وزارة التربية والتعليم، اقتضى **إتباع منهجية التقويم المستمر للأداء وللبرامج والمشروعات** التي تنفذها الوزارة، وجعله شراكة، سواء من خلال التعاون مع الجهات الدولية المختصة، أو من خلال مركز القياس والتقويم الذي أنشأته الوزارة مؤخراً، أو من خلال مركز ضمان الجودة الذي تعتزم الوزارة إنشاءه قريباً، حيث تم وبالتعاون مع منظمة اليونسكو تنظيم ورشة عمل حول "تطبيق نظام الجودة في التعليم"، والذي تعتزم الوزارة البدء في تنفيذه، كمرحلة أولى، في المدارس المطبقة لمشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل.

وفي إطار دعم القيادة الحكيمة للتربية والتعليم ورعايتها للتميز باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر تطوير النظام التربوي، فقد تفضل صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، بتخصيص **جائزة سنوية باسم سموه تمنح للمدرسة الحكومية المتميزة في الأداء التعليمي**، وهي تستهدف تحفيز المدارس على تجويد مخرجاتها وتطوير أدائها الإداري والتعليمي وتنمية البيئة المدرسية والارتقاء بمختلف جوانبها.

ولضمان جودة التعليم، تم في العام ٢٠٠٧ **إنشاء هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم**، وهي إحدى مبادرات تطوير التعليم والتدريب بمملكة البحرين، والمهمة الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة المستقلة هي مراقبة أداء جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية وسوف يكون من مهامها وضع الامتحانات وتطبيقاتها ومراقبة أداء المدارس والمؤسسات الجامعية والتدريبية الحكومية والخاصة، بحيث يكون هنالك ضمان للجودة بالمدارس من خلال التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام التعليمي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز ما هو إيجابي وتصحيح ما يحتاج إلى تصحيح.

٢- ٦- ٤- ٤ تقنية المعلومات والاتصال:

يهدف هذا المشروع إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلم على أسس تربوية مدروسة بحيث تكون موجهة نحو تزويد الأجيال الناشئة بالكفايات والمهارات والقيم اللازمة لإنشاء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة. وقد ركز المشروع في انطلاقته على مجموعة من العمليات الرئيسة الذي يؤدي تطبيقها إلى إحداث النقلة النوعية، أهمها: إنشاء الصفوف الإلكترونية، اقتناء منظومة تعليمية إلكترونية متعددة الأغراض، تشبيك المدارس المطبقة للمشروع إلكترونياً، إضافة صفوف إلكترونية إلى مركز مصادر التعلم وتدريب المعلمين والمعلمات على استخدام الحاسوب وتأهيلهم لحيازة الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب.

وبتطور المشروع أصبحت المنظومة التعليمية بوابة التواصل المعرفي بين الطلبة والمعلمين في إثراء المواد التعليمية، وبين أولياء الأمور والمعلمين والجسم الإداري بالمدرسة لمتابعة تقدم أبناؤهم.

ويعتبر إنشاء المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على أرض المملكة في العاصمة المنامة تحت رعاية منظمة اليونسكو في العام ٢٠١١، وسيلة لتعزيز التعليم والتدريب والبحوث التطبيقية في ميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومع مؤسسات البحث والتعليم والتدريب الأخرى داخل المملكة وخارجها؛ وذلك بهدف الإسهام في بناء قاعدة صلبة للمعرفة لمقابلة التحديات التكنولوجية التي تواجهها مملكة البحرين وبقية الدول الإقليمية والعربية.

٢- ٦- ٤- ٥ البيئة المدرسية:

اهتمت وزارة التربية والتعليم في إنشاء مدارس حديثة وتطوير البنية التحتية للمدارس الحكومية في مختلف المراحل التعليمية بغرض مواكبة التطورات التي شهدتها الساحة التعليمة في مملكة البحرين بحيث أصبحت المدارس يراعى في تصميمها المعايير العالمية ومتطلبات العملية التعليمية بحيث تكون الفضاء الرحب للتعلم.

كما اهتمت وزارة التربية والتعليم بتطويع المبنى المدرسي ليتناسب وحركة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتهيئة المدارس بالمنحدرات والمرافق العامة والمصاعد الكهربائية في المباني المدرسية.

٢- ٦- ٤- ٦ رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة:

قامت وزارة التربية والتعليم بتشخيص حالات الفئات الخاصة من بطيئي التعلم وذوي الصعوبات التعليمية في المدارس وتحديد احتياجاتها، وتنظيم برامج عناية تعليمية مركزة ضمن خطة تعليمية شاملة، وإعداد الكوادر المتخصصة لها بهدف رفع مستوى تحصيلهم في مادة اللغة العربية والرياضيات في ظل وجود معلم متخصص في التربية الخاصة تسانده الإدارة المدرسية والمرشد الاجتماعي.

وتتركز استراتيجية التربية الخاصة على عدة محاور منها:

- تفعيل دور المدارس العادية في مجال تربية وتعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة باستخدام برامج الفصول الملحقة في المدارس العادية وغيرها من برامج الدمج.
- توسيع نطاق دور معاهد ومراكز التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم باستحداث برامج متخصصة لرعاية وتربية الأطفال مزدوجي ومتعددي الإعاقات وغيرهم من الأطفال الذين يصعب على المدارس العادية استيعابهم.
- تطويع التقنية الحديثة لخدمة ذوي الإعاقة وكضرورة حتمية لخدمة هذه الفئة.

٢- ٦- ٤- ٧ رعاية الطلبة الموهوبين والمبدعين:

اهتماماً من وزارة التربية والتعليم بفئة الطلبة الموهوبين والمبدعين، تم في العام ٢٠٠٥ إنشاء **مركز رعاية الطلبة الموهوبين**. ويهدف هذا المركز إلى كشف وتشخيص ومتابعة الموهوبين واستثمار قدراتهم الخاصة، للإبداع والمساهمة المتميزة في البناء والنماء، ويستقبل المركز جميع الطلبة الموهوبين من مختلف المراحل الدراسية في مختلف المجالات العلمية والفنية والرياضية ويقدم لهم الخدمات النوعية التي ترتقي بمواهبهم وتساعدهم على تنميتها.

كما قامت الوزارة ببناء أدوات قياس نفسي تربوي لاكتشاف المواهب وتشخيص قدراتها، وإعداد برامج خاصة بهذه الفئة، وتأهيل معلمين متخصصين لتنفيذ هذه البرامج ويتم سنوياً ابتعاث معلمين للدراسات العليا في هذا المجال.

وقد تم التوسع في برنامج رعاية الموهوبين والمتفوقين حيث شمل جميع مدارس المملكة ويتم تدوين بياناتهم وتتبع انجازاتهم من خلال سجل الطالب الإلكتروني.

٢- ٦- ٥ مؤشرات الأداء في تحقيق هدف نوعية التعليم:

١ - ٢- ٦- ٥- ١ المؤشرات الكمية:

سبقت الإشارة في الفصول الأولى من التقرير إلى العديد من المؤشرات الكمية ذات الطابع النوعي للتعليم، ويقدم في هذا الفصل عرضاً مختصراً لتلك المؤشرات وذلك على النحو التالي:

- **النسبة المئوية للمعلمين الحاصلين على المؤهلات الدراسية المطلوبة:**

ارتفعت نسبة المعلمين الحاصلين على المؤهلات الدراسية المطلوبة إلى (٩٨,٥٪) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ بعد أن كانت (٨٣٪) في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، كما هو موضح في الرسم البياني الآتي.

شكل (١٨)

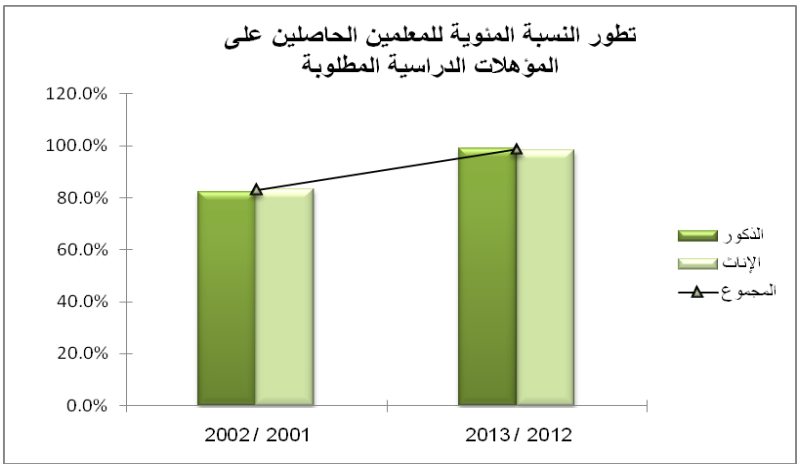

- **نسبة المعلمين الذين حضروا برامج التدريب في أثناء الخدمة:**

ضمن سعي الوزارة لتنمية المعلمين مهنياً، شارك جميع المعلمين في برامج تدريبية مختلفة مبنية حسب الحاجات التدريبية المطلوبة، وبذلك يعتبر أن (١٠٠٪) من المعلمين قد شاركوا في برنامج تدريبي أو أكثر، طوال مدة خدمتهم ولفترات مختلفة حسب نوع البرنامج.

- **نسبة الطلبة إلى المعلمين ونسبتهم إلى الفصول**

جدول (٤٤) نسبة الطلبة إلى المعلمين ونسبتهم إلى الفصول حسب المرحلة

المرحلة	نسبة الطلبة إلى المعلمين	نسبة الطلبة إلى الفصول
	البيان	
الابتدائي	١١ طالب لكل معلم	٢٩ طالب في الفصل
الاعدادي	١٠ طالب لكل معلم.	٣١ طالب في الفصل
الثانوي	٩ طالب لكل معلم.	٣١ طالب في الفصل

- **نسبة الكتب المدرسية للطلبة:**

يحصل كل طالب في كل صف ومرحلة تعليمية على الكتب المدرسية مجاناً، وبالتالي تعتبر نسبة الطلبة الحاصلين على الكتب المدرسية ١٠٠٪.

- **نسبة البقاء في الدراسة حتى الصف السادس الابتدائي:**

بلغت نسبة البقاء في الدراسة حتى الصف السادس الابتدائي (٩٨,٦٪) للبنين و (٩٨,٧٪) للبنات في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢، وهي من النسب العالية على المستوى الدولي.

- **ساعات الدراسة:**

تبلغ عدد ساعات الدراسة في الصفين الأول والثاني من مرحلة التعليم الأساسي (٧٥٠) ساعة، وفي الصف الثالث (٨١٠) ساعات، ومن الصف الرابع حتى التاسع (٩٠٠) ساعة في السنة.

- **الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام:**

بلغت نسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى مصروفات الحكومة (٩,٤٪) في العام ٢٠١٢.

- **الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي:**

بلغت نسبة مصروفات وزارة التربية والتعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢,٧٪) في العام ٢٠١٢.

- **عدد المرافق التربوية المتوافرة:**

تتوافر في جميع المدارس الحكومية كافة المرافق المساعدة للعملية التعليمية التعلمية مثل المختبرات ومراكز مصادر التعلّم وغيرها من مرافق وذلك على النحو التالي:

- **نسبة المدارس التي تتوافر فيها مختبرات الحاسوب:**

بلغت نسبة المدارس التي تتوافر فيها مختبرات للحاسوب في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ (١٠٠٪) مقارنة بـ (٢٩٪) في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، والشكل التالي يبين تطور نسبة المدارس المتوافر فيها مختبرات للحاسوب.

شكل (١٩)

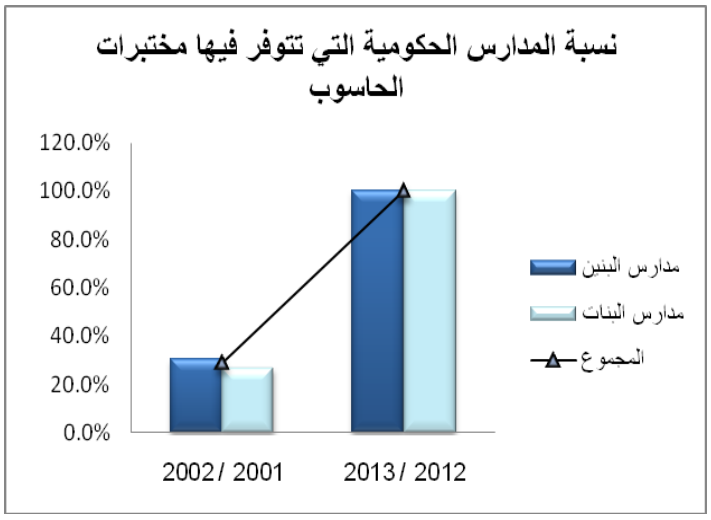

- **نسبة المدارس الحكومية التي تتوافر فها مختبرات للعلوم:**

بلغت نسبة المدارس التي تتوافر فيها مختبرات العلوم (٩٢٪) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ (٧٩,٥٪) في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١، والشكل التالي يبين تطور نسبة المدارس المتوافر فيها مختبرات العلوم، علماً بأن جميع المدارس الثانوية والإعدادية تتوافر بها مثل تلك المختبرات بنسبة (١٠٠٪)، وهناك خطة لتعميم مختبرات العلوم في جميع المدارس الابتدائية.

شكل (٢٠)

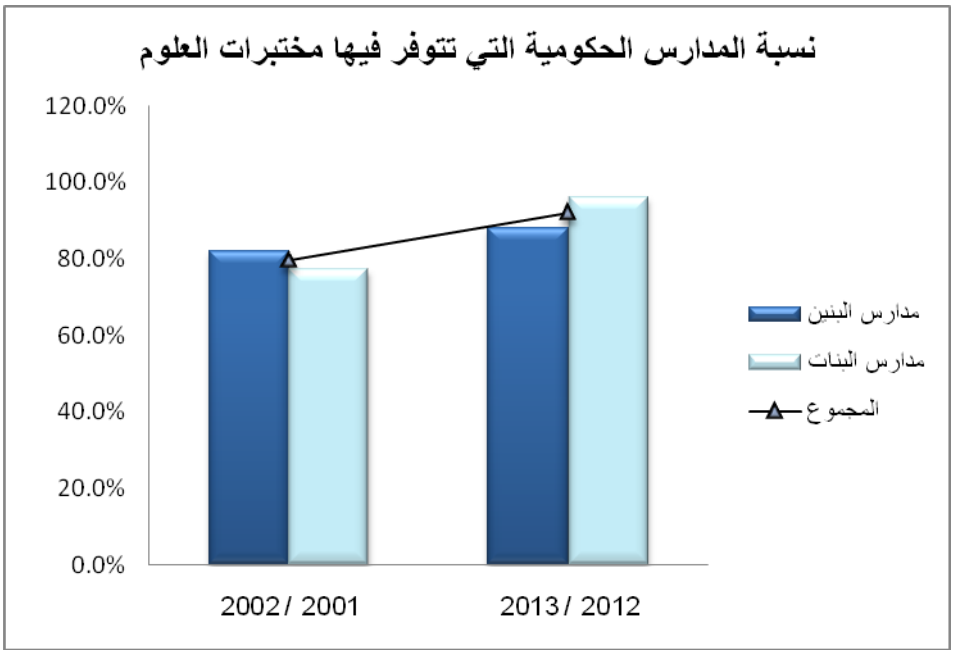

- **النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي على مكتبات (مراكز مصادر التعلم):**

تتوافر في جميع المدارس الحكومية مراكز لمصادر التعلم حيث منذ العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

الإدارة الإلكترونية لمراكز مصادر التعلم بالمدارس الحكومية .. (حلم يتحقق)

جاء اهتمام إدارة تقنيات ومصادر التعلم بوزارة التربية والتعليم ممثلة في قسم مصادر التعلم بتوفير وتطوير مواد تعليمية ومصادر تعلم تمتاز بالجودة في إطار السياسة التربوية لوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين، ملبية لاحتياجات مراكز مصادر التعلم بالمدارس الحكومية لمواكبة المستجدات التعليمية والتقنية، بهدف تشجيع التعلم الذاتي والإبداع، وتعزيز التواصل بين العاملين بمراكز مصادر التعلم بالمدارس والمختصين بالوزارة؛ وضمان تبادل الخبرات بين المختصين والأقران، لتحديث وتوفير مقننات مصادر التعلم من الأجهزة والمواد التعليمية والنظم الخاصة بالفهرسة، وذلك وفق آخر المستجدات التقنية والتربوية، وضمان استمرارية تقييم وتطوير مراكز مصادر التعلم بالمدارس الحكومية.

نظام الإدارة الإلكترونية (نبع) .. آلية متميزة لتطوير خدمات مراكز مصادر التعلم بالمدارس الحكومية

أدخلت إدارة تقنيات ومصادر التعلم نظام الإدارة الإلكترونية لمراكز مصادر التعلم بالمدارس، حيث تم اختيار اسم (نبع) ليكون بمثابة النبع الذي لا ينضب من مصادر العلم والمعرفة، بهدف تمكين المختصين من الوقوف على خطط وأنشطة جميع المراكز، وضمان سهولة الحصول على التقارير والإحصاءات بشكل دوري، وجرد مقتنيات مركز مصادر التعلم، والتقارير والاستعارة والتزويد، وإمكانية توفير نظام تشفير البيانات(الباركود)، وخدمة البريد الداخلي، وطباعة بطاقات المستعيرين، والتحكم في مستويات الوصول للمعلمين والطلبة.

ويتيح البرنامج إمكانية البحث الآلي للطالب والمعلم للبحث عن أية مادة مطبوعة كانت أو إلكترونية يقتنيها مركز مصادر التعلم عن طريق البحث بالمؤلف أو العنوان أو الموضوع، بالإضافة إلى تجديد الاستعارة ذاتيًا،ومعرفة المواد التي وصلت حديثًا ، وتوفير إمكانية الاطلاع على فعاليات وأنشطة المراكز، إضافة إلى إمكانية تقديم الشكاوى والمقترحات.

بوابة مكتبات مملكة البحرين .. انطلاقة عالمية

حصلت مدارس مملكة البحرين التابعة مؤخرًا على عضوية كاملة بالفهرس العربي الموحد، لتكون رابع جهة حكومية بمملكة البحرين تنضم لبوابة مكتبات مملكة البحرين بعد كل من مكتبة الشيخ عيسى الوطنية بمركز عيسى الثقافي، ومكتبة جامعة البحرين، ومكتبة جامعة الخليج العربي.

وقد أنشئت بوابة مكتبات مملكة البحرين لتمثل الفهرس الوطني البحريني الذي يضم فهارس جميع المكتبات البحرينية بالتعاون مع الفهرس العربي الموحد، لتكون هذه البوابة فهرسًا شاملاً لجميع مقتنيات المكتبات البحرينية، ملبيًا لاحتياجات الباحثين والدارسين في داخل المملكة وخارجها، وتقدم البوابة آليات بحث واستعلام متقدمة في مقتنيات المكتبات البحرينية، وأماكن تواجدها، بالإضافة إلىمقتنيات أية مكتبة معينة، ويتمكن هذه الخدمة الباحثين في تيسير وصولهم إلى كنوز المعرفة التي تقتنيها المكتبات البحرينية، حيث تدعم هذه البوابة الجهود التي تبذل على لبناء مجتمع المعرفة في مملكة البحرين في الوقت الذي تعتمد فيه كل مظاهر التنمية والاقتصاد والتعليم والثقافة على المعرفة والبحث العلمي.

هذا ويعتبر تدشين بوابة المكتبات البحرينية تحت مظلة الفهرس العربي الموحد بعد تدشين بوابات المملكة العربية السعودية، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية ضرورة وبنية أساس في عصر المعرفة لمملكة البحرين .

مكونات البوابة

تتكون البوابة من عدة نوافذ أهمها نافذة تحوي تعريفًا بالبوابة وقائمة بالمكتبات الأعضاء، ومكتبة الفهرس العربي الموحد التي تضم كل إصداراته بصيغ إلكترونية، ونبذة عن المكتبات الأعضاء وبيانات الاتصال، والأخبار والمناسبات الخاصة بالمكتبات البحرينية، ومواقع صديقة، وموضوع الشهر الذي يعرض فيه موضوعًا متخصصًا في مجال تنظيم المعلومات ذي صبغة تطبيقية، وملاحظات الزوار، وشريطًا إخباريًا. ويوجد في يمين الصفحة مربع خاص باسم

المستخدم وكلمة السر للمفهرسين المخولين بالدخول إلى القاعدة الرئيسة للفهرس العربي الموحد.

آلية البحث في البوابة

يمكن البحث عن كافة الأوعية الموجودة بمقتنيات المكتبات البحرينية الأعضاء في المنظومة أو الشبكة، فمن خلال مربع البحث تستطيع أن تبحث في جميع مقتنيات المكتبات البحرينية الأعضاء أو بتحديد مكتبة بعينها للبحث في فهرسها، وتكشف نتيجة البحث عن الأوعية المستعلم عنها وبيانات المكتبات التي تقتنيها. ويمكن تقييد البحث بنوع الوعاء (كتب، رسائل جامعية، مخطوطات) أو بالعنوان أو المؤلف أو الموضوع أو السلسلة.

مركز الفهرس العربي الموحد

يعمل الفهرس العربي الموحد كمشروع تعاوني غير ربحي تقوم عليه مكتبة الملك عبدالعزيز العامة في المملكة العربية السعودية، ويهدف لإيجاد بيئة تعاونية للمكتبات العربية خاصة، وذلك من أجل تخفيض تكلفة فهرسة أوعية المعلومات العربية، وذلك من خلال عملية الفهرسة المتقاسمة التي تتطلب توحيد ممارسات الفهرسة داخل المكتبات العربية واعتماد المعايير الدولية في الوصف الببليوجرافي هذا ما سيحقق تطوراً في مستوى المعالجة الببليوجرافية داخل المكتبات العربية والذي سينعكس إيجابًا على انتشار الكتاب العربي والتعريف بالثقافة العربية الإسلامية من خلال تسجيلات عالية الجودة تتاح للمكتبات داخل وخارج الوطن العربي والتي ستمكن المستفيد من الوصول لوعاء المعلومات العربي المحدد بكل يسر. كما يعمل مع المكتبات الرئيسية في العالم العربي في إنشاء بوابات الدول والتي تمثل واجهات حضارية ونوافذ لكنوز الإسهامات في المعرفة العالمية.

- **النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي على موارد لمياه شرب:**

تتوافر في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة موارد لمياه الشرب النظيفة، وتشرف وزارة التربية والتعليم على توافرها وصيانة خزانات المياه باستمرار.

- **النسبة المئوية للمدارس التي تحتوي على مرافق صحية ملائمة:**

تتوافر في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة المرافق الصحية الملائمة، وتشرف وزارة التربية والتعليم على تلك المرافق وصيانتها المستمرة.

٢- ٦- ٥- ٢ المؤشرات النوعية:

سعت وزارة التربية والتعليم، لإيجاد الوسائل والآليات والبرامج والمشروعات الهادفة إلى تجويد مخرجات التعليم، وتوجيه الطلبة في المجالين الأكاديمي والمهني، ضمن منظور التعلم مدى الحياة، وتجسيدا لهذا التوجه، تعمل الوزارة، بفضل ما تلقاه من دعم ومساندة، لتحقيق أهداف التطوير، من خلال حزمة من المشروعات والبرامج الموجهة للمعلم والطالب والمنهج والبيئة المدرسية، والتوسع في استخدام التعليم

الإلكتروني، واستكمال المنظومة التشريعية الخاصة بالتربية والتعليم بمراحلها المختلفة، مما يساعد على متابعة القضايا المتعلقة بالتسرب والإلزامية بشكل أفضل وذلك من خلال **قانون التعليم**، كما أن صدور **قانون التعليم العالي** قد مكّن الوزارة بالفعل من البدء بإنشاء الأمانة العامة للتعليم العالي ومجلس التعليم العالي، مما يعزز القدرة على المتابعة الدقيقة لمؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها واعتماديتها على نحو فعال.

ومن المؤشرات النوعية التي تشكل عنصرا هاما لتحسين أداء المدارس هي نتائج زيارات الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب الجودة للمدارس الحكومية في مملكة البحرين:

تكللت جهود الوزارة وفرق التحسين والشركاء وبيوت الخبرة وتوصيات الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب بالنتائج الآتية:

. تَحكم الهيئة الوطنية في زيارات المراجعة على المدارس وفقا لمقاييس (ممتاز/جيد/مرضي/غير ملائم) وبتحليل نتائج المدارس نجد أن نسبة المدارس الحاصلة على مرضي بلغت ٤٤٪ وهي النسبة الأكبر، ونجد وجود تساوي تقريبا في نسبة المدارس الحاصلة على جيد وغير ملائم، حيث بلغت نسبة المدارس الحاصلة على جيد ٢٤٪، ونسبة المدارس الحاصلة على غير ملائم ٢٣٪. ويُعد المستوى العام الذي تسير به مدارسنا هو المرضي في الدورتين والتقدير الأقرب له كما يتبين من النتائج هو الجيد، كما زاد عدد المدارس الممتازة في الدورة الثانية، وتعد قدرة المدارس العامة على التحسن مستواها مرضي ويليه الجيد، وبعض المدارس حصلت على التميز في ذلك ، كما يتضح من خلال الشكل الآتي.

شكل (٢١)

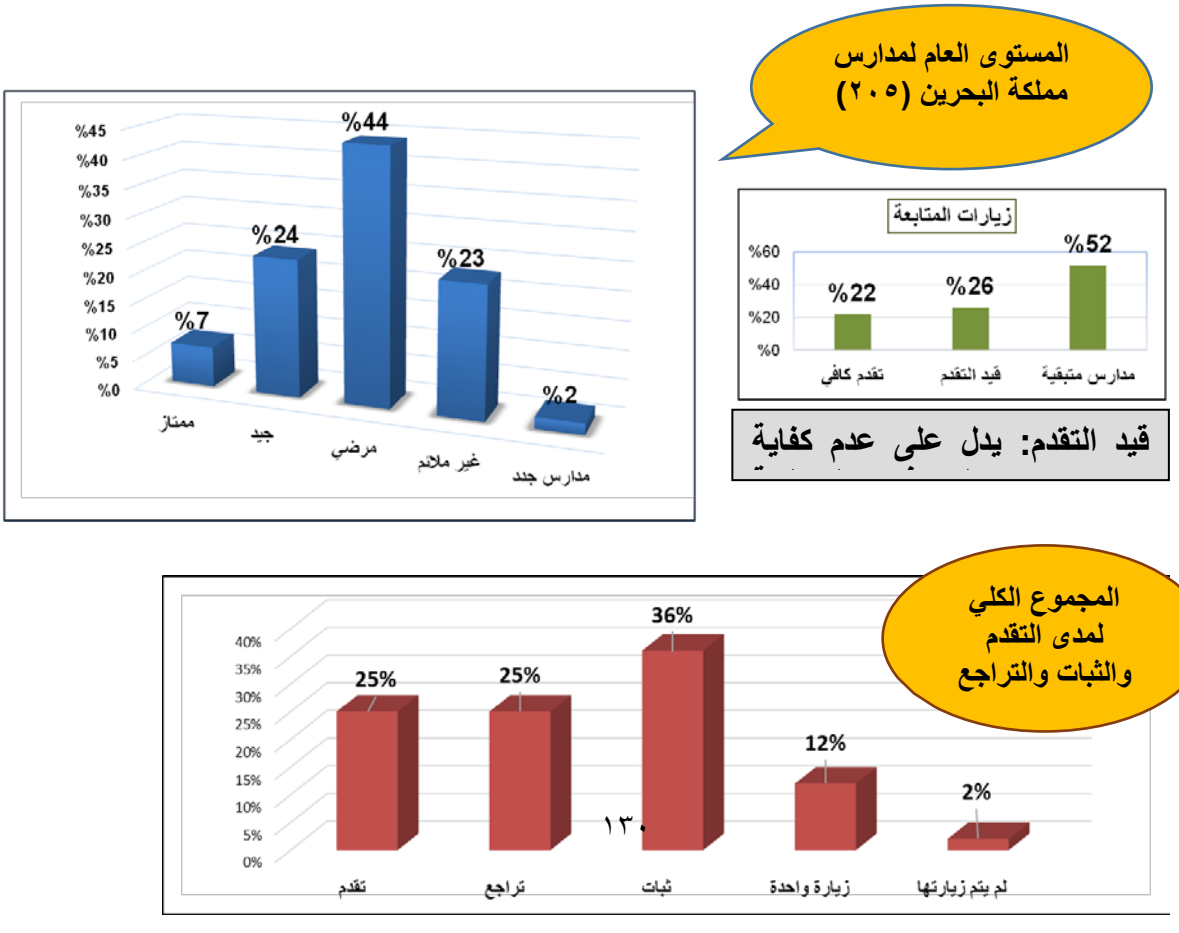

و من المؤشرات النوعية التي تعكس اهتمام الوزارة النسبة المئوية للتلاميذ الذين أتقنوا كفاءات التعليم الأساسي المحددة وطنياً (خاصة القرائية وتعلم الحساب والمهارات الحياتية) بحسب الصف (مثلاً الصف الثالث والصف الأخير من التعليم الابتدائي، والصف الثامن أو الأخير من التعليم الثانوي الأدنى) حيث أحرزت مشاركة وزارة التربية والتعليم بمشروع الاختبارات الوطنية التي تنفذها الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب مساهمة الميدان التربوي بمجموعة من المواضيع التي تمحورت في المناهج وركزت على تنمية مهارات التفكير العليا والتفكير الناقد وحل المشكلات لدى الطلبة في المراحل التعليمه الثلاث ، وعلى نحو نموذجي، ظهرت أفضل طرق التدريس في السنوات الثلاث الأولى في المدارس الابتدائية؛ إذ يتم تدريس المواد - في الغالب- من خلال طرق التعليم المتنوعة، حيث يتم دمج محتويات المواد المحددة في موضوعات المنهج التكاملي؛ إذ تبين أن هذه المنهجية تسهل عملية الربط ما بين المواد، والذي بدوره يعزز من علم أصول التدريس. وساهم الدعم المقدم من القائمين على برنامج تحسين أداء المدارس حول تحسين الإنجاز لدى الطلبة في مدارس مملكة البحرين من خلال التوجيه لوضع خطط تدريبية للطلبة على نوعية الامتحانات للتأكيد على امتلاكهم للكفايات اللازمة وفق كل مرحلة مما يدعم النمو في الإنجاز والارتقاء بمؤشراته لدى الطلبة.

جدول (٤٥) متوسط الدرجات والانحراف المعياري للأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٣ ومقياس كرونباخ، ألفا للعام ٢٠١٣

الصف	المادة	الدرجات الخام القصوى		متوسط الدرجات الخام					الانحراف المعياري					كرونباخ ألفا ٢٠١٣
		٢٠٠٩ – ٢٠١١	٢٠١٢ – ٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣
٣	اللغة العربية	٤٥	٤٥	%٤٣	%٣٨	%٤٩	%٤٥	%٥١	%٢٢	%٢٢	%٢٤	%٢٢	%٢٤	٠,٩٢
	الرياضيات	٦٠	٦٠	%٤٠	%٥١	%٣٨	%٤٢	%٤٧	%١٩	%٢٢	%٢١	%٢٠	%٢١	٠,٩٢
٦	اللغة العربية	٧٨	٧٨	%٤٦	%٤٢	%٣٧	%٣٩	%٣٨	%٢٠	%١٩	%٢٠	%٢١	%١٩	٠,٩٢
	الرياضيات	٩٠	٩٠	%٢٠	%٢١	%٢١	%٢٤	%٢٨	%١٤	%١٥	%١٥	%١٦	%١٧	٠,٩٤
	اللغة الانجليزية	٦٥	٦٥	%٣٣	%٣٤	%٢٩	%٣١	%٣٣	%١٦	%١٦	%١٨	%١٨	%١٨	٠,٨٢
	العلوم	٩٠	٨٥	%٤٧	%٤١	%٤٢	%٣١	%٣٥	%١٧	%١٢	%١٨	%١٤	%١٥	٠,٨٩
٩	اللغة العربية	٧٦	٧٦	–	%٣٩	%٣٧	%٣٥	%٤١	–	%١٩	%٢٤	%٢٤	%٢١	٠,٩١
	الرياضيات	٩٠	*٩٠	–	%١٧	%١١	%١٣	%١٣	–	%١٣	%١٢	%١٢	%١١	٠,٩٠
	اللغة الانجليزية	٨٥	٨٥	–	%٢٥	%٢٠	%٢٢	%٢٩	–	%١٩	%١٧	%١٩	%٢١	٠,٨٥
	العلوم	١٣٥	١٠٥	–	%٣٣	%٣٠	%٢٧	%٣٢	–	%١٤	%١٦	%١٥	%١٦	٠,٩١

نسبة الدروس الجيدة:

أشارت نسبة الارتفاع في الدروس الجيدة تقدما واضحا في عمليات التعليم والتعلم خاصة في المواد الأساسية حيث حققت ارتفاعا في الكيف حسب ما تشير إلية نتائج **خطة تحسين أداء المدارس والزيارات الصفية وتقييم الدروس وتقدير** الأحكام المحرزة في الزيارات الصفية في جميع المراجعات منذ العام ٢٠٠٨ لقياس أثر البرامج داخل وزارة التربية والتعليم وبالتحديد للتعليم والتعلم، والتي تحتسب فيها النسب المئوية لتصنيف الدروس في مدارس البحرين.مدى النمو في نسبة الدروس الممتازة والجيدة معا عند المقارنة بين فترتي مراجعة الهيئة الوطنيه لضمان الجودة لمدارس البحرين، تظهر تحسنا في جميع المواد تقريبا في جميع المراحل التعليمية:

جدول (٤٦) نتائج خطة تحسين أداء المدارس والزيارات الصفية وتقييم الدروس وتقدير الأحكام المحرزة في الزيارات الصفية

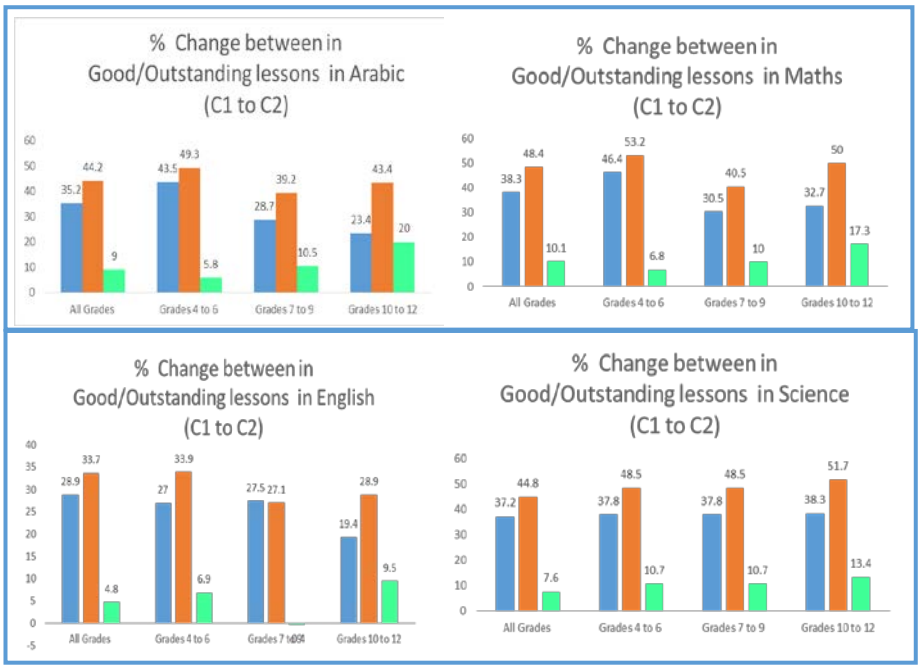

Source: QQA Lesson Observation Database April 2014

Every subject and grade improved the % of outstanding/good lessons between C1 and C2 except Grades 7-9 English

وفي موازاة ذلك فإن الوزارة ماضية في سعيها لتقديم المزيد من المشروعات التعليمية النوعية، في إطار رؤيتها لتطوير النظام التربوي والارتقاء بمخرجاته، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، انتهت الوزارة من تنفيذ المرحلة الثانية من **مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل**، الذي يعد نقطة تحول مهمة على طريق توجيه التعليم نحو التعليم الإلكتروني، شكلاً ومحتوى، وتنفيذ **مشروع توحيد المسارات الأكاديمية في التعليم الثانوي** الذي يستهدف تعزيز القاعدة المعرفية والمهارية لطالب المرحلة الثانوية، مما يعزز فرصة انخراطه في الحياة الجامعية أو في سوق العمل بشكل أفضل، وفق خطة دراسية تهدف إلى زيادة تحصيل الطلبة في مجال الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية.

كما شكل **افتتاح معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا، ومركز التميز للتعليم والتدريب المهني والفني**، أفقا جديدا لتطوير التعليم الصناعي والارتقاء بمخرجاته إلى المستويات الدولية، وتقديم دورات في

مجال التعليم المستمر لسد احتياجات المجتمع ومؤسساته في التخصصات المتقدمة، وعلى سبيل المثال الدورات في مجال الطباعة المتقدمة وغيرها، وبهدف أن يسهم التعليم الصناعي بما يحتويه من إمكانيات في تطوير مخرجات التعليم وتقديم خدماته ومنشآته لتطوير سياسة التدريب في مملكة البحرين.

ويمثل تنفيذ المرحلة الأولى من **مشروع تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي**، توجهاً لتطوير هذه المرحلة الدراسية الأساسية وسعياً إلى تعزيز مكانة هذه اللغة في اتساق كامل مع مشروع الوزارة في التحول إلى المدرسة الإلكترونية، إلى جانب العمل على **تطوير المرحلتين لابتدائية والإعدادية**. هذا فضلا عن بذل المزيد من الجهود لتطوير تدريس اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، حيث قامت الوزارة بالشراء المشترك مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الشقيقتين لعدد من السلاسل العالمية المتطورة من كتب الرياضيات والعلوم، تجسيداً للجهود المتواصلة لإعادة توجيه المناهج الدراسية لاستيعاب المفاهيم الحديثة المتعلقة بالبيئة. وإدخال مقرراً إلزامياً لخدمة المجتمع باعتباره تطلباً أساسياً من متطلبات التخرج من المرحلة الثانوية بهدف تنمية العمل التطوعي لدى الطلبة، وكذلك البدء في تطبيق أول منهج للتربية الوطنية، وتنمية الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان من خلال إعداد منهج النظام السياسي.

٢- ٦- ٦ أفضل الممارسات في السياسات والبرامج والأنشطة:

٢- ٦- ٦- ١ في مجال السياسات:

تولي السياسة التعليمية في مملكة البحرين أهميةً كبرى لتجويد نوعية التعليم الأساسي وتطويره في ضوء المستجدات المحلية والعالمية والتربوية وحاجات المتعلمين ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ومن أفضل الممارسات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم منذ العام ٢٠٠١ في مجال السياسات التي تهتم بتحسين نوعية التعليم ما يلي:

برنامج تطوير التعليم ونوجز مراحله في الآتي :

المرحلة الأولى / التشخيص :

بدأت من يونيو إلى نوفمبر ٢٠٠٥، مرحلة تشخيص واقع التعليم والتدريب، شملت عقد ورشة عمل برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد وشارك فيها مجموعة كبيرة من نخبة التربويين من مختلف القطاعات لمناقشة أهم نتائج التشخيص والتي تشير إلى أن هناك فرص حقيقية لتطوير "مخرجات" النظام التعليمي والتدريبي في مملكة البحرين، وهي التعليم الأساسي، والتعليم والتدريب الفني والمهني ، والتعليم العالي.

المرحلة الثانية / التخطيط :

بدأت من فبراير إلى يونيو ٢٠٠٦، وهي مرحلة التخطيط وتطوير الإستراتيجية وتحديد المبادرات، شملت دراسات الدول للمقارنة وزيارات إلى بعض الدول وعقد ورش عمل وإجراء مقابلات وإيجاد شركاء دوليين.

ثم من يونيو ٢٠٠٦ إلى يونيو٢٠٠٧ ، تم اختيار الشركاء وفي سبتمبر ٢٠٠٦ أقر مجلس الوزراء الموقر المبادرات.

المرحلة الثالثة / التنفيذ :

بدأت من يونيو ٢٠٠٧ وإلى الآن، تدشين مبادرات تطوير التعليم والتدريب والبدء بالتنفيذ.

المرحلة الرابعة / التقويم :

تتبع مدى جودة تطبيق نظام إدارة الأداء ، بطاقة تتبع جودة أداء المدرسة ، بطاقة قياس أداء المدرسة ، تحليل تقارير وتوصيات الهيئة الوطنية لضمان الجودة ، مسوحات واستطلاعات الآراء ، قياس صحة عمل مجموعات الدعم ، ...الخ.

وتُعد المراحل أعلاه المنطلق والركيزة الأساسية لتطوير التعليم والذي تمثل في برنامج تحسين أداء المدارس :

وفى هذا السياق تم التخطيط لتنفيذ إجراءات أكثر فعالية لتحقيق هذه الرؤى في سبيل تحسين الجوانب النوعية للتعليم وبهدف تحقيق الامتياز فيها بما يعكس تعلماً نوعياً يدعم الفرد في امتلاكه المهارات الحياتية اللازمة، والتزاماً بقانون (٢٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم)، وفي ضوء التطورات المستجدة وفق رؤية البحرين الاقتصادية (٢٠٣٠) التي تركز على تحسين إنتاجية وكفاءة القطاع الحكومي تأتي مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب وبالتعاون و الشراكة الوطنية مع مجلس التنمية الاقتصادية EDB والشراكة مع المؤسسات النوعية التي تم إنشائها لدعم روافد التعليم في المملكة وتكون في انسجام تام مع متطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل لترجمة الهدف الرئيسي للرؤية " حياة أفضل للبحرينيين كافة " .

وجاءت منطلقات التطوير كالآتي:

أولا: تعزيز دور القيادة والإدارة المدرسية: لتحقيق مستويات ناجحة من اللامركزية الإدارية والفنية والتقويم الذاتي الصحيح عن طريق استحداث مناطق تعليمية لتسهيل عملية الإشراف والمتابعة للمدارس وتحقيق جودة المخرجات، وكذلك بمنح المدارس نفسها مساحات واسعة من الاستقلالية بما في ذلك الاستقلالية المالية، حيث تتم إدارة المدرسة من خلال فريق التحسين الداخلي ومجالس الإدارة التي تكون مشتركة من الهيئتين الإدارية والتعليمية.

ثانيا: تطوير المعلم والارتقاء بمهنيته: والاستمرار في تنفيذ برامج تمهين وتدريب قبل الخدمة أو أثناء الخدمة، ضمن كادر المعلمين، وبالشراكة الاحترافية مع بيوت الخبرة العالمية وكليات التربية المحلية، وأبرزها كلية البحرين للمعلمين والارتقاء بعملية تصميم وتنفيذ خرائط متقدمة في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم وتمهينهم ضمن منظور المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب تحقيقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثالثا : تطوير المناهج:

لعل التطوير الأهم في هذا المجال يشمل الجوانب التالية:

- اتجهت وزارة التربية والتعليم الى تحويل جزء كبير من المناهج إلى مناهج إلكترونية انسجاما مع التحول إلى المدرسة الإلكترونية، والتطوير في طرق عرض المادة وتحليلها وإجراء التجارب باستخدام أحدث الطرق والوسائل التعليمية، وإدخال عدد من المناهج الجديدة التي تترجم التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها مملكة البحرين في إطار القيم الديمقراطية، ومن ذلك مناهج المواطنة ومناهج خدمة المجتمع والمهارات الحياتية في ضوء المنهج الوطني والخصائص والمهارات المطلوبة لمخرجات التعليم للقرن الواحد والعشرين.

ومن أبرز البرامج النوعية المؤثرة في تجويد التعليم الآتي :

- **الامتحانات الوطنية:**

يُعد مركز القياس والتقويم بوزارة التربية والتعليم الجهة المسئولة عن تخطيط وتطبيق مشروع الاختبارات الوطنية. ويتمحور اهتمام هذا المشروع حول تقييم أداء طلبة المدارس الحكومية في المواد الأساسية التي يتضمنها المنهج التعليمي الوطني.

وتعد الاختبارات الوطنية إحدى الوسائل والآليات التي تستخدم بفعالية في تزويد متخذي القرار ببيانات موثوقة للحكم على نوعية المخرجات التعليمية وتحديد مظاهر القوة والضعف فيها. وتستخدم الاختبارات الوطنية على المستوى الوطني اختبارات التحصيل المقننة كأداة لضبط جودة التعليم في مملكة البحرين.

وبدأت مملكة البحرين بتطبيق الاختبارات الوطنية كمرحلة أولى في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ في مادتي العلوم والرياضيات لطلبة نهاية الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (الصف السادس الابتدائي)، وذلك من خلال قياس الكفايات المتراكمة التي اكتسبها الطالب في نهاية الحلقة الثانية وما قبلها. والتقرير الإحصائي الذي يحتوي النتائج وتفسيرها في طور التحليل حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

وفي المرحلة الثانية من المشروع، تم تطبيق الاختبارات الوطنية لطلبة نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (الصف الثالث الابتدائي) في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ في مادتي الرياضيات واللغة العربية، وشارك في هذا الامتحان (١٠٤٤٠) طالب وطالبة من الصف الثالث الابتدائي بـ (١٢٥) مدرسة من مدارس مملكة البحرين. وتأتي المرحلة الثانية من المشروع لقياس الكفايات التعليمية الأساسية والممتدة في مادتي اللغة العربية والرياضيات والتي تظهر في تحصيل الطالب في نهاية الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي

كما تم في نفس العام الدراسي تجريب الاختبارات الوطنية على الصف السادس الابتدائي في مادتي اللغة العربية واللغة الإنجليزية.

وتهدف هذه الاختبارات إلى قياس التحصيل لنهاية الحلقة الدراسية الأولى (الصف الثالث الابتدائي)، ولنهاية الحلقة الدراسية الثانية (الصف السادس الابتدائي)، ولنهاية الحلقة الدراسية الثالثة (الصف الثالث الإعدادي).

- **المشاركة في اختبارات التحصيل التعليمي الدولية: دراسة التوجهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS:**

في السياق الهادف إلى التعرف على موقع نظام التعليم بمملكة البحرين في العالم، ورغبة في بناء التطوير على أسس علمية، شاركت وزارة التربية والتعليم في دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم **TIMSS 2003**، لأول مرة، حيث هدفت هذه المشاركة إلى التعرف على مستويات أداء الطلبة البحرينيين في مادتي الرياضيات والعلوم، مقارنة بأداء أقرانهم في الدول المشاركة، وكذلك التعرف على العوامل الأساسية المؤثرة في التحصيل الدراسي، بغرض المساعدة على تحسين تعليم وتعلم مادتي الرياضيات والعلوم، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الوطنية في مجال إعداد وإجراء اختبارات قياس الجودة والأداء. وتستهدف هذه الدراسة طلبة الصف الثاني الإعدادي في المدارس الحكومية والخاصة.

وكان عدد الدول المشاركة في **TIMSS 2003** للصف الثامن (٤٦) دولة من بينها عشر دول عربية، حيث بلغ متوسط الأداء الدولي لطلبة الصف الثامن في **الرياضيات** (٤٦٧)، أما متوسط أداء الدول العربية (٣٩٣) علامة، وكان **متوسط أداء البحرين دولياً (٤٠١) في الرياضيات**، وجاء ترتيب مملكة البحرين بالنسبة إلى الدول العربية الخامس في الرياضيات.

أما المتوسط الدولي في **العلوم** لطلبة الصف الثامن فكان (٤٧٤) والمتوسط العربي (٤١٩)، وكان ترتيب مملكة البحرين الثاني على الدول العربية بمتوسط دولي قدره **(٤٣٨)** علامة.

وبالنسبة لـ **TIMSS 2007** فقد استمرت مملكة البحرين في المشاركة مع سبعين دولة من مختلف أنحاء العالم، حيث تم تطبيق الاختبار في ١٤ مايو ٢٠٠٧م على الصف الثاني الإعدادي (الثامن) في(٤٧) مدرسة إعدادية تضم جميع المدارس الإعدادية الحكومية، بالإضافة إلى ١٧ مدرسة خاصة ضمت (٦٥٠٠) طالب وطالبة، وطبق على مستويين، على مستوى الكفاية الواحدة وتثبيتها على مستوى المملكة، وبهدف تطوير مستوى الطلبة وأدائهم في تلك المادتين، وتحديد مواقعهم على الخريطة المحلية والدولية.

وبحسب نتائج **TIMSS 2011** فقد جاءت مملكة البحرين في المرتبة الأولى عربياً في نتائج اختبارات الصف الرابع في كل من الرياضيات والعلوم. أما بالنسبة لاختبارات الصف الثامن فكان ترتيبها الثاني والخامس عربياً وذلك في مادتي العلوم والرياضيات على التوالي. والجدول التالي يوضح ترتيب المملكة عربياً وعالمياً ومعدل التحصيل بحسب نتائج **TIMSS 2011**.

جدول (٤٧) ترتيب مملكة البحرين عربياً وعالمياً ومعدل التحصيل بحسب نتائج TIMSS 2011

الصف	الرياضيات			العلوم		
	الترتيب عربيا	الترتيب عالمياً	معدل التحصيل	الترتيب عربيا	الترتيب عالمياً	معدل التحصيل

الرابع	١	٤١	٤٣٦	١	٣٩	٤٤٩
الثامن	٥	٣٤	٤٠٩	٢	٢٦	٤٥٢

كما شاركت البحرين في أول دراسة إقليمية تجرى على مستوى دول الخليج العربي لتقويم تحصيل الطلبة في الكفايات الأساسية في نهاية الحلقة الأولى (الصف الثالث الابتدائي) في اللغة العربية والرياضيات والعلوم في العام ٢٠٠٦.

حقائب الدعم المتمايز للمدارس:

توافر الدعم الفني مكثفا وفق مستوى أداء المدرسة وترسم لها خارطة النمو والتدخل المطلوب للتحسين بشكل دقيق وفق أولوياتها وخصائصها واحتياجاتها الاستراتيجية والتشغيلية, ويتم متابعتها وفق التصنيف الخاص بالمدرسة والدعم المطلوب لها. كما يتم توفير دعم ومساندة إضافية للمدارس التي تواجه بعض التحديات Intervention وذلك من أجل الإسراع في الارتقاء بأداء المدارس ومعالجة احتياجاتها بشكل تكاملي ومكثف من قبل كافة الإدارات المعنية. حيث تم تحديد مجموعة من الأهداف المتوقع تحقيقها كالتالي:

- مساندة جميع المدارس ذات الأداء المتدني والعمل معها للتغلب على التحديات الفورية.
- زيادة التوجيه والتدريب المقدم داخل الصف الدراسي لكل المتعلمين.
- تقديم المزيد من الدعم القيادي إلى المدارس وتحميلهم مسؤولية الأداء.
- تقليل المهام الإدارية في الوزارة.

مجموعات فرق الدعم :

تحققت مجموعة من الأهداف النوعية بناء على تغيير أدوار الرئيس وتركيزه على الجوانب الفنية في المدارس:

- تقييم أداء المدارس وكفاءتها ودعم رحلة التحسين فيها وتوظيف أدوات التحسين التوظيف الأمثل.
- إجراء مراجعات ضمان الجودة لنتائج المدارس مثل التقييم الذاتي أو الخطة الاستراتيجية أو التدريس الجيد أو تقييم نظام إدارة الأداء.
- تطوير مجموعات التعلم داخل مدارس المجموعة وبين مجموعات المدارس المختلفة.
- تقييم أداء قيادات المدارس وضمان تقديم التدريب المناسب لهم.
- التعريف بسياسات الوزارة وترجمتها إلى إجراءات وعمليات.
- الابتكار والمساهمة وإشراك مديرو المدارس في قيادة جهود التحسين وتحويل المدارس إلى مؤسسات نشطة تعمل بروح الفريق الواحد وتتشارك في وضع الرؤية من وحي المسؤولية المشتركة لضمان التحسن الملحوظ في نتائج الطلبة.

منظومة التتبع والتدخل عبر البطاقة النوعية لمدارس المجموعة:

عملت وزارة التربية والتعليم في ظل تحسين أداء المدارس على إعداد منظومة إلكترونية لتتبع جودة أداء المدرسة وهي بطاقة التقرير المدرسي التي تقيس الأداء بطريقة كمية ونوعية لمراقبة تتبع جودة أداء المدرسة لجميع المراحل الدراسية فيما يتعلق بحضور الطلبة، ومهنية المعلمين، وتنفيذ مبادرات جودة التعليم والتعلم .وتسهل البطاقة للقيادات المدرسية الحصول على قراءات واضحة ودقيقة لفهم نقاط القوة والضعف في أداء المدارس، لينتج عنها إعداد خطة إجرائية تدخلية من قبل رئيس المدارس لكل مدرسة تدعمها في تنفيذ إجراءات التحسين.

يتم إرسال بطاقة تتبع جودة أداء المدرسة (QC) مرة واحدة كل أسبوعين للمنظومة في الوزارة وتتم مناقشتها مع مديري المدارس المعنيين عند إرسالها بهدف دعم المدارس التي تحتاج إلى مساندة فنية إضافية وتدرج أولوياتها في الخطة الاستراتيجية المركزية في الوزارة لتترجم إلى إجراءات وعمليات للفترة التالية.

تحسين الزمن المدرسي في المرحلة الثانوية والإعدادية:

تمكنت الوزارة من خلال مبادرة تحسين الزمن المدرسي من زيادة أيام التمدرس وزيادة ساعات التمدرس وحققت المزيد في مجال تزويد كل الطلبة بالمهارات اللازمة عند التخرج من المدرسة والالتحاق بالتعليم الجامعي، وبما يساعدهم على النجاح في الحصول على الوظائف وأن يصبحوا مواطنين منتجين.

- وبعد نجاح التجربة في المرحلة الثانوية تم تعميم تحسين الزمن المدرسي في جميع مدارس المرحلة الإعدادية مع سبتمبر ٢٠١٤ حيث نجح البرنامج في:
- إيجاد فرص تعلم نوعي لكافة فئات الطلبة، لتحقيق أقصى ما يمكن وفق قدراتهم وإمكانياتهم.
- رفع أداء الطلبة أكاديمياً وشخصياً، بتقليص الفجوة بين إجمالي الساعات الدراسية التي يقضيها الطالب في مملكة البحرين وتلك التي يقضيها أقرانه في الدول التي تحقق نتائج مرتفعة في الامتحانات الدولية وصولاً بها إلى معيار اليونسكو .
- تمكين الطلبة من كفايات المواد الأربع الأساسية وتحسين نتائجهم في الامتحانات الوطنية.
- التطوير المهني للمعلمين بإتاحة فرص النمو المهني وتطبيق ممارسات التعليم والتعلم الحديثة في الدروس.
- تحسين أداء المدارس الثانوية ومدارس التجربة في المرحلة الإعدادية في نتائج مراجعة الأداء، ومتابعة الأداء من قبل الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب.

- السياسات المتعلقة بالمناهج الدراسية:

بالرجوع إلى وثيقة "الخطوط العريضة للرؤية المستقبلية للتربية والتعليم بمملكة البحرين"، تحدد السياسات المتعلقة بتطوير المناهج من خلال البند الخاص بالمؤشرات العامة للتطوير النوعي الشامل والتي تتمثل في *"المراجعة الشاملة والتحديث المبرمج للمناهج الدراسية"*، وقد تضمن هذا المؤشر عدة مؤشرات للتجديد والتطوير في البرامج والمناهج التعليمية تسعى الوزارة لإحداثها ومنها:

- ضرورة تشبيع المناهج الجديدة بمفاهيم المواطنة والانتماء للبحرين وتعزيز كامل لسلوكياتها وممارساتها.
- تنويع المسارات الأكاديمية والمهنية في التعليم الثانوي.
- تفاعل المناهج الدراسية بتوجهات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل.
- توجيه المناهج الدراسية نحو مزيد من أنواع التربية الصحية والبيئية والأسرية.
- استجابة المناهج الدراسية لثورة المعلومات والاتصال.

وعلى ضوء هذه السياسة، تبنت وزارة التربية والتعليم ضمن خططها التطويرية عدداً من المشاريع منها: مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل، نظام توحيد المسارات بالتعليم الثانوي، تطوير التعليم الابتدائي، تطوير التعليم الإعدادي، تعزيز وتنمية المواطنة في المناهج الدراسية، تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي.

وفي العام الدراسي ٢٠١٣- ٢٠١٤ وضعت إدارة المناهج الإطار الوطني للمناهج الذي يؤكد على :

- **معايير النوعية الخاصة بالبيئة المدرسية:**

تواكب حركة توفير البنية التحتية للمدارس الحكومية التطوير النوعي للبيئة المدرسية، وتستجيب للبرامج التطويرية، حيث تم إعادة النظر في معايير ومواصفات المبنى المدرسي ليلبي احتياجات المشاريع التطويرية، والتي اتسمت بالمرونة والاستخدام الأمثل لمبنى المدرسي.

- **معايير النوعية الخاصة بالصحة المدرسية والتغذية:**

تحرص وزارة التربية والتعليم على إعطاء الصحة المدرسية أهمية قصوى وذلك بالتنسيق مع الجهات الأخرى، وبخاصة وزارة الصحة. وفي هذا الصدد تقوم الوزارة بالخدمات الوقائية والعلاجية والصحية التي تقدم من خلال البرامج التالية:

- فحص الطلبة المستجدين وذلك للاكتشاف المبكر للحالات المرضية وعلاجها في المراكز الصحية والاكتشاف المبكر للإعاقات وخاصة التي تؤثر على العملية التعليمية ، والتحصين ضد الأمراض المعدية من خلال التطعيمات المختلفة، وفحص لأمراض الدم الوراثية لطلبة المدارس ، وفحص اللياقة البدنية ، وصحة الفم والأسنان، وصحة عيون الأطفال، وضع برامج توعوية وتثقيفية حسب كل مرحلة من مراحل التعليم وإشراك أولياء أمور الطلبة في الندوات والمحاضرات الصحية.
- تعميم برنامج مهنة التمريض على عدد من المدارس حيث وصل العدد (٤٩) مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بهدف تقديم المزيد من خدمات الرعاية الصحية.

وتقدم وزارة التربية والتعليم أيضاً بالتعاون مع وزارة الصحة خدمات الصحة النفسية والإرشاد والدعم الاجتماعي، وتشمل الخدمات العلاجية والوقائية. كما تستهدف الاكتشاف المبكر للمشكلات النفسية

الشائعة بين الطلبة وإكسابهم المهارات الحياتية. بالإضافة إلى تقديم خدمات وبرامج صحية موجهة إلى المجتمع داخل وخارجها المدرسة التي تتعلق بقضايا صحة البيئة والوقاية من الحوادث والإصابات ومكافحة التدخين والإيدز والتشجيع على ممارسة النشاط الرياضي.

- السياسات المتوافرة فيما يتعلق بالعقاب الجسدي، والممارسات الحالية في الصف، ووضع العنف في المدارس:

منذ عقود كانت السياسة التعليمية في مملكة البحرين تؤكد على منع العقاب الجسدي بكل أشكاله سواء في الصف أو خارج الصف، والتأكيد على الطرق العلاجية الفعالة مثل العلاج النفسي والاجتماعي القائم على الإرشاد الفردي والجماعي وأسلوب العمل مع الجماعات.

وتقوم الممارسات الحالية داخل الصف على أساس من التفاهم بين المعلم والطالب/ والمرشد الاجتماعي في المدرسة لحل أية مشاكل قد تحدث مع الطلبة. لذا فإن الممارسات المتبعة في الصف تقوم على أساس الوقاية أولاً والعلاج ثانياً، وتنمية وتعزيز الإيجابيات.

- المهارات الحياتية:

وضعت وزارة التربية والتعليم خطة واستراتيجية لبناء وتطبيق منهج المهارات الحياتية منذ العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، حيث شمل المراحل التعليمية الثلاث من خلال إدماج كفايات مهارات الحياة في مختلف المقررات الدراسية من خلال مصفوفة المدى والتتابع.ويهدف منهج المهارات الحياتية إلى تحقيق النمو الشامل المتكامل لشخصية الطالب بحيث يكون قادرا على توظيف المعارف والمهارات الوقائية والصحية للمحافظة على صحته والصحة العامة للمجتمع .

٢- ٦- ٥- ١ في مجال البرامج والأنشطة:

شهدت مملكة البحرين منذ بداية القرن الحادي والعشرين توسعاً في عدد من البرامج والمشاريع والأنشطة التربوية التطويرية التي ساهمت وما تزال تساهم في الارتقاء بالعملية التعليمية في المملكة، والتي جاء على ذكرها بطريقة أو أخرى في فحوى التقرير، من ضمنها ما يلي:

- **مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل**
- **التطوير في مجال التعليم المهني والفني**
- **إنشاء مركز رعاية الطلبة الموهوبين**
- **إنشاء مركز التميز للتعليم الفني والمهني**

٢- ٦- ٧التحديات المتبقية:

برغم الجهود المبذولة في السابق والتي لا تزال متواصلة لتجويد العملية التعليمية، وبرغم ما تم إنجازه من تطوير، فإن تجويد العملية التعليمية هي بطبيعتها عملية مستمرة. لقد كانت عملية تجويد التعليم في السابق تتركز على تسليح المتعلم بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تلبي حاجاته الآنية والمستقبلية الممكن توقعها. وكانت هذه العملية تتمثل في تجويد مدخلات التعليم بافتراض أن ذلك يقود إلى تجويد المنتج النهائي. ولكن عملية التجويد في المستقبل ستتركز على ***إعداد إنسان***

المستقبل المتلك للكفاءة الشخصية والمهنية والمهارات والاتجاهات الاجتماعية المختلفة، والتي تلبي حاجاته الحاضرة والمستقبلية، تلك الحاجات التي صار من الصعب على التربية توقعها في ظل التغيرات المتسارعة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.كل ذلك حتم على وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين أن تنتقل من مرحلة تجويد مدخلات التعليم إلى مرحلة تجويد العمليات التي تتم داخل الصف، والمتمثلة في تفاعل كل المدخلات في العملية التعلمية التعليمية. كما حتم عليها أن تستنفر كافة إمكانياتها لمتابعة ما يستجد على الساحة العالمية من تطورات وتغيرات وأن تنمي نظاماً تعليمياً مرناً يستطيع أن يستوعب هذه المتغيرات.في ظل وضع عالمي مطبوع باتساع دائرة فعل العولمة، لم تعد المسألة مجرد تأكيد على توفير التعليم في إطار الحرص الرسمي على توفير المقعد الدراسي للجميع، بل أصبح مبدأ تحقيق جودة التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل أولوية في المرحلة الجديدة من تنفيذ مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب وفي ظل الدعم الذي يجده المعلم من القيادة الحكيمة. فالمسألة أصبحت تتجاوز الجهود المعتادة الى بذل الجهود الكبيرة لتطوير التعليم بشكل نوعي، وهذا يطرح علينا عددا من التحديات أهمها:

- مدى قدرة التعليم على الوفاء بحاجات المجتمع على كافة الأصعدة.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة للتعليم الحكومي ليصبح قادرا على توفير هذه الجودة ويكون أداة لتحسين الوضعين الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع بشكل يتناسب مع الطموحات.
- الحد من الفجوة في التحصيل بين الجنسين.
- تحسين نوعية و استيعاب مفهوم التعليم المهني.
- ضمان المنهج الذي يلبي احتياجات سوق العمل والقرن الواحد والعشرون .
- تحسين نوعية المعلمين (المستجدين في مهنة التدريس و المثبتين)
- ضمان وصول جميع المعلمين والقادة إلى تطوير مهني مناسب.
- البحث عن طرق لتحفيز المعلمين (غير المال)
- تحسين القدرة على البحث والدافعية للمعلمين والقادة وموظفي وزارة التربية والتعليم
- ضمان الاختيار المناسب ونظام صارم لضمان ترشيح وانتقاء أفضل المواهب ليصبحوا قادة
- ضمان انشاء سياسات لمحاسبة قيادات المدارس على أداء مدارسهم

كما أن تربية الأجيال لم تعد مسألة واضحة وسهلة، كما كانت في السابق، حيث أن المدرسة تعد الأجيال الجديدة لعالم يصعب التنبؤ به على مختلف الأصعدة، بما يستدعي بذل جهد مضاعف بمشاركة كافة الأطراف ذات الصلة لاستيعاب أهداف التطوير وأبعاده.

٢- ٦- ٨الخطة المستقبلية لنوعية التعليم:

إلى جانب الخطة التربوية للفترة من ٢٠٠٧- ٢٠١٠ التي تمت الإشارة إليها في القسم الأول من التقرير، أقر مجلس الوزراء الموقر مشروعاً وطنياً جديداً أشتمل على عدد من المبادرات الأساسية النوعية ضمن مشروع متكامل يستهدف تطوير مخرجات التعليم والتدريب بمملكة البحرين سواء في التعليم الأساسي

أو في التعليم الثانوي والتعليم الفني والمهني والتعليم العالي. وتؤدي هذه المبادرات إلى تبني أساليب جديدة تكفل المحافظة على جودة التعليم وتسهم في تحقيق نقلة نوعية في التعليم.

إن التطوير سوف يشمل أيضا وضع نظام وطني جديد للقبول والالتحاق بالجامعات وعمل مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التدريبية ووضع المعايير للتعليم العالي بمختلف أنواعه ودرجاته بما يؤمن التكامل بين التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي.

وتضمنت المبادرات أيضاً – كما تمت الإشارة إليها سابقاً - إنشاء هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم، ومن المهام لهذه الهيئة:

- اقتراح السياسة العامة لتقويم الأداء وضمان الجودة الأكاديمية والتدريبية والإدارية.
- وضع النظم والمعايير والنماذج المختلفة التي تستخدم لتقييم أنشطة المؤسسات التعليمية والجامعية والتدريبية، وتقييم الأداء.
- تدعيم إنشاء وحدات تقويم الأداء وضمان الجودة بالمؤسسات التعليمية والجامعية والتدريبية، لتقديم المشورة لإجراء دراسات التقييم الذاتي، وتجميع نتائج هذه الدراسات وتحليلها، وبيان السلبيات والإيجابيات وتقديم التوصيات بشأن اقتراحات تطوير الأداء كخطوة أساسية للحصول على الاعتماد الذي يعزز جودة التعليم.
- اقتراح نظام ومعايير للأداء المتميز في المجالات التعليمية والبحثية والتدريبية وخدمة المجتمع وكذلك في المجالات الإدارية المختلفة.
- تحليل وتقييم نتائج البرامج التدريبية للعاملين في القطاعات التعليمية والتدريبية.
- تقديم المشورة الفنية للمؤسسات والمعاهد العلمية والتعليمية والتدريبية في مجال وضع وتنفيذ نظم تقييم الأداء وضمان الجودة.
- العمل على تكوين رأي عام مجتمعي يؤكد اتفاق البرامج التعليمية والتدريبية مع المعايير العالمية.
- وضع الإطار التوجيهي للمنهج الوطني البحريني.

الطموحات المستقبلية:

- الاستمرار في خطة دعم وتحسين المدارس لكي تحقق مستويات أداء متقدمة باستمرار بناء الخطط الاستراتيجية والتشغيلية للمدارس وربطها بأولويات التعليم لمملكة البحرين تحقيقا لرؤية ٢٠٣٠، ودعم قدرات القادة التربويين في المدارس من القيادة العليا والوسطى من المعلمين الأوائل والمشرفين والأكاديمين وايضا من قيادات الوزارة في أكاديميات القيادة والكفاءات ، والاستمرار في خطة تمكين المعلمين في أكاديميات التدريس لتقديم أفضل الدروس لجميع فئات الطلبة والتركيز على حل المشكلات ومهارات التفكير العليا وتوظيف نتائج التقييم المستمر لاتخاذ قرارات ناجعة في إطار المدرسة وخارجها بالشراكة مع أولياء الأمور والتوجه نحو التعمق في مجتمعات التعلم وتبادل أفضل الممارسات النوعية بين أقسام المدرسة وبين مدارس المجموعة. وتتجه الوزارة بكافة طاقاتها ومواردها البشرية القيادية والفنية إلى ترجمة كافة الاحتياجات إلى سياسات عمل وخطط تشغيلية مبرمجة وقابلة لقياس الأثر وتأصيل وثبات العمليات المدرسية مما يمكن المدارس في تخطي التحديات والمضي بسلاسة واستقرار نحو تحقيق الغايات الوطنية في رؤية البحرين ٢٠٣٠.

القسم الثالث: استراتيجيات التعليم للجميع: التحديات والمشكلات

الإنجازات التي حققتها مملكة البحرين في مجال التعليم للجميع كثيرة كما بينها التقرير الحالي، وهي تستند بدورها إلى نقاط قوة كثيرة تطور بموجبها النظام التربوي؛ ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن ليس هنالك من ثغرات ومعوقات، هي في الأساس المسوِّغ الرئيس لأي مشروع تطويري أو خطة تنموية. وقد أشار مشروع التقويم الشامل لجودة التعليم بمملكة البحرين إلى البعض منها، كما أشارت إلى ذلك الدراسات والبحوث وتحليلات الوضع الراهن.

وتنظر مملكة البحرين إلى إ أحد المرتكزات الأساسية لوضع رؤية إستراتيجية لمستقبل التربية والتعليم في استيعاب التحديات والصعوبات الحاضرة والمستقبلية، المحلية منها أو العربية أو العالمية، من أجل مواجهتها وتحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها. وتتلخص التحديات والصعوبات التي تواجه التربية والتعليم بمملكة البحرين في الوقت الحاضر أو التي ستواجهها في المستقبل فيما يلي:

٣ - الوضع الحالي والقضايا الإستراتيجية الرئيسية

١- ٣ تأثير العوامل الخارجية

إن وزارة التربية والتعليم تبذل قصارى جهودها من أجل تطوير نوعية التعليم ولذلك فهي تواجه كثيراً من التحديات حيث إن عملية التطوير عملية ممتدة على المدى البعيد، ونتائجها تحتاج إلى وقت طويل لتتبلور، هذه العملية تتطلب إعداد أجيال المستقبل إعداداً يؤهلهم لمواجهة الحياة المتغيرة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتقنيًا وتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من التكيف مع هذه المتغيرات.

وتتمثل التحديات المتعلقة بتلك العوامل في ما يأتي:

١. النموّ السكاني، والكثافة السكانية في بعض المناطق:

يقدّر معدل الزيادة السنوية للسكان البحرينيين بـ ٣,٨٪، وتعد هذه الزيادة من المعدلات المرتفعة في العالم، والتي تشكل ضغطاً على التعليم حاضراً ومستقبلاً، إذا ما أخذ في الاعتبار أن ٣١٪ من سكان مملكة البحرين بحسب إحصائية ٢٠١٠ هم من الفئة التي يستوعبها التعليم الأساسي والثانوي .

٢- ندرة الأراضي اللازمة لإنشاء المدارس:

تمثل عملية توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المدارس تحديا؛ حيث إن المدارس الحالية لا تستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة في ظل النمو السكاني المرتفع، بالإضافة إلى شح الأراضي في بعض المناطق مما يصعب على الوزارة الآتي :

- بناء مدارس حكومية ذات مواصفات عالمية تتوافق مع معايير المباني المدرسية.
- استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الجدد في المناطق التي يزيد الطلب فيها على الخدمة التعليمية ، مما يؤدي ذلك إلى انتقال الطلبة إلى مناطق بعيدة عن مناطق سكنهم.
- ترشيد كلفة المواصلات نتيجة للتوزيع الجغرافي للمدارس والتزام الوزارة بتقديم خدمة المواصلات لكل طالب تبعد مدرسته عن منطقة سكنه ٢ كيلو متر.
- التنبؤ بمستقبل التعليم ورسم خططه وتحديد متطلباته.

ولمعالجة هذا التحدي لجأت الوزارة إلى اتخاذ الإجراءات الآتية:

- اعتماد نظام الإنشاء العمودي في بناء المدارس الجديدة مع الحرص على الالتزام بالمواصفات والمعايير العالمية؛ لضمان أمن الطلبة وسلامتهم
- الاستفادة من الفراغات المتاحة في المدارس القائمة ذات المساحات الواسعة لإنشاء مزيد من المدارس، أو المباني الأكاديمية التي تستوعب الزيادة في المناطق التي يزيد الطلب فيها على المنشآت التعليمية.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم ودعمه لتقديم التسهيلات الضرورية

إلا أن الوزارة لم تتمكن من معالجة هذا التحدي لعدم توفر المواقع التعليمية لصغر مساحة المملكة وشح الأراضي في المناطق التي يزيد فيها الطلب على الخدمة التعليمية.

٣- تمويل التعليم:

تفرض الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، وتقلبات أسعار النفط- باعتباره المصدر الأساسي للدخل في مملكة البحرين- حدوداً لتمويل التعليم، حيث تشكل محدودية الميزانية التي يتم تخصيصها لوزارة التربية والتعليم بما في ذلك نصيب الميزانية المخصصة للإنشاءات عبئًا عليه، مما يدفع وزارة التربية والتعليم في المرتبة الأولى إلى الحصول على التمويل اللازم لتطوير نوعية التعليم وتجويده بما يتناسب والتطلعات المنشودة وتوفير متطلبات تطوير التعليم ضمن المبنى المدرسي وتزويده بالأثاث والتجهيزات والمعدات والمواد

التعليمية الحديثة بالإضافة إلى المعلمين الأكفاء ، مع مراعاة ترشيد الإنفاق من جهة ثانية، والبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم.

وعلى الرغم من زيادة مصروفات التعليم في مملكة البحرين من ١,٦٨ مليون دينار في العام ٢٠٠٦ إلى ٣,٠٦ مليون دينار في العام ٢٠١٢ فإن ارتفاع كلفة القوى العاملة في التعليم مازالت تؤثر على البرامج التطويرية، حيث تستحوذ مخصّصات القوى العاملة على نسبة كبيرة من مصروفات التعليم تصل إلى ٨٦٪، وهذا بطبيعة الحال ينعكس كمًا وكيفاً على البرامج التطويرية، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة التعليم بشكل عام للوفاء بمتطلّبات التطوير النوعي الذي يستهدف بناء تعليم عصري قادر على خدمة التنمية ومواجهة تحديات المستقبل، مما يستدعي إيجاد صيغ مناسبة لإشراك القطاع الخاصّ في تمويل عملية التعليم بمملكة البحرين.

٢- ٣ تأثير العوامل الداخلية:

١. تطور تقنية المعلومات ووسائل الاتصال (التعلّم الإلكتروني):

فرض التطور السريع لتقنية المعلومات ووسائل الاتصال وضعاً جديداً في مجال التربية والتعليم؛ حيث أصبح الطالب محور العملية التعلمية التعليمية، وانطلاقًا من ذلك حرصت الوزارة على الاهتمام بالبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال حيث زودت المدارس جميعها بأجهزة حاسوب بحلول ٢٠٠٩. وفي هذا المجال احتل مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل حيزًا كبيرًا من أولويات الوزارة، ويتأكد ذلك من خلال ربط خطة المشروع ٢٠١٠- ٢٠١٥ بالخطة الإستراتيجية للوزارة، حيث تم من خلال تنفيذ تلك الخطة تعميم هذا المشروع على جميع المدارس وتتطلع الوزارة إلى توفير تلك الخدمات على مستوى الطالب وهذا ما يمثل تحديا للوزارة في هذا المجال خلال الفترة القادمة.

٢. تطوير المناهج:

تفرض متغيرات العصر، ومتطلبات الحياة المعاصرة، والتحديات التي يواجهها الإنسان، تزويد المتعلمين بالمواد الثقافية والكفايات التي تؤهلهم للتعامل مع مواقف الحياة، وبخاصة في ظل الانفتاح على العالم من خلال تعامل الطلبة مع تقنية المعلومات والاتصال، وما يحدثه ذلك من تأثير في قيمهم واتجاهاتهم، مما يستدعي بناء مناهج تحقق التوازن بين الكم والكيف والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت تشكل تحديًا كبيرًا أمام المدرسة، لتستطيع أن تقوم بأداء رسالتها التربوية باستثمار النواحي الإيجابية لمشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل ووسائل التواصل الحديثة بما يسهم في تحقيق جودة التعليم وتزويد الخريجين بالمهارات والخبرات العملية والأكاديمية التي تأهلهم إلى مواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بسوق العمل. وتُعد ندرة الكفاءات الوطنية أبرز التحديات التي تواجه إدارة المناهج لما تتطلبه طبيعة العمل في هذه الإدارة، حيث أن بناء المناهج تعتمد على قدرة مصمميها المهنية في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها.

٣.المواءمة بين سوق العمل ومخرجات التعليم:

تبرز نوعية مخرجات التعليم دائماً عند الحديث عن مشكلات البطالة واحتياجات سوق العمل، وبالرغم من أن التربية ليست المسئولة الأولى عن تفاقم مشكلة البطالة، أو عن حلها، إلا أن لها دوراً كبيراً ومهماً جداً في الحد منها وتلافي عواقبها .فمع انخفاض قيمة الشهادة المدرسية وبروز وتعاظم دور المهارات التي يتقنها الفرد وكفاءته في توظيف هذه المهارات، يبرز أمام التربية تحدٍ جديد، فهي لم تعد مسئولة فقط عن توفير المقاعد الدراسية لكل مواطن في سن التعليم، ولم تعد مسئولة فقط عن توفير الحد الأدنى من المعارف والمهارات والاتجاهات، بل هي مسئولة أيضاً عن تكوين الإنسان الماهر القادر على الاندماج في سوق العمل والتنقل بين أنواع المهن المتاحة في البلد .مما يشكل ذلك ضغطًا مجتمعيًا على النظام التعليمي وتحديًا للوزارة يتمثل في تأهيل أو استقطاب الكفاءات القادرة على تطوير المناهج لتلبية متطلبات سوق العمل والمجتمع.

٤. استقطاب الكفاءات الوطنية من الذكور:

إن تزايد الالتحاق بالتعليم العام والفني سنوياً أدى إلى ازدياد حاجة الوزارة إلى توفير الكفاءات الوطنية ، مما تطلب بذل المزيد من الجهود لاستقطاب المزيد من المعلمين الجدد من خلال الابتعاث إلى الخارج أو الالتحاق بكلية البحرين للمعلمين.

و فيما يتعلق بإعداد معلمي التعليم الفني والمهني فان الوزارة قامت بابتعاث ذوى المعدلات العالية من خريجي الثانوية العامة والتعليم الفني والمهني إلى الخارج لدراسة التخصصات الهندسية المختلفة بغية تأهيلهم كمعلمين ، إلا أن قدرة القطاع الخاص على استقطابهم من خلال فرص وظيفية بمميزات أفضل جعلتهم يفضلون الالتحاق بالقطاع الخاص على الالتحاق بسلك التعليم.

ومن جانب آخر تقوم الوزارة باستقطاب أفضل العناصر من خريجي الثانوية العامة ذوى المعدلات العالية للالتحاق بكلية البحرين للمعلمين لتأهيلهم كمعلمين للتعليم العام وتشجيعًا لهم قامت بمعاملتهم كمعلمين منذ التحاقهم بالكلية من خلال صرف مكافآت شهرية وضمان توظيفهم بعد التخرج مباشرة، إلا أن الإقبال على الالتحاق بالكلية ضعيف ولا يفي بحاجة الوزارة .

تطوير النظام التعليمي لأن يكون أكثر ديناميكياً وذلك من خلال إدخال تخصصات جديدة حتى يتم مواجهة الظروف والأحوال المحلية والإقليمية الدائمة التغيير. هذا يوضح بأن وزارة التربية والتعليم هي في حاجة إلى إيجاد نظام كادر أفضل يستطيع بسهولة استقطاب الشخص المناسب إلى المهنة المناسبة وذلك بتقديم مجموعة حوافز أفضل تنافس القطاع الآخر .تحتاج الوزارة كذلك إلى خطة على المدى القصير والبعيد لمواجهة النقص في إعداد المعلمين في البحرين.

٥. ندرة الخبرات النوعية المحلية في مجال التربية الخاصة

شرعت وزارة التربية والتعليم بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف مدارس المملكة مما تطلب ذلك تأهيل الكفاءات الوطنية للتوسع في إدماج المزيد من الطلبة، وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي قامت بها الوزارة على صعيد تأهيل الكفاءات وتمهينها إلا أن الوزارة تفتقر للمؤهلين في مجال إعداد المناهج ومتابعتها، كما أن البعض من المعلمين ليس لديه القدرة على المواصلة في هذا المجال، على الرغم من أن الوزارة قد خصصت علاوة شهرية لمن ينضم لتدريس هذه الفئة.

٦- استيعاب مرحلة رياض الأطفال ضمن السلم التعليمي :

سعيا من الوزارة لضم هذه المرحلة للسلم التعليمي إلا أن ذلك يمثل تحديا كبيرا للوزارة لما له من متطلبات بشرية ومادية لا تتوافق والإمكانات المتاحة للوزارة ضمن ما يخصص للنظام التعليمي من مرصود مالي، حيث أشارت الدراسة الأولية التي نفذتها الوزارة بالتعاون مع بيت الخبرة ماكنزي إلى ارتفاع التكلفة وعدم توفر البنية الأساسية اللازمة لبدء التطبيق المرحلي للمشروع، مما يستدعي النظر بعمق في الوسائل والطرق المثلى للتغلب على هذا التحدي بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية لتقديم الدعم اللازم.

القسم الرابع :

الإستراتيجية ١: تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي:

أدركت مملكة البحرين منذ بدايات القرن الماضي أهمية التعليم ودوره الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد وحرصت على إتاحة الفرص المتكافئة في التعليم للجميع. وأنشأت المدارس النظامية لاستيعاب الطلبة من البنين والبنات، في وقت مبكر من القرن العشرين وتستند سياسة تأمين التعليم للجميع بمفهومه الشامل في مملكة البحرين على نصوص دستور المملكة الذي أصدره صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين في فبراير ٢٠٠٢، ويولي الدستور اهتماماً كبيراً لتكوين المجتمع البحريني ومكافحة التمييز بين الرجال والنساء في كافة المجالات فقد أكدت مادته الرابعة من الباب الثاني على أن " .... تكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة."

وبينت المادة الثامنة عشرة من الدستور حقوق وواجبات المواطنين، التي يتساوى فيها الجميع في كافة المجالات ومن ضمنها التعليم، حيث نصت هذه المادة على ما يلي:

"الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

كما أكدت المادة الخامسة –أ من الباب نفسه على " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي، ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ويرعى النشء، ويحميه من الاستغلال، ويقيه الإهمال الأبي والجسماني والروحي. كما تعنى الدولة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.

وقد جاءت المادة الخامسة- ب لتؤكد على مساواة المرأة بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إن الحقوق السياسية الجديدة التي اكتسبتها المرأة البحرينية والتي منحتها مركز المواطنة الكاملة وساوتها بالرجل سياسياً، هذه الحقوق تم التعبير عنها في المناهج الدراسية (التربية والمواطنة وحقوق الانسان) ليتشربها المتعلمون ولتصبح جزءاً لايتجزا من الحياة البحرينية العامة وليزداد فهم المرأه لهذه الحقوق وممارستها المثلى لها عمقاً وإيماناً وحقوقاً وواجبات.

أن التحولات الدستورية التي شهدتها البحرين منذ إقرار الميثاق الوطني وإعلان قيام مملكة البحرين الدستورية البرلمانية توجب تعليم الأجيال الجديدة طبيعة هذا النظام الجديد ومقاومته القانونية والأخلاقية، وما يتضمنه من قيم المساواة والعدل وتكافؤ الفرص، بحيث يترجم النظام التعليم هذه القيم بشكل معرفي وعملي في ذات الوقت.

ومن أجل نجاح البحرين في سباق الأمم إلى النماء الاقتصادي والانتاجي ومن ثم الرخاء تم أيضا دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتفكير العلمي والنزعة الاستقلالية لكسب الرزق والرفاه الاقتصادي في التعليم، وفي المناهج التربوية الجديدة لتستقر فيها.

وكفلت المادة الخامسة ج الضمان الاجتماعي للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم ... وأكدت على دور الدولة في توفير التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية ووقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة.

كما أكد دستور المملكة على الزامية التعليم ومجانيته والتأكيد على اتخاذ اللازم للقضاء على الأمية من خلال المادة السابعة من الباب الثاني والتي نصت على " ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون الزاميا ومجانيا في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية".

ولتحقيق ما نص عليه الدستور، فقد صدر في ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ قانون التعليم رقم ((٢٧)) لسنة ٢٠٠٥، واكدت المادة السادسة من هذا القانون على الحق في التعليم والزاميته والتزام المملكة بتوفيره، حيث نصت على أن " التعليم الأساسي حق للأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم في بداية العام الدراسي، وتلتزم المملكة بتوفيره لهم، ويلزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى تسع سنوات دراسية على الأقل، ويصدر وزير التربية والتعليم القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة إلى الآباء وأولياء الأمور". كما نصت المادة السابعة من القانون على أن " يكون التعليم الأساسي والثانوي مجانيا بمدارس المملكة".

وقد قامت وزارة التربية والتعليم منذ إصداره بوضع الخطط اللازمة لتطبيق بنوده وإصدار اللوائح والقرارات الوزارية خلال العام ٢٠٠٦ والتي تعني بتنظيم وتنفيذ الإلزام ووضع القواعد والضوابط الخاصة بالتطبيق، ومنها القرار الوزاري رقم (١٢٧٦/م ع ن/٢٠٠٦) الخاص بإنشاء قسم مختص بمتابعة إلزام التعليم في مرحلة التعليم الأساسي وذلك لضمان تحقيق التعليم للجميع، وتتركز أهم مهام هذا القسم في متابعة تسجيل جميع الأطفال البحرينيين البالغين من العمر ست سنوات في المدارس الحكومية أو الخاصة والمعاهد والمؤسسات التعليمية ومتابعة انتقالهم من صف إلى آخر حتى بلوغهم السن الخامسة عشر بالتنسيق مع الجهات المعنية في مملكة البحرين (الجهاز المركزي للمعلومات، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية) كما تتم متابعة الطلبة المنقطعين عن الدراسة لمدة تزيد عن عشرة أيام، وإعداد استمارات لإقامة الدعوى القضائية بحق أولياء الأمور الذين يتسببون في حرمان أبنائهم من الدراسة.

وفيما يتعلق بضم التعليم قبل المدرسي إلى التعليم الأساسي فإن المادة الخامسة من القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٥ تنص على ان " توجه إمكانيات الوزارة البشرية ومواردها المالية لتحقيق أهداف السياسة

التعليمية والتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم، وتباشر مسئولياتها فتعمل الوزارة على دعم وتشجيع القطاع الخاص في إنشاء رياض الأطفال مع العمل على رقابتها من الناحيتين التربوية والإدارية.

أما بشأن محو الأمية وتعليم الكبار فقد نصت المادة التاسعة من قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم على أن: "محو الأمية وتعليم الكبار مسؤولية وطنية هدفها رفع مستوى المواطنين ثقافياً واجتماعياً ومهنياً، وتتولى الوزارة تنفيذ الخطط اللازمة للقضاء على الأمية." وقد وجهت إمكانات الوزارة البشرية ومواردها المادية للعمل على تحقيق أهداف السياسة التعليمية والتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم حيث نص البند ١٤ من المادة الخامسة من قانون التعليم على: "دفع العملية التعليمية لتبني استراتيجيات فاعلة لمفهوم التعلم مدى الحياة."

وعلى الصعيد الدولي، فإن مشاركة مملكة البحرين في المؤتمر العالمي الخامس لتعليم الكبار الذي عقد في مدينة هامبورغ سنة ١٩٩٧، وفي المؤتمر الذي عقد في داكار للتعليم للجميع سنة ٢٠٠٠، وأيضاً موافقتها على تطبيق قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٥٤/١٢٢ بخصوص عقد محو الأمية وتعليم الكبار العالمي الذي صدر في جنيف العام ٢٠٠٠، القاضي بتحديد عقد لمحو الأمية في الفترة من يناير ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٢، وتبنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يدل دلالة واضحة على التزام مملكة البحرين بما جاء في القرار. هذا إلى جانب مشاركة وزارة التربية والتعليم في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تعقد في هذا المجال مثل مؤتمر التعليم الذي عقد بنيويورك في العام ٢٠٠٦، ومؤتمر تحديات محو الأمية في المنطقة العربية الذي عقد في الدوحة بدولة قطر في العام ٢٠٠٧.

كما أكدت الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠ على الوصول إلى مجتمع عادل ومزدهر ومتكاتف من خلال حصول البحرينين على أعلى مستوى ممكن من التعليم يستطيعون من خلاله مواصلة الحصول على المهارات المطلوبة لتحقيق طموحاتهم "لذا جاءت مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب كخطوة متقدمة للارتقاء بالتعليم والتدريب وقد أقر مجلس الوزراء مبادرات التطوير والتدريب الأربعة وهي : التركيز على المعلمين وتطوير التعليم الفني والمهني الثانوي، وإنشاء كلية البحرين التقنية (البولوتكنيك)، وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب والتي تتضمن أربع وحدات مهنية هي: وحدة مراجعة أداء المدارس، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم الفني والمهني، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم الفني والمهني، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ووحدة الامتحانات الوطنية، وفي ضوء نتائج هيئة ضمان الجودة صمم برنامج تحسين أداء المدارس بهدف تحسين مخرجات المدارس في مختلف المراحل التعليمية.

وفي ضوء الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين وضعت وزارة التربية والتعليم خطتها الاستراتيجية من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ والتي تضمنت أربعة أهداف رئيسية وهي: رفع مستوى جودة الأداء في المدارس الحكومية، وتطوير أداء الوزارة إتاحة فرص التعليم للجميع وتشجيع الاستثمار فيه، ورفع مستوى جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

الإستراتيجية ٢: تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقاً، ومرتبط بشكل واضح لإستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وبالتنمية

إن وزارة التربية والتعليم هي الجهة المسؤولة عن توجيه نظام التعليمي في البلاد ورسم سياساته، وبناء على ذلك عملت الوزارة على تطوير الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة وفقا للمرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ الصادر في ٨ أبريل ٢٠٠٦ بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم، ليستجيب لمتطلبات التطوير ويحقق قدراً أكبر من الكفاءة في العمل الإداري وبما يتوافق مع الرؤى والأهداف والبرامج المستقبلية للتطوير التربوي، وفي ضوء الهيكلة الجديدة أصبح هناك سبعة قطاعات رئيسية، يشرف على ثلاث منها وكيل الوزارة للموارد والخدمات ، وهي :

- قطاع التخطيط والمعلومات.
- قطاع الموارد البشرية.
- قطاع الموارد المالية والخدمات.

ويشرف على الأربع الأخرى وكيل الوزارة لشؤون التعليم والمناهج، وهي:

- قطاع المناهج والإشراف التربوي.
- قطاع التعليم العام والفني.
- قطاع الخدمات التربوية والأنشطة الطلابية.
- قطاع التعليم الخاص والمستمر.

ويتولى مسؤولية كل قطاع وكيل وزارة مساعد. ويضم كل قطاع مجموعة من الإدارات، كما أن هناك إدارات تتبع مكتب الوزير مباشرة، وهي: إدارة العلاقات العامة والإعلام، وإدارة شؤون المنظمات واللجان وإدارة البعثات والملحقيات، ولجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)بالإضافة إلى عدد من المراكز وهي مركز القياس والتقويم، مركز رعاية الموهوبين ومركز التوثيق التربوي.

كما يضم الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي التي أنشئت عام ٢٠٠٦، ويتولى هذا المجلس شؤون التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة.

تضمن الهيكل الجديد للوزارة توصيفا متطورا للأدوار والوظائف المختلفة، كما تميز بالانسياب في توجيه الصلاحيات والمسؤوليات، والتناسق في توزيعها باعتماد مبدأ مركزية التخطيط لامركزية التنفيذ، وتقوم الوزارة بالارتقاء بأدائها من خلال تحسين العمليات الرئيسية والسياسات اللازمة لدعم تحسين أداء المدارس.

وتوجه الوزارة إمكاناتها ومواردها البشرية والمالية لتحقيق أهداف السياسة التعليمية، والتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم، ومن بين حوافز التطوير العاجل الاستجابة لمتطلبات تنفيذ رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، التي تعتبر التعليم أولوية وطنية باعتباره مولد الثروة البشرية، لتحقيق الاستجابة

السريعة لتحولات سوق العمل على الصعيدين المحلي والدولي. وحيث أن مملكة البحرين قد وفرت التعليم للجميع والتعليم الجامع الذي يشمل مختلف الفئات فإنها تدخل مرحلة التطوير النوعي والإصرار على إحداث التغيير في الممارسات التربوية داخل المدارس بما يحقق الإبداع والتميز فيها.

الإستراتيجية ٣: تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة إستراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها:

على صعيد العمل الأهلي شهدت مملكة البحرين تقدما ملحوظا في تنمية القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني. وقد ازداد عدد الجمعيات الاجتماعية والمراكز الأهلية منذ الخمسينيات من القرن الماضي وخصوصا الجمعيات والمؤسسات المعنية بحماية قطاع الطفولة، مما جعل مملكة البحرين تتميز بوجود جهود أهلية كبيرة تكمل الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي. كما تتعاون وزارة التربية والتعليم دوما مع شركائها وجميع مؤسسات المجتمع المدني حيث نفذت الوزارة وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني برامج وأنشطة متنوعة بلغت ٥٤٨٨ فعالية في العام الدراسي ٢٠١٢- ٢٠١٣ ، كما وتتعاون مع مجلس النواب ومجلس الشورى والمجالس البلدية والمحافظات بشأن تطلعات المواطنين وتساؤلات النواب خلال اجتماعات ولقاءات بين ممثلي هذه المجالس ووزارة التربية والتعليم.

كما تم إنشاء الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، لتتواصل فيه الوزارة مع أفراد المجتمع المحلي من خلال إشراكهم في مشروعاتها وخططها وقد تم تدشين عدد من الخدمات على بوابة الحكومة الإلكترونية منها خدمة التسجيل للبعثات، وخدمة البحث عن كتاب واستعارته من المكتبات العامة، وخدمة التسجيل لبرامج التعليم المستمر وخدمة نتائج الشهادة الإعدادية والثانوية، خدمة عرض ميثاق العملاء، وقد بدأ تدشين خدمات جديدة كخدمة تسجيل الطلبة للأندية الصيفية، وخدمة استخراج الشهادات من إدارة الامتحانات.

وتهتم وزارة التربية والتعليم ومن خلال وحدة تسمى (وحدة التواصل مع الجمهور) باستقبال شكاوى الجمهور من الطلبة والطالبات، وأولياء الأمور، المعلمين والمعلمات وباقي أعضاء الهيئة الإدارية، وكذلك الموظفين العاملين بالوزارة. كما تستقبل وحدة التواصل مع الجمهور مختلف الشكاوى عبر ٦ قنوات إعلامية

الإستراتيجية ٤: تطوير نظم لتسيير التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم:

طورت مملكة البحرين النظام التعليمي حيث جعلته نظاماً جامعاً يؤمن مشاركة الجميع وذلك من خلال عدة تدابير منها: تطبيق الزامية التعليم ومجانيته. وتوسيع مظلته لتشمل فئة الطلبة العاديين والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة برعاية خاصة لكل فرد لتنمية استعداده وقدراته ومهاراته، كما نوعت الفرص التعليمية وفقا للاحتياجات الفردية المتنوعة للطلبة وفتحت المجال للطلبة في اختيار المسار التعليمي في المرحلة الثانوية، كما طورت نظام التعليم لجعله أكثر استجابة لاحتياجات سوق

العمل المحلي والإقليمي والعالمي وأدخلت تطبيق النظام المطور للتعليم الفني والمهني لطلبة التعليم الفني والمهني، وأنشأت كلية البحرين للمعلمين لإعداد مميز للمعلمين، ولضمان الارتقاء بجودة التعليم عينت رؤساء للمدارس يتولون تدريب ومساعدة مديري المدارس على الارتقاء بمستوى أداء مدارسهم ، وقيادة جهود التعليم والتعلم في المدارس.

في مجال أنظمة المعلومات الإدارية والتربوية وأنظمة دعم القرار التربوي المطور تم تطوير عدد من الأنظمة كنظام الإدارة المدرسية، النظام الآلي للجنة الرصد المركزية، نظام التعليم الفني والمهني، ونظام التلمذة المهنية، إضافة إلى تطوير أنظمة الإدارات والأقسام. كما تم إعادة هيكلية أنظمة قديمة كنظام الموازنة المالية للإدارات ونظام البعثات والمنح، بالإضافة إلى استحداث أنظمة جديدة كنظام الإدارة العليا ومتخذي القرار في إدارة التعليم الفني، ونظام الحسابات المدرسية ونظام التسجيل للبعثات على موقع الحكومة الإلكترونية، والعديد من الأنظمة الأخرى.

الإستراتيجية ٥: تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح وتساعد على درء العنف والنزاعات:

تقوم وزارة التربية والتعليم ببناء وتصميم المناهج بما يكفل التحقق من تأصيل قيم المواطنة والتعايش المشترك بمختلف المقررات الدراسية. وإضافة مساقات جديدة تعنى بمشكلات الشّباب وبالتّسامح والتعايش المشترك وتأصيل آداب الحوار والتصالح مع الذات. كما يتم تطوير منهج المواطنة بحيث يتلاءم مع بيئة التلاميذ وخبراتهم العلمية ومستوى النمو العقلي والتحصيلي، ويتم التوسع في تدريب المعلمين واختصاصي المناهج على كيفية توظيف وتدريس منهج المواطنة وكيفية زيادة ممارسات تطبيقات مناهج المواطنة من خلال تطبيق الاتجاهات الحديثة في المواقف التعليمية.

كما تتم متابعة المدارس الخاصة في تطبيق منهج المواطنة ضمن المنهج الدراسي وتفعيل مواد المقرر عمليا عن طريق سلوكيات وممارسات تنمي الجانب الوطني وحس الانتماء والولاء والمواطنة الصالحة، وتسهم في تقوية العلاقات الاجتماعية والتوافق الاجتماعي بين الأفراد الأمر الذي يقلل من الميول العدوانية والعنف بين الشباب. كما يتم التأكيد على إدارات المدارس تنظيم أنشطة لنشر ثقافة التسامح وتعزيز اللحمة الوطنية في المدارس الحكومية والخاصة وتقييم وزارة التربية والتعليم ندوات ودورات وبرامج تثقيفيّة لنشر ثقافة الحوار وتعزيز قيم العيش معا.

كما يعد مشروع المدارس المنتسبة لليونسكو أحد المشاريع الرائدة التي تتبناها وزارة التربية والتعليم منذ العام 2007 بالتعاون والتنسيق مع منظمة اليونسكو التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والذي يسعى إلى ترسيخ جملة من المبادئ المتعلقة بتعزيز السلم وحقوق الإنسان، ومناقشة القضايا العالمية ودور منظومة الأمم المتحدة، والتنمية المستدامة، والحوار الثقافي، سعيًا نحو بناء حصون السلام في عقول البشر في جميع أنحاء العالم، وقد بلغ عدد مدارس البحرين المنتسبة لليونسكو 30 مدرسة حكومية في أبريل 2011 من

مختلف المراحل التعليمية، كما تم ضم 10 مدارس وطنية خاصة في يناير 2012 . وهو ما كان له أثره الواضح في فوز المملكة بعضوية مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو في 2011/11/8 كنتيجة طبيعية لتحقيقها لجودة التعليم.

الإستراتيجية ٦: تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات:

تتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية وضع الخطط والبرامج وإنشاء الإدارات التي تعنى بتنفيذ القوانين والتي تنبثق من الدستور دون تمييز للجنس أو العرق أو الدين، وقد راعت وزارة التربية والتعليم أن تكون المناهج والكتب المدرسية وطرائق التدريس والوسائل التعليمية ونظم الامتحانات والتقويم موحدة للجميع وفق نظم مركزية تتيح النمو للجميع وتكافئ المجتهدين من الجنسين بالبعثات والمنح حسب معدلات التفوق دون تمييز.

كما تتعاون الوزارة مع المؤسسات والمجالس الرقابية والتشريعية ومن هذه المؤسسات المجلس الأعلى للمرأة الذي تم إنشاؤه في الثاني والعشرين من شهر أغسطس ٢٠٠١ بموجب الأمر الأميري رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١ باعتباره المؤسسة الرسمية المعنية بشؤون المرأة في مملكة البحرين؛ لضمان المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم بأنواعه ومساراته ومراحله المختلفة، حيث وقعت الوزارة مع المجلس الأعلى للمرأة اتفاق تعاون في مجال التربية والتعليم في الثامن والعشرين من شهر مارس ٢٠٠٦.

وقد عمل المجلس الأعلى للمرأة على وضع الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية التي تم تدشينها في الثامن من شهر مارس ٢٠٠٥، وتم إعداد خطط عمل وطنية لتفعيل تنفيذ الإستراتيجية ركزت على محور التعليم والتدريب للمرأة بهدف بناء امرأة قادرة على التعلم المستمر في جميع مراحلها العمرية ومختلف حالاتها الاجتماعية والاقتصادية بهدف تمكينها واستثمار طاقاتها وقدراتها وتشجيعها على الأخذ بأعلى درجات التحصيل العلمي والتحاقها بمختلف البرامج المهنية من خلال توفير السياسات وجميع أوجه التوعية المجتمعية والتأهيل والخدمات التي من شأنها تحقيق ذلك.

وتسعى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة في المرحلة القادمة إلى قيادة العمل الوطني في تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣- ٢٠٢٢)، وفق أحدث مناهج التخطيط الإستراتيجي، والانطلاق من منهجية النهوض بالمرأة إلى منهجية نهوض المرأة بذاتها، مستفيدة مما يهيئه لها المجتمع من فرص التدريب والتوعية والتنمية، معتمدة على قدراتها، مستلهمة أهدافها من قناعات واعية. وبمنهجية تعتمد الشمولية وتميز الأداء المؤسسي لتحقيق الأثر المستدام.

وقد بدأ المجلس الأعلى للمرأة في الخطوات التنفيذية لوضع مفردات الخطة الاستراتيجية لتنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية(٢٠١٣ – ٢٠٢٢) حيث قامت الأمانة العامة للمجلس بتشكيل

الفرق الرئيسية لمتابعة تنفيذ كل أثر من آثار الخطة والمتمثلة في (استقرار الاسرة – تكافؤ الفرص – التعلم مدى الحياة – جودة الحياة – بيت الخبرة)، وبدأت فرق العمل في الزيارات الميدانية الفعلية الشركاء الرئيسيين في تنفيذ الخطة بحسب اولويات العمل التي تم اعتمادها والمتمثلة في المؤسسات التنفيذية ذات العلاقة الوثيقة والمحصلات الاساسية في عمل المجلس من حيث البرامج والمشاريع التي تنفذها هذه المؤسسات والمدرجة بالفعل على برنامج عملها والمخصصة لها ميزانيات معتمده للسنتين الماليتين القادمة.ولتحقيق ذلك قامت بإنشاء وحدة تكافؤ الفرص في وزارات الدولة ومؤسساتها ومنها وحدة في وزارة التربية والتعليم في العام ٢٠١٣ تعمل على تعزيز مجالات التعاون مع المجلس الأعلى للمرأة في مجال ادماج احتياجات المرأة في التنمية .

الإستراتيجية السابعة: التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية (الأيدز)

تعتبر مملكة البحرين من الدول المتقدمة في مكافحة الإيدز والحد من انتشاره حيث التزمت المملكة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة مرض نقص المناعة البشرية، ويعتبر التزامها السياسي هذا رفيع المستوى تمثل في إصدار القرار الوزاري الصادر عن مجلس الوزراء في شهر أغسطس من العام ١٩٩٥ بتشكيل (اللجنة الوطنية للوقاية من مرض نقص المناعة البشرية) برئاسة ممثل من وزارة الصحة وتضم في عضويتها ممثلين من كل من الجهات التالية:

- وزارة الصحة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الداخلية
- هيئة شئون الاعلام
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الدفاع
- المؤسسة العامة للشباب والرياضة

كما تم وضع خطة استراتيجية متعددة القطاعات وإدماجها بخطط الوزارات مع إشراك المتعايشين بالفيروس بالخطة، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالتعاون مع البرنامج الإقليمي للإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الإيدز في مملكة البحرين، ومن خلال هذه الاستراتيجية تم تبني العديد من التدخلات كاستجابة وطنية لمكافحة الايدز بالمملكة تمثلت في تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج الفعالة من قبل العديد من هذه القطاعات.

وقد صدر عن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء قرار رقم (٨) لسنة ٢٠٠٤ بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من مرض العوز المناعي المكتسب (الإيدز) جاء فيه: أنه يعاد تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من مرض العوز المناعي المكتسب (الإيدز).

الإستراتيجية ٨: إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الإمتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع:

نظراً لما تشكله البيئة التعليمية من دور حيوي في العملية التعليمية والتربوية والذي له الأثر الكبير على أداء المعلمين وتفاعل الطلبة، فقد حرصت وزارة التربية والتعليم على تحسين البيئة المدرسية فاهتمت بالمبنى المدرسي لما له من أهمية ودور التعليم في إعداد وتنمية المواطن البحريني بحيث يكون ذا تصميم جاذب وذا ألوان مشجعة للإبداع والتعلم، كما أكدت على أن يوفر المبنى المدرسي البيئة والمناخ الملائم والمحفز للتحصيل العلمي وأن ينشأ بشكل يتيح استخدام الوسائط الحديثة، كما روعي في المباني المدرسية أن تسمح بالتواصل الطبيعي مع أولياء الأمور، و أن تبنى بحيث تكون مرافق وأبنية المدرسة خالية من المعوقات التي تعيق الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة من التنقل بين أرجاء المدرسة بشكل طبيعي.

كما روعي في المباني المدرسية توافر كافة عوامل الأمن والسلامة حسب أنظمة ومعايير إدارة الدفاع المدني بوزارة الداخلية، وأن تراعى الجوانب الصحية (الجسدية والنفسية) في وضع التصاميم ومواصفات البناء، كما روعي فيها قدرتها على أن تتبع أسلوب التوسع العامودي لامتصاص أي توسع ناتج من النمو السكاني.

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم في العام ٢٠٠٥ معايير ومواصفات للأبنية المدرسية حددت فيها مواصفات المدرسة المستديمة باعتبارها منظومة معمارية هندسية لا تقوم على مبادئ الديمومة فحسب، وإنما تعد وسيلة للتعلم على مفاهيم وتطبيقات التربية المستديمة، وحددت فيها شروط اختيار الموقع المدرسي ومواصفات الهيكل الخارجي للمبنى، ومواد البناء وشروط الإضاءة الطبيعية والاصطناعية وأنظمة الهواء والتهوية والموارد المائية فيها ومعالجة وتدوير النفايات.

وقد جاء ذلك للارتقاء بالمؤسسات التعليمية من ناحية المباني الأكاديمية والبيئة التعليمية، لتتوافق مع المعايير العالمية، لضمان جودتها من حيث توفير بنى تحتية متطورة تساعد على أداء مهامها على أكمل وجه، وذلك لما تشكله من ثروات للمجتمع، ولما لها من أثر على تطوير التعليم والتعلم؛ وعلى تحصيل الطلبة وتطوير قدراتهم.

وحيث إن الوزارة تبذل جهودا مضاعفة لتدريب وتأهيل المعلمين ليواكبوا كل جديد في مجال طرق التدريس وتكنولوجيا التعليم وغيرهما، فقد روعي في المباني الأكاديمية الجديدة أن تكون محتوية على قاعات واسعة للمعلمين والطلبة، لتتسع للأنشطة والمعارض، إضافة إلى استغلالها من أجل عقد الدورات التدريبية، وورش العمل، والمحاضرات، والندوات ، إضافة إلى توافر غرف للمعلمين بكل طابق، علاوة على توفير غرفة كبيرة المساحة لاستراحة المعلمين ويعد هذا التوجه مؤشر من مؤشرات التغيير الفعال الذي يتيح للمعلم فرصة التواصل الاجتماعي البناء، كما قامت الوزارة بإعادة النظر في بنية مركز مصادر المعرفة بتضمينها غرف سمعية وبصرية بالإضافة إلى توفير أماكن تتسع لعقد الورش التدريبية، مع تأثيث هذه المرافق وتوفير أحدث التجهيزات لتحفيز المتعلمين على زيارتها والاستفادة القصوى منها،

ويمتد ذلك إلى المباني المدرسية القديمة، ويتم إيجاد مساحات فيها وتحويلها لقاعات تدريب، أما بالنسبة للمدارس التي لا توجد فيها مساحات فهناك مشروع تعمل عليه الوزارة يقضي بتحويل بعض الفصول الدراسية المصنعة لقاعات تدريبية تلبي احتياج المدارس.

وكما اهتمت الوزارة بالمباني الأكاديمية، والملاعب، والساحات، والصالات، والمسارح، والصفوف، والأثاث والمقاصف وكافة المرافق المدرسية، فقد أولت الوزارة البيئة المدرسية بمفهومها الشامل اهتماماً كبيراً فالبيئة المدرسية في جوانبها المادية كالمباني المدرسية والمقاصف والمرافق، وكذلك البيئة النفسية والسلوكية والاجتماعية تسير بوتيرة متصاعدة في تطورها، وتعد «المدارس المعززة للصحة» نموذجا على البيئة المدرسية الصحية السليمة الجاذبة للإبداع في المملكة.

ومواكبة للمرحلة الجديدة في التحسين والتطوير اتخذت الوزارة خطوات فاعلة وكبيرة لتحسين البيئة المدرسية الصحية الآمنة للطلبة كي يؤتي مشروع التحسين ثماره خدمة للتعليم في البحرين، وعلى هذا الصعيد فإن الوزارة توفر المظلات والقاعات المكيّفة وصيانة المباني الأكاديمية، مع تأمين المتطلبات الصحية للبيئة المدرسية السليمة، وجعل ديكورات وأثاث المدارس وألوان الجدران والصفوف زاهية ومحببة للطالب، وتحسين التغذية ونوعيتها في المقاصف، وتوفير المزيد من الفضاءات لممارسة الأنشطة التي تجعل من الدوام المدرسي أمرا شائقا ومحببا للطلبة.

الإستراتيجية ٩: تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية:

مشروع كادر المعلمين: يعكس مشروع الكادر الجديد اهتمام الوزارة بالهيئات التعليمية والمساندة، وقد احتلت وظيفة المعلم فيه مكانة متميزة. ويهدف المشروع إلى: الارتقاء بالمستوى الوظيفي للمعلمين من خلال الكادر الجديد، وتفعيل التمهين وتحفيز عطاء المعلمين وتحقيق رضاهم الوظيفي للارتقاء بأدائهم، واستقطاب الكفاءات في التخصصات النادرة المطلوبة: التكنولوجية والمعلوماتية. وقد حدد المشروع شروطاً للترقي في الوظائف التعليمية المختلفة، منها الحصول على المؤهلات الجامعية ودبلوم التربية، وسنوات الخبرة، والأداء الوظيفي، واجتياز دورات تدريبية أو الحصول على مؤهلات جامعية أعلى.

وتنفيذاً للأمر السامي لصاحب السمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، بتطبيق كادر المعلمين الجديد فقد بدء تنفيذ المشروع مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، ويعتمد الكادر الجديد على تمهين المعلمين بشكل أفضل لتطوير مهنة التعليم وجعلها مواكبة للتطورات التي تشهدها المملكة، وقد تم الانتهاء من إعداد الشروط والمعايير الخاصة بالوظائف التعليمية بالمدارس، وتم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية في هذا الشأن، ووضع البرامج التدريبية الخاصة بالتمهن وتنفيذها من خلال كلية البحرين للمعلمين.

تطوير برامج إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة: تهدف برامج إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة إلى تطوير كفاءة المعلمين من خلال الدورات وورش العمل، وفتح الآفاق العلمية والمهنية أمام المعلمين من خلال التنمية المهنية المستدامة. وتشمل هذه البرامج برامج لرفع الكفاءة المهنية في المادة

العلمية لجميع التخصصات، وبرامج الحاسوب والتقنيات التربوية، وبرامج تهيئة المعلمين المستجدين، وبرامج تدريبية تربوية قصيرة ومتوسطة، وبرامج الدراسات العليا (الدبلوم – الماجستير – الدكتوراه).

<u>تبني آليات فعالة لاستقطاب العناصر الجيدة للتعليم والاحتفاظ بالمعلمين الجيدين:</u> بهدف استقطاب أفضل الطلبة القادرين على إجادة مهنة التعليم فقد قام مجلس التنمية الاقتصادية بتدشين حملة ترويجية لتحسين صورة التعليم كمهنة مرموقة كما شهدت المرحلة الأولى وبالتعاون مع الوزارة إتباع منهج يستهدف طلبة المدارس الثانوية والجامعات من أجل المساعدة في اجتذاب أكثر العناصر تفوقاً وتمكناً للحصول على البكالوريوس أو للحصول على دبلوم الدراسات العليا في التعليم من كلية البحرين للمعلمين. كما أعطيت امتيازات مادية لطلبة البكالوريوس والدارسين في كلية البحرين للمعلمين.

وبهدف النهوض بجودة القوى العاملة تم وضع معايير وشروط أساسية لاختيار المعلمين الجدد الذين سيدخلون كلية البحرين للمعلمين، ركزت على أن يكون المتقدم قد حصل على معدل ٨٠٪ فما فوق في الشهادة الثانوية.

<u>كلية البحرين للمعلمين:</u> برعاية كريمة من سمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولى العهد تم افتتاح كلية البحرين للمعلمين في ٢٠٠٨/١١/١١، وتقوم الكلية وبدعم من معهد التعليم الوطني في سنغافورة (NIE) بإعداد معلمي المستقبل في البحرين إعداداً على مستوى عالمي حيث تضاهي الوسائل والمناهج المتبعة تلك المستخدمة في معهد (NIE)، وتشمل التطبيق العملي والاطلاع على أساليب التدريس المعاصرة.

كما تقوم الكلية وبالتعاون مع المعهد السنغافوري (NIE) ووزارة التربية والتعليم بتدريب المديرين والمديرين المساعدين بالمدارس من خلال برنامج القيادة المدرسية، بالإضافة إلى برامج التنمية المهنية المستمرة لمعلمي وزارة التربية والتعليم.

الإستراتيجية ١٠: تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع:

تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه والله ورعاه بتدشين مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل في ١٨ يناير ٢٠٠٥ ويهدف المشروع إلى المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي عن طريق إحداث نقلة نوعية في مسيرة التعليم من خلال الاستفادة القصوى من المعلوماتية ونظم التعليم الإلكتروني في مدارس البحرين، وتلبية الاحتياجات المباشرة لسوق العمل في مجال التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، وتهيئة المواطن للولوج في مجتمع المعلومات الحديث والتعايش معه وتحقيق متطلبات التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة (K- Economy)، واستثمار القدرات الكبيرة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق جودة التعليم ورفع كفاءته وتحقيق كفايات مناهج المواد الدراسية في

جميع مراحل التعليم. وقد اكتمل تطبيق المشروع في جميع المدارس الحكومية في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

تضمنت بنية المشروع إنشاء منظومة تعليمية للتعلم الإلكتروني، اشتملت على بوابة تعليمية مركزية وشبكة اتصال. وتم توقيع اتفاقية (توفير وتشغيل منظومة التعليم الإلكتروني للمشروع)، التي شملت توفير المنظومة الإلكترونية وتركيب وتشغيل برمجياتها لجميع المدارس الحكومية بمملكة البحرين بمختلف المراحل الدراسية.

وعلى صعيد الكتب الإلكترونية والإثراءات المحوسبة، فقد تم تحويل جميع الكتب الدراسية للمرحلتين الإعدادية والثانوية من الصيغة المطبوعة إلى الصيغة الإلكترونية وتحميلها على منظومة التعلم الإلكتروني.

ووفرت وزارة التربية والتعليم الحواسيب المحمولة اللازمة لاستخدامات المعلمين والحواسيب اللازمة لأغراض التعليم والتعلم والإدارة المدرسية، وأجهزة عرض وسائط متعددة، والطابعات والماسحات الضوئية والسبورات الذكية في جميع مدارس مملكة البحرين. كما تم تأهيل وتدريب المعلمين والإداريين والاختصاصيين على استخدام ودعم المنظومة الإلكترونية. والتدريب لنيل شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ICDL.

كما قامت وزارة التربية والتعليم بتوظيف تقنية المعلومات والاتصال في التعليم من خلال مشروع يهدف إلى استثمار القدرات الهائلة التي تتيحها تقنية المعلومات والاتصال (ICT) لتحقيق الجودة في التعليم ورفع كفاءة الأداء ودعم توجهات ومشاريع التطوير في الوزارة، والارتقاء بمخرجات التعليم وتلبية احتياجات خطط التنمية الوطنية ورفد جهود بناء "المجتمع المعلوماتية".

الاستراتيجية ١١: المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفي تنفيذ الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللاستراتيجيات على الصعيد القطري والإقليمي والدولي:

تقوم وزارة التربية و التعليم ومن خلال اللجنة الوطنية البحرين للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بإعداد التقارير الدورية عن التطور المحرز في تحقيق الأهداف في مجال التعليم للجميع بالتعاون مع الجهات المعنية في مملكة البحرين، وترفع هذه التقارير الى سعادة وزير التربية والتعليم الذي يتدارسه من خلال لجنة التعليم ويضع الحلول لأية مشكلات تعترض التنفيذ.

الاستراتيجية ١٢: الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع

تسعى وزارة التربية والتعليم من خلال قطاعاتها وإداراتها المختلفة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على إرساء قواعد العمل المشترك من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع وذلك بطرح برامج وأنشطة تُسهم في تعجيل التقدم المحرز والتي يمكن إيجاز أبرزها في الآتي:

- في مجال الطفولة المبكرة تم وضع استراتيجية للطفولة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، كما قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع بيت الخبرة مكنزي بدراسة إمكانية ضم مرحلة الطفولة المبكرة إلى السلم التعليمي أسوة ببعض دول مجلس التعاون.
- في مجال التعليم الأساسي حققت المملكة ما نسبته ١٠٠٪ نسبة التحاق ويسعى قسم إلزام التعليم إلى متابعته الأطفال خارج المدرسة.
- في مجال مهارات الحياة تم طرح منهج خاص بمهارات الحياة لتعزيز قدرة الشباب وتمكينهم من الكفايات الاجتماعية والصحية والمهنية في المقررات المختلفة بالمراحل الدراسية الثلاث، كما وأن المؤسسة العامة للشباب والرياضة وتمكين (صندوق العمل) وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني تقدم برامج وأنشطة مبرمجة طوال العام بالتنسيق والتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- في مجال محو الأمية فإن مملكة البحرين حققت الهدف بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات النسائية، أما على صعيد الأمية الحاسوبية فإن وزارة التربية والتعليم من خلال إدارة التعليم المستمر تقدم برامج نوعية بالتعاون مع الحكومة الإلكترونية، كما وأن مختلف المؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية تقدم برامج مجانية لأفراد المجتمع.
- في مجال المساواة بين الجنسين فإن مملكة البحرين قد تجاوزت هذا الهدف منذ إنشاء أول مدرسة للبنات في العام ١٩٢٨، بالإضافة إلى التحاق الفتيات بالتعليم بفروعه المختلفة العام والتجاري والصناعي (التلمذة المهنية)، والدولة من خلال قنواتها الرسمية وعلى رأسها المجلس الأعلى للمرأة الذي أخذ على عاتقة من خلال الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين.
- في مجال نوعية التعليم فإن وزارة التربية والتعليم تسعى من خلال البرامج والأنشطة التي تطرحها تجويد نوعية التعليم ومن أبرز الآليات المؤثرة في جودة التعليم الآتي:
  - مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل
  - تطوير التعليم الفني والمهني
  - تحسين أداء المدارس
  - الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب
  - مركز القياس والتقويم
  - مركز التميز
  - مركز رعاية الطلبة الموهوبين

ماذا بعد عام ٢٠١٥

إن الهدف من النظم التعليمية هو انتاج مخرجات تتمتع بالكفايات والمهارات المعرفية القادرة على الابتكار والانخراط في التنمية، وقد سعت وزارة التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة التي أخذت على عاتقها مسئولية تحقيق أهداف التعليم للجميع من خلال عدد من المشاريع على تحقيق تقدمًا ملحوظا على هذا الصعيد، إلا أن التحدي لا زال قائما على صعيد الطفولة المبكرة وجودة التعليم، لما يمثلانه من أولوية قصوى للنظام التعليمي.

إن تقييم الحقبة الماضية وما تمخض عنها من إنجازات على صعيد أهداف التعليم للجميع فتح آفاق تمحورت حول الآتي:

- كيف نحقق الكفاءة والفاعلية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- كيف نحقق الموازنة بين الإنفاق على التعليم وكفاءته.
- كيف نستطيع معالجة أوجه القصور في تجويد التعليم.
- كيف يمكن إدراج الطفولة المبكرة ضمن السلم التعليمي.
- كيف يمكن استيعاب جميع الطلبة في سن التمدرس بمختلف المناطق، على الرغم من شح الأراضي.

ومن منطلق التجويد والانتقال من الكم إلى الكيف حددت وزارة التربية والتعليم أولوياتها التي تُعد منطلق للمرحلة القادمة وهي كالآتي:

- تطوير بنية النظام التعليمي بما يحقق جودة التعليم
- دراسة إمكانية إدراج مرحلة الطفولة المبكرة ضمن السلم التعليمي
- تطوير التعليم الفني والمهني وطرح تخصصات جديدة للذكور والإناث على حدا سواء بما يحقق رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠.
- توفير البيئة التربوية المحفزة والمشجعة على التعلم
- تطوير المناهج الدراسية بما يحقق المرونة والقدرة على استيعاب المستجدات ودمج التكنولوجيا في التعليم بما يحقق قيمة مضافة للمتعلم والمجتمع.
- تشجيع الابداع والابتكار
- التوسع في بناء المدارس ومراكز ومصادر التعلم
- تشجيع التنوع الواسع في برامج الشباب من خلال سن التشريعات وتوفير التمويل اللازم.
- إقامة شراكات بناءة بين القطاع الحكومي والخاص لزيادة فرص الانتفاع من التعليم.
- إيجاد مراكز وفضاءات تعلم
- زيادة حجم الانفاق على التعليم وربطة بالمخرجات وجودتها.

- تنمية القدرات ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للبرامج والانشطة والفعاليات التي تعزز من قدرة المتعلمين بمختلف فئاتهم العمرية.
- تجويد برامج إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة
- تحقيق أقصى درجات الشراكة المجتمعية (Partnerships-Stakeholders)
- التزام مبدأ الشفافية التامة ومبدأ المحاسبة (Accountability)وتكوين صورة إيجابية للنظام التعليمي في مملكة البحرين تقاس بمؤشرات عليمة للتميز والجودة. وتحقيق مبدأ المؤسسة التي تتعلم (Learning Organization) ويشمل ذلك تطبيق أسلوب إدارة المعرفة (Knowledge Management)
- تطوير كفايات الأجيال الناشئة في الابتكار والبحث العلمي.
- غرس قيم ومهارات التركيز على تحقيق الأثر (الفعالية التي تسبق الكفاءة) لدى الناشئة.

الرؤية المستقبلية:

وفي ضوء ما سبق تجدر الإشارة بأن وزارة التربية والتعليم بصدد رفع خطتها الإستراتيجية ٢٠١٥-٢٠١٩إلى مجلس التنمية الاقتصادية لإقرارها والتي تركز على جودة التعليم وأهمية الشراكة على الصعيد المحلي والإقليمي في رفع قدرة النظام التعليمي بما يحقق تطلعات المملكة والرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ ، والأهداف الإستراتيجية للخطة توضح ذلك.

أهداف الخطة الاستراتيجية:

- مناهج نوعية تتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين والرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠
- تحسين جودة التعليم
- ثقافة مؤسسية متميزة ومعايير أداء نوعية
- بنية تحتية داعمة ومحفزة
- فرص تعليم متاحة للجميع
- استثمار نوعي للقطاع الخاص في التعليم
- مخرجات تعليم فني ومهني منافسة وموائمة لحاجات سوق العمل
- موارد بشرية ذات جودة وكفاءة
- شخصية تنافسية للمتعلم
- علاقات وشراكات بناءة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي والدولي

جدول (١)

عدد سكان البحرين حسب الجنسية والجنس لسنوات التعداد ١٩٨١ و ١٩٩١ و ٢٠٠١ و ٢٠١٠م

الجنسية	النوع	1981	1991	2001	2010
بحريني	ذكور	119,924	163,453	204,623	287,239
	إناث	118,496	159,852	201,044	281,160
	جملة	**238,420**	**323,305**	**405,667**	**568,399**
غير بحريني	ذكور	84,869	130,893	169,026	481,175
	إناث	27,509	53,839	75,911	184,997
	جملة	**112,378**	**184,732**	**244,937**	**666,172**
جملة السكان	ذكور	204,793	294,346	373,649	768,414
	إناث	146,005	213,691	276,955	466,157
	جملة	**350,798**	**508,037**	**650,604**	**1,234,571**
نسبة البحرينيون	ذكور	58.6	55.5	54.8	37.4
	إناث	81.2	74.8	72.6	60.3
	جملة	**68**	**63.6**	**62.4**	**46**
نسبة غير البحرينيين	ذكور	41.4	44.5	45.2	62.6
	إناث	18.8	25.2	27.4	39.7
	جملة	**32**	**36.4**	**37.6**	**54**

جدول (٢)

معدل النمو السكاني بحسب الجنسية ١٩٨١ – ٢٠١٠

السنوات	بحريني	غير بحريني	جملة
1981-1991	2.9	4.8	3.6
1991-2001	2.5	3.1	2.7
2001- 2010	3.8	11.8	7.4

جدول (٣)

إجمالي السكان حسب فئات السن، الجنسية والنوع - ٢٠١١

فئات السن	الجنسية / النوع								
	بحريني			غيربحريني			الجملة		
	ذكور	إناث	كلا النوعين	ذكور	إناث	كلا النوعين	ذكور	إناث	كلا النوعين
4 - 0	33,434	32,134	**65,568**	13,247	12,743	**25,990**	46,681	44,877	**91,558**
9 - 5	30,704	29,397	**60,101**	11,833	11,295	**23,128**	42,537	40,692	**83,229**
14 - 10	29,985	28,397	**58,382**	8,687	8,181	**16,868**	38,672	36,578	**75,250**
19 - 15	30,533	29,129	**59,662**	7,226	5,807	**13,033**	37,759	34,936	**72,695**
24 - 20	29,223	27,432	**56,655**	34,713	13,420	**48,133**	63,936	40,852	**104,788**
29 - 25	25,503	24,254	**49,757**	91,544	26,400	**117,944**	117,047	50,654	**167,701**
34 - 30	22,241	21,759	**44,000**	81,403	25,725	**107,128**	103,644	47,484	**151,128**
39 - 35	17,531	18,034	**35,565**	66,447	21,675	**88,122**	83,978	39,709	**123,687**
44 - 40	16,187	17,108	**33,295**	52,651	16,144	**68,795**	68,838	33,252	**102,090**
49 - 45	16,461	17,711	**34,172**	34,621	11,377	**45,998**	51,082	29,088	**80,170**
54 - 50	13,998	14,771	**28,769**	25,059	6,762	**31,821**	39,057	21,533	**60,590**
59 - 55	11,162	10,127	**21,289**	13,012	3,159	**16,171**	24,174	13,286	**37,460**
64 - 60	7,234	5,978	**13,212**	3,563	1,132	**4,695**	10,797	7,110	**17,907**
69 - 65	4,264	4,394	**8,658**	912	428	**1,340**	5,176	4,822	**9,998**
74 - 70	3,385	3,696	**7,081**	351	226	**577**	3,736	3,922	**7,658**
79 - 75	1,996	2,261	**4,257**	184	138	**322**	2,180	2,399	**4,579**
84 - 80	1,172	1,321	**2,493**	97	75	**172**	1,269	1,396	**2,665**
+ 85	865	907	**1,772**	55	40	**95**	920	947	**1,867**
الجملة	**295,878**	**288,810**	**584,688**	**445,605**	**164,727**	**610,332**	**741,483**	**453,537**	**1,195,020**

جدول (٤)

عدد سكان البحرين في فئات سن التعليم المدرسي ٣-١٧ حسب النوع لسنة ٢٠١٠م

فئات السن	ذكور	إناث	جملة
٣ - ٥	26,940	26,106	53,046
٦ - ١١	49,394	46,940	96,334
١٢ - ١٤	23,080	21,616	44,696
١٥ - ١٧	22,749	21,594	44,343
اجمالي السكان في سنة الدراسة	**122,163**	**116,256**	**238,419**
إجمالي السكان	**768,414**	**466,157**	**1,234,571**

جدول (٥)

التغير في عدد ونسبة البحرينيين ١٨ سنة فأكثر حاملي الشهادة الثانوي فأعلى بحسب النوع ١٩٨١ – ٢٠١٠م

السنة	عدد البحرينيين حاملي الشهادة الثانوية فأعلى			نسبة البحرينيين حاملي الشهادة الثانوية فأعلى		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1981	15,642	11,066	**26,708**	22.2	15.9	**19.1**
1991	36,433	30,386	**66,819**	42.6	35.6	**39.1**
2001	61,794	60,124	**121,918**	53.7	52.2	**53.0**
2010	100,914	101,153	**202,067**	57.3	57.8	**57.5**

جدول (٦)

السكان البحرينيون المعاقون حسب فئات السن و نوع الإعاقة - (لكل ألف معاق)

فئات السن	نوع الإعاقة							الجملة	نسبة إنتشار الإعاقة لكل 000 شخص
	بصرية	سمعية	صعوبة في النطق	صعوبة ذهنية	صعوبة جسدية و حركية	متعدد الصعوبات	أخرى		
9-0	107	56	124	225	230	107	152	**1,000**	**18**
24-10	144	78	58	272	193	91	165	**1,000**	**23**
39-25	127	48	48	171	317	91	198	**1,000**	**25**
64-40	235	67	*	67	348	110	155	**1,000**	**36**
65+	204	63	*	*	425	133	146	**1,000**	**124**
الجملة	**165**	**59**	**40**	**131**	**290**	**99**	**155**	**1,000**	**29**

جدول (٧)

مؤشرات الوضع الصحي – الإحصاءات الحيوية للسنوات ٢٠٠١-٢٠١٣م

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان	20.5	19.1	19	18.17	17.1	15.67	15.45	15.38	15.14	15.08	14.6	15.6	...
معدل المواليد الموتى لكل 1000 مولود	8.7	9.8	7.2	8.2	7.4	6.2	6.8	6.6	5.3	5.7	7.9	6.5	...
معدل المواليد الخدج لكل 1000 مولود حي	82.6	86.1	111.5	108.4	98.5	102.6	110	114.8	100.1	92.5	96.8	102.6	...
معدل وفيات الأجنة حول الولادة لكل 1000 مولود	11.1	11.9	10.3	11.8	10.2	8.5	10.1	8.8	7.3	8.5	10.1	9	...
معدل وفيات الأجنة المبكرة لكل 1000 مولود حي	4.8	3.8	5	5.7	5	3.7	4.9	3.1	3.2	4.2	4	4.2	...
معدل وفيات الأجنة المتأخرة لكل 1000 مولود حي	3.9	3.2	2.3	3.4	3.8	3.9	3.4	4.4	4.1	3.5	3.9	3.6	...
معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي	8.7	7	7.3	9.4	8.8	7.6	8.3	7.5	7.2	7.2	7.9	7.8	...
معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل 1000مولود حي	12.1	8.9	9.5	10.8	10.9	10.1	10.3	9.4	8.6	9.4	9.8	9	...
معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف طفل أقل من 5 سنوات	2.7	1.9	2.2	2.6	2.7	2.4	2.2	2	1.8	1.9	1.9	...	...
معدل وفيات الأمومة لكل 100000 مولود حي	22.3	22.2	20.5	20.1	6.6	13.3	18.8	17.7	16.9	11	22.8	26.2	...
معدل الوفيات الخام لكل 1000 من السكان	3	2.8	2.7	2.7	2.5	3.1	2.2	2.2	2	2	2.1	2.1	...
نسبة المواليد بوزن 2500 جرام على الأقل عند الولادة	90.3	90.4	90	91.8	92.2	92.1	91.4	91.6	90.3	90.3	90	90.2	...
نسبة الأطفال بوزن مناسب لعمرهم	92.4	...	...	...	...	...	...	...	...	92.4	...	...	...
متوسط توقع الحياة عند الميلاد	75	75	75	75	75	75.8	75.8	75.8	75.8	76.5	76.5	76.5	76.5

جدول (٨)

إجماليات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة للسنوات ٢٠٠١-٢٠١٢م

البند	2001	2002	2003	2004	2005[1]	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري	5,879.26	6,091.75	6,458.71	6,909.59	7,377.30	7,854.39	8,505.83	9,036.30	9,266.33	9,668.19	9,871.23	10,206.80
عدد السكان	654621	672123	689418	707160	724645	960,425	1,039,29	1106509	1178415	1228543	1195020	1226090
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار بحريني)	8,890.23	8,573.24	8,448.07	8,388.03	8,300.06	8,178.03	8,184.22	8,166.50	7,863.39	7,869.64	8,260.30	8,324.68
صافي الدخل الأولي من الخارج	210.6-	332-	287.6-	302.1-	190.9-	163.8-	116.9-	324.6-	969.4-	892.3-	1279.4-	1289.9-
الدخل القومي الإجمالي	5668.7	5759.7	6171.1	6607.5	7186.4	7690.6	8388.9	8711.7	8296.9	8775.9	8591.9	8916.9
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دينار بحريني)	8571.8	8106	8071.9	8021.3	8085.2	8007.5	8071.7	7873.1	7040.7	7143.3	7189.7	7272.6
صافي التحويلات الجارية من الخارج	828-	551.2-	631.1-	588.5-	565.2-	649.8-	580.4-	623.7-	561.9-	617.3-	696.7-	697.4-
إجمالي الدخل القومي المتاح	4840.7	5208.5	5540	6019	6621.2	7040.8	7808.5	8088	7735	8158.6	7895.2	8219.5
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المتاح (دينار بحريني)	7319.8	7330.2	7246.4	7306.9	7449.4	7330.9	7513.3	7309.5	6563.9	6640.9	6606.8	6703.8
نسبة الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري	2.5	3.6	6	7	6.8	6.5	8.3	6.2	2.5	4.3	2.1	3.4

الدينار البحريني يساوي ٢,٦٦ دولار أمريكي

(١) بيانات أولية

جدول (٩)

إجماليات الحسابات القومية بالأسعار الجارية للسنوات ٢٠٠١-٢٠١٢م

البند	2001	2002	2003	2004	2005[1]	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري	3,375.10	3,621.70	4,164.10	4,944.50	6,004.20	6,957.80	8,170.50	9,667.30	8,624.80	9,668.20	10,920.60	11,416.10
عدد السكان	654621	672123	689418	707160	724645	960,425	1,039,29	1106509	1178415	1228543	1195020	1226090
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار بحريني)	5,103.50	5,097.00	5,446.70	6,002.40	6,755.30	7,244.50	7,861.60	8,736.70	7,319.00	7,869.60	9,138.40	9,311.00
صافي الدخل الأولي من الخارج	120.9-	197.4-	185.4-	216.2-	155.4-	145.1-	112.3-	347.3-	902.3-	892.3-	1,415.50-	1,442.80-
الدخل القومي الإجمالي	3,254.20	3,424.30	3,978.70	4,728.30	5,848.80	6,812.70	8,058.20	9,320.00	7,722.50	8,775.90	9,505.10	9,973.30
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دينار بحريني)	4,920.70	4,819.20	5,204.20	5,740.00	6,580.40	7,093.40	7,753.50	8,422.90	6,553.30	7,143.30	7,953.90	8,134.20
صافي التحويلات الجارية من الخارج	475.3-	327.7-	406.9-	421.1-	460-	575.6-	557.5-	667.2-	523-	617.3-	770.8-	780-
إجمالي الدخل القومي المتاح	2,778.90	3,096.60	3,571.80	4,307.20	5,388.80	6,237.10	7,500.70	8,652.80	7,199.50	8,158.60	8,734.30	9,193.30
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المتاح (دينار بحريني)	4202	4358	4672	5228.8	6062.9	6494.1	7217.1	7819.9	6109.5	6640.9	7308.9	7498.1
نسبة الناتج المحلي الإجمالي بسعر المشتري	1-	7.3	15	18.7	21.4	15.9	17.4	18.3	10.8-	12.1	13	4.5

الدينار البحريني يساوي ٢,٦٦ دولار أمريكي

(١) بيانات أولية